

گروہی فی مصر

بقلم

احمد رشیدی صالح

الى الذين يعملون في افرص للتعاونه السليم

بين الشعوب

واولئك الذين يعملون لتوطيد العلاقات الحره

بين الشعبين المصري والانجليزى

يقدم هذا الكتاب

احمر رشدى صالح

مقدمة

يظهر مدى نضج المجتمع المصرى الآن، فى تزايد متناقضاته، وتبلور طبقاته، وفى تكيف كل طبقة فى كيانها ووعياها تكيفاً صاعداً، وينعكس بالأخص فى الوعي الطبقي المضطرد مع تبلور الطبقات، وفى اتجاهات السياسة المصرية داخلية كانت أم دولية. وينعكس بالطبع فى صنوف الانتاج الفكرى. وليس من شك فى أن القوى المادية فى المجتمع هى العامل الأول على انضاجه، والانتقال به من مرحلة تطويرية معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً.. ولكن ليست القوى المادية كل ما يخلق تطور المجتمع وليست كل ما ينضجه. هناك الأفكار، وهى برغم انبعائها من واقع المجتمع وصدورها عن أوضاعه، فإنها تتحول إلى قيم- تبدو للكثيرين مطلقة- ثم لا تلبث أن تستحيل- خلال تفاعلها مع فئات المجتمع وطبقاته، وخلال تفاعلها مع أوضاعه وتأثيرها فيها- قوة موجهة، بل تستحيل قوة خالقة مشكلة... تستوى فى هذا الفكرة أيا كانت، فلسفية أو دينية أو أدبية، تصوفية كانت أم ميثافيزيقية. إنها جميعاً تجارب اجتماعية صدرت عن المجتمع، أو انبعثت من حركته التطورية، أو انعكست من كفاح متناقضاته بعضها مع بعض، أو من تفاعل عناصره.. وهى إذ يجردها المفاطون، من أنصار الفن للفن والأدب لوجه الأدب، عن مكنونها الاجتماعى وهويرثها عن استهداف غاية محدودة، تخدم وظيفة معينة: تنفس عن وعيهم، وماهية وجودهم الطبقي، وتفتق عن بعض المواطن المتعفنة من المجتمع...

وإذا كان الانتاج الثقافى الحر، انبعثاً من عناصر التقدم فى المجتمع المصرى، فإن أصله لا يتحدد بفئة المثقفين الأحرار وحدها: ذلك بأن جذوره فى الطبقات الشعبية التى من طبيعتها أن تتقدم بالمجتمع وإن تحرره من أوضاعه المريضة... وليس الانتاج الثقافى الحر صادراً عن وعي المثقفين الأحرار وواقع الطبقات الشعبية

فقط ، إنه أيضاً انعكاس لكفاح هذه الطبقات ضد نقائصها : عناصر الرجعية والطغيان. والانتاج الثقافي الحرفي مصر يجب أن لا يمثل المثقفين الأحرار وحدهم، وأن لا يمثل فقط وجود الطبقات الشعبية الاجتماعية ، أو كفاحها الطبقي ، أو يعكس آمالها، أو يركز مآسيها، أو يفصل النظرة الفلسفية التي ترسدها إلى الطريق السوي، ذلك بأنه غير منفصل عن الانتاج الثقافي الحرفي العالم أى يجب أن يخرج عن الدائرة الضيقة إلى حيث يتأثر بالتيارات العالمية فالأصل أن منبعه المباشر في مصر- الشعب- لا يفصل وعيه ، ولا يستقل كفاحه ولا ينعزل وجوده عن وعي وكفاح ووجود الطبقات الشعبية في العالم كله. ولقد وضح أثناء هذه الحرب، رجحان كفة الشعوب على أعدائها وأكسبت هذه الحرب التحريرية القوات الشعبية المناضلة فعلا للطغيان الفاشي. وتلك التي لم تشترك بالفعل في القتال، قوة مضطردة الزيادة، ملحوظة المدى .. وكان اضطراب هذه القوة ، وتزايدها المستمر، السبب الكبير في بعث موجة التفاؤل المباركة التي بلغت نطاق الأحرار في كل بلد من بلاد العالم وتغلغلت في نفوسهم. فالقوات الشعبية تلزم الرجعية مسالك صعبة شائكة ، وتضيق عليها الخناق يوماً بعد يوم ، وتنتصر عليها في كل معركة تديرها قوات التحرير ... ولكنها تنتصر قسراً لا هوادة، وتلزمها المسالك الصعبة الشائكة إجباراً لا اختياراً.. أى إنها تناهضها في حزم ، وتكافحها في شدة وتصميم وانتباه ... يدعمها في كفاحها التحريري ، تحالف الدول الديمقراطية ، وتعاونها على كسر الفاشية عصب الرجعية... ويدعمها تأييد الأحرار والديموقراطيين للتحالف العالمي ضد الفاشية والرجعية... ومن ثم فقد أدخل في كفاح الطبقات الشعبية عامل جديد .. التعاون الدولي على كسر الفاشية.. وكانت المؤتمرات الدولية بين الأقطاب السياسيين ، ومؤتمر نقابات العمال المنعقدة في لندن أخيراً ، دلالات عميقة عظيمة ... فهي إلى جانب، تمثيلها لاتحاد الدول والأمم في كره الفاشية والعزم على تحطيمها ، قد أتاحت الفرصة وخاصة في مؤتمر نقابات العمال الدولي لأكثر عدد من ممثلي هذه القوات الشعبية. أن يجتمع في صعيد واحد، وأن يجتمع فيؤيد التعاون الدولي بين الدول على كسر الفاشية ..

أدخل هذا الاعتبار في كفاح الطبقات الشعبية ، وتمثل في وعيها ، فكان حتماً أن يتعكس على أقلام المثقفين والمفكرين الأحرار ، تمتلئ به نفوسهم وتختلج به آمالهم ، فتشرف بالتفاؤل ، وتتحمس للكفاح . غير أن بعض المفكرين الأحرار في مصر قد أسرفوا اسرافاً ، في أخذ هذا الاعتبار .. فتناسوا ، بالفعل ، نقائص القومة الشعبية المباركة .. تناسوا أن الغد الزاهي الموعود لن يكون بعد أيام أو أشهر أو سنين ... تناسوا أن القضاء على نقائص القومة الشعبية المباركة يتطلب إيجابية أعمق من مجرد التفاؤل ، ويستلزم دفة أكثر بكثير من تبسيطهم للوضعية الدولية الراهنة ، وتبسيطهم بالتبعية لدور المناضلين الديمقراطيين - وبالتالي تبسيطهم لدور المثقفين الأحرار المصريين ... هذا التبسيط الذي بلغ - في بعض الحالات - الغاء دور المثقف المصري الحر في الكفاح الوطني ... هذا التبسيط السهل الذي يخدم لاشك الرجعية المصرية ، والأجنبية . ويعوق الكفاح الشعبي النظيف .

إن المثقفين المصريين الأحرار أشد الناس تمسكاً بالتعاون الدولي للقضاء على الفاشية والرجعية ، وأشد الناس دفاعاً عن هذا التعاون وأشد الناس إيماناً بمستقبل الشعوب .. والمثقفون المصريون الأحرار يؤيدون التعاون بين الدول للقضاء على الفاشية والرجعية ، لا باعتباره الهدف الأول والأخير لهم ، ولا باعتباره هدفاً كلياً جامعاً لكفاحهم ، ولكن باعتباره دعامة عظيمة تعاونهم في الوصول بكفاحهم القومي إلى ذروته - والكفاح القومي يعني الكفاح الوطني لتستقل مصر ، ويعني بنفس القوة الكفاح الاجتماعي لتصل الطبقات الشعبية إلى مكائنها السامية الحرة الكريمة التي نطلبها لها - وهكذا فالمثقفون الأحرار لا يفتشون بين كفاحهم الشعبي الداخلي ، لتحرير الطبقات الشعبية من الرجعية ، وبين كفاحهم الوطني لتحرير مصر ، من الظلم والرجعية الأجنبية ... وهكذا يدخل اعتبار القومة الشعبية العالمية في كفاح المصريين ، وفي نضال المثقفين الأحرار خاصة ... أنها أندفاع عميق الأثر بعيد المدى في تاريخ الإنسانية . وفي تاريخ مصر

بالطبع. وإنها قومة واعية عظيمة القوة . عظيمة المستقبل .. ولكنها اندفاع لم
ينته إلى غايته . وقومة لم تصل إلى أهدافها كلها ، وواجب الأحرار أن يدفعوا
بقواهم جميعاً في تيارها ، وأن لا يتركوا هذه الفرصة الحاسمة تمر دون أن يبذلوا
أقصى طاقتهم . وواجبهم أن يتفاعلوا معها ؛ ويستوعبوا مسيئاتها ، ويستوعبوا
القوات المناهضة لها ، ويعملوا على ضوء الجدلية السليمة . التي لا تقوم بغير النقائص ،
ولا تتحرك بغير كفاح النقائص بعضها لبعض .. وواجبهم أن يعيشوا بوجودهم
في التحليل المادى العلى ، لا أن يعيشوا بأحلامهم على هامشه ، فيكونون عالة على
قومة الشعوب ، ينتظرون أن يحىء الدفع منها باستمرار وفي كل حالة ، بدل أن
يكونوا هم المجاهدين في زحمتها الآخذين بجميع أسباب الكفاح فيها . وواجبهم أن
يربطوا بين كفاحهم القومى - الوطنى والاجتماعى - بكفاح الشعوب ضد الطغيان
الفاشى وضد الرجعية أينما كانت ، وفي أى أسلوب وجدت . وإن الشعوب في
قومتها المباركة ، لا تستهدف تحطيم الفاشية والرجعية لحسب ، بل وتستهدف إقامة
سلام دائم ، أى تستهدف القضاء على أسباب الحروب ، سواء أكانت اقتصادية
أو سياسية . ولا يتنافى سعيها الحازم للقضاء على الرجعية ، وتحطيم أسباب الحروب
مع تعاونها ، ولا يكون خطراً مسدداً الى تحالفها القائم الآن ... ذلك بأن
التعاون بين الدول الديمقراطية ، ليس تعاوناً بينها باعتبار معظمها دولاً استعمارية
معتدية . مما يستوجب أن لا نتعرض للاستعمار حرصاً على سلامة صرح التعاون
الدولى ، إنها تتعاون باعتبارها دولاً محررة ... دولاً ديمقراطية وراءها أمم تبغض
الفاشية : وهى الاستعمارية الرجعية ، وتبغض الرجعية فى مختلف أسبابها : وهى
محرك الاعتداء الاستعمارى وتنوى تحطيم أسباب الحروب أى تستهدف العدالة
بين الأمم وتنوى استئصال الظلم والبغى ...

إن الشعوب فى قومتها المباركة ، تدعم التعاون بين الدول المتحالفة على هذا
الاعتبار الأخير : اعتبار أنها دول ديمقراطية محبة للسلام ، عدوة للطغيان ،
عدوة للاستعمار والظلم ، عدوة للرجعية فى أية صورة ، اقتصادية أو سياسية ،
عدوة للأسباب الموجبة للحروب .

والشعوب في قومتها الواعية، لا تفرع من محاربة كل ما من شأنه أن يزلزل اتحاد الدول الديمقراطية وتعاونها الدائم لحفظ السلام...
وواجب المثقفين الأحرار أن يعكسوا كفاح الطبقات الشعبية، بما فيه من اعتبارات دولية جديدة، وما يقوم فيه من قيم اجتماعية، وما يختلط به من قيم قومية.

بل إن واجبهم لأعمق من مجرد عكس وصفية الطبقات الشعبية وكفاحها التحريري القومي بشقيه: الشق الوطني والشق الاجتماعي - إن واجبهم أن يتفاعلوا مع الوضعية المتطورة، وأن يحللوها تحليلاً علمياً مادياً حراً، ويقدموها في شجاعة وتصميم إلى الطبقات الشعبية. أي أن واجبهم أن يحتضنوا جرائم الوعي الشعبي، وينشئوها بحذب وعزم، ويطعموها بها الطبقات الشعبية التي تحتاج دائماً، وقد تعجز عن خالقها.... وجرائم الوعي الشعبي هذه لا تولد في مخابر المثقفين. لا تولد في إراجهم - لا تولد في حين افكارهم ليتفضلوا بها على الطبقات الشعبية، وهي بالمثل لا تستورد من الخارج، لا تأتي بها كاملة التيارات العالمية وإن أتت بعناصر بعضها، ولا تترجم عن امهات الكتب، وعبقري النظرات الفلسفية مادامت لا تكون نظرات مصرية حرة وإنما هي تنعكس اليهم من واقع المجتمع المصري، وكفاح طبقاته، غير المنفصل في تطورات، واوضاعه، عن التطورات والأوضاع العالمية. أي إن واجب المثقفين الأحرار في مصر، أن يقدموا تحليلاً علمياً حراً، أسائل مختلف، وتفسيراً علمياً حراً للمشاكل الطبقات الشعبية، ونظرات فلسفية مادية موجهة لهذه الطبقات في نضالها، على أن تضم التعبيرات والنظرات في أساسها المقومات المحلية، والعالمية، وأن يتعمق مقدموها، فلا يرسلونها تعبيرات، برجية، تقتصر على معالجة الظواهر أو النتائج، ولا يتخاذلون في تعبيرهم عن التوجيه الكفاحي، ضد نقائص الحرية والديموقراطية. وبعض ما يجب أن يقدم المفكرين الأحرار الآن تحليل مادي لتاريخنا الحديث لأن المصريين احواج ما يكونون الى تحليل علمي مخلص لتاريخهم، تحليل مادي يوضح المسألة القومية،

وهى حجر الزاوية لهم . ويوضح بالمثل تطور المجتمع ونمو طبقاته . ليدل على كفاح الطبقات الشعبية وبكيف وجودها الحال نظريا ويقدم توجيها لها فى نضالها المقبل . ولأن المثقفين الأحرار فى نضالهم أحوج ما يكونون الى استيعاب الأوضاع الحالية على أنس دقيقة ، أحوج إلى ان يتعرفوا القوى التى يواجهونها الآن . وأن يتعرفوا مصادرها . ليتخذوا موقفاً سليماً متيناً من سيرها وغايتها ولأنهم أحوج ما يكونون إلى أن ينبذوا جانب السطحية فى الآراء والجنسية والتردد ، وهى كلها ثمرة افتقارهم إلى تراث مصرى فكرى حر . لن يوجد هذا التراث ماداموا مكتفين بترجمة الأفكار ونقل الآراء الصادرة فى بلاد تختلف وضعيتها عن وضعيتنا وتختلف درجة نضج طبقاتها عن نضج طبقاتنا . وتختلف ظروفها الاقتصادية عن ظروفنا ، وتختلف علاقاتها الدولية عن علاقاتنا وتختلف ماهية إنتاجها الفكرى عن ماهية إنتاجنا وتختلف بهذا كله ، فى الاعتبارات التى تشكل دور المثقف الحر فيها ، عن الاعتبارات التى تحدد دورنا نحن الأحرار المصريين .

— إن المثقفين المصريين الأحرار أحق الناس جميعاً بأن يجعلوا المسألة الوطنية حجر الزاوية فى كفاحهم الحاضر لأنها بالفعل المسألة الأولى بالنسبة للمصريين المخلصين جميعاً ، ولأنها بالفعل ، الفرصة الكبرى التى يستطيع المفكرون الأحرار خلالها أن يبلوروا الكفاح التحريرى المحلى ، وأن يتقدموا خطوات . وسخف ما يقال من أن فى إثارة المسألة القومية فى الوقت الحاضر ، مناهضة لتيار التعاون العالمى - الذى يجب أن يؤيده كل وطنى مخلص وكل مفكر حر . سخف لأنه يتجاهل فى الأصل أسس وجودنا القومى ويتجاهل أسس وجود المثقفين الأحرار المصريين الاجتماعى ، ويتجاهل دورهم فى مصر - سخف لأنه ينسى أن كداح المصريين القومى تأيد قوى لمجبودات الشعوب الأخرى فى قضائها على الرجعية ... انه قول ضحل ، قاصر الشمول يفتق عن تشويه فى وعى قائله .

قول ضحل لا يثل المثقفين المصريين الأحرار . لان المثقفين الأحرار هم طليعة هذا الشعب - هم لسانه الناطق عن وجدانه هم ترجمان كفاحه ، وتنفيس

أوضاعه ، والهدى القويم الى حريته. وإن المثقفين المصريين الأحرار يضمنون نصب أعينهم الكفاح التحريري بشقيه الوطني والاجتماعي ، ولأنهم بهذا وحده بسأهلون أن يحتلوا الصدارة في صفوف الشعب المصري الذي لا يقدم على مسألة حريته مسألة سواها ، ولا يقدم الآن بين مسألة تحرره الوطني وتحرره الاجتماعي... ولأن واجب المثقفين الأحرار المصريين أن يربطوا دائماً بين دورهم الكفاحي في مصر ، وبين كفاح الشعب المصري، وبين هذا كله وكفاح الشعوب الأخرى .

انه قول ضحل ، لأنه تريد حرق لأقوال بعض المفكرين الأحرار الذين أرسلوها متعمقة واعية، تتلام مع حالة بلادهم التي خطت خطوات حاسمة نحو الحرية الداخلية والتي تعتبر حرة بالفعل في علاقاتها الدولية. وتتلام مع التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في بلادهم ، وما يعرضه من موقف معين يختلف أصلاً عن موقفنا نحن المفكرين المصريين الأحرار .

ان واجب المثقفين المصريين الأحرار أن يؤيدوا المسألة القومية بشقيها: الشق الوطني والشق الاجتماعي - بل يجب أن يكون الكفاح من اجل هذه المسألة القومية، كفاحهم الكامل الآن - واجههم ان يخرجوا المسألة القومية المصرية من معناها الضيق القديم باعتبارها علاقة مخصوصة بين مصر وبريطانيا ، الى رحاب أوسع واسلم الى حيث تكون جزءاً لا يتفصل من قضية مكافحة الرجعية والفاشية واسباب الحروب - أن يجعلوا حلها واحداً من الاسباب التي تؤمن السلام الدولي بل أن يجعلوا حلها جزءاً من حل قضية البلاد الأخرى المكافئة مثل مصر لتسترد مكائنها الدولية الحرة، بل ليجمعوا مسائلهم القومية في شقها الوطني ، جزءاً من محاربة الاستعمار، وهو وجه ضخم من الرجعية الاقتصادية والسياسية، وسبب ضخم من اسباب قيام الحروب .

ان المثقفين المصريين الأحرار يؤمنون بأن الحرية والديموقراطية في تصاعد مستمر، وبأن قوة الشعوب في تزايد وتغلغل، ولكنهم لا يعنون بهذا ان الانسانية

قد فك عقاها إلى الأبد - ولا يعنون بهذا أن الحرب التحريرية الحاضرة كانت
الطمة شحشونية قصت على أركان الرجعية جميعاً - ذلك بأن الرجعية ، قد أقيمت
على عمد من الاغتصاب واستندت الى أسباب اقتصادية واجتماعية ، فلا يكون
القضاء عليها بطحنها في جانب من جوانبها مهما عظم هذا الجانب ، بل يكون بتدمير
اساسها الاقتصادي والاجتماعي جميعاً - ولذلك فالمثقفون المصريون الأحرار
لا ينفون من إيمانهم . ضرورة الكفاح المخلص المتزايد ، وضرورة زيادة طاقهم
الكفاحية لاستئصال ما بقي من أسباب الظلم ، وجذور الرجعية ...
- وكفاحهم هذا يتكيف لاشك بوضعيتهم في المجتمع المصري ، وبوضعية
المجتمع المصري ذاته - فتكون المسألة القومية حجرة الزاوية في نضالهم التحريري .

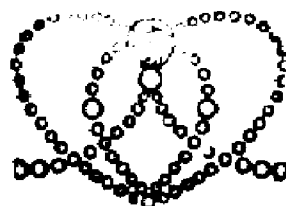
o o o

وإني إذا قدم هذه الصفحات من تاريخنا الحديث لم أقصد بها هتك النقاب
عن مآسى الاستعمار في مصر ، بقدر ما قصدت تحليل اوضاع المجتمع المصري ،
وتحليل كيانه وإبراز الدور الذي لعبته كل طبقة من طبقاته ، وتحليل الاتجاه
الاستعماري ، في الفترة الأخيرة من القرن الماضي والاولى من القرن الحالي ، راجياً
أن يضع القارئ المادة التي قدمت موضع التقنين والمقابلة بالوضع الحالي حيث
تطور المجتمع المصري بكيانه ، وبارتباطه بالتيارات الدولية التي تطورت هي
الأخرى تطوراً هائلاً كبيراً ، دل عليه تزايد القوات الشعبية ، وتضاعف دورها
في تقرير مصير الانسانية ، ودل عليه الاتجاه الدولي الصاعد ، إلى موازنة الحركة
الأممية الناهضة ، في القضاء على أسباب الحروب ومنها الاستعمار .

ومؤمناً اني ، باثارتى بعض جوانب التاريخ المصري الحديث ، في شكل تحليل
على حر ، قد حققت جانباً مما دعوت إليه في صدر هذه الكلمة من حيث انه
واجب المثقفين الأحرار أن يجعلوا المسألة القومية حجرة الزاوية في كفاحهم
وأن يديروا منها نضالهم ، وأن يقدموا خلالها شروحهم وتحليلاتهم للشعب
وقد يقال إن تحليل التاريخ المصري ، لا يحمل قيمة حالية بالنسبة للمصريين
وان هناك مسائل امس يحاضرنا ، من هذا الحديث عن ماضينا - ولكنني مع

تقديرى لأهمية التعرض بالتحليل والإشاعة لأسباب مشاكلنا الحاضرة العلمية ،
واوضاعنا الراهنة ، لا ألغى تحليل التاريخ بل إنى لأقدمه على كثير من
المسائل الحالية إذ أن استيعاب تاريخنا الحديث استيعاباً مادياً حراً ، ، يمدنا
بالطاقة اللازمة لفهم الحاليات فهما عميقاً واما الذى ينيده المجتمع من دراسة
التاريخ فهو أن تبين الجماهير القوى التى كيفت وجودها والزمها مكانها وفرضت
عليها نسقا خاصاً فى التطور وأن تبين الطبقات الشعبية كيف تنمو هذه القوى إلى
نقائضها ، فتعمل على ضوء التجربة التاريخية والتفسير العلمى وتدفع بالحوادث إلى
حيث تحين فرصتها التاريخية وأن تبين التضليل فتنبذه ، والانتهازية فتسحقها ،
والفاشية فتقضى عليها ، والرجعية فتناضلها ، يخلص الشعب فى كفاحه إلى خيره
وخير الانسانية جمعاء وتحرر غير من الشعوب الاخرى ، والعدالة فى مجتمعه ،
والقضاء على الظلم فى المجتمعات الاخرى ؟

المؤلف



« أخى ان عادى نحرث ارضه القلاح أو يزرع
ويبنى بعد طول الحجر كوخا هده اندفع
فقد جفت سواقيت وهد الدل مأوانا
ولم يترك لنا الأعداء غرسا في ارضينا
سوي احياف موتانا (١) »

أيام الجوع

أيام عاتية ... تهدم فيها الكثير من معالم الحياة المألوفة في مصر . وبدأ
بها اعتصار مصر لصالح المالىين والصناعيين الاجانب .. وهى عندى الكلمة
الاولى التى يجب على ان افصلها واحلل اسبابها لانها مفتاح سياسة كرومر
في مصر .. ولانها النموذج واضح المعالم ، مجلو التقاسيم ، لتطور النظام الاقتصادى
فالسياسى في البلدان الصناعية — وفي انجلترا على وجه الخصوص — واثر هذا
التطور في مصر ، في علاقاتها الخارجية وفي وضعها الدولى ، ثم — بالدرجة
الاولى — في كيانها الداخلى اى في نمو المجتمع المصرى عن طوق المرحلة
الاقطاعية الخالصة إلى المراحل التالية لها ... وفي صنوف السياسية والثقافة
التى نشأت في مصر الحديثة على أن جذور هذه الأيام العاتية تبدأ
بالحملة الفرنسية التى جاءت مصر ومن اهدافها الاولى أن تجعل منها سوقا
للمصنوعات الفرنسية التى ضيقت عليها الخناق المصنوعات الآلية البريطانية .
وأن تفتح منها سوق الشرق الاوسط للسلجات الفرنسية ... ثم تنمو هذه
الجذور بعض الشيء أيام محمد على ، عندما بلغ الاقطاع المصرى ذروته . ثم
تبدأ الايام الصاخبة العاتية ، عندما فرضت الدول في اتفاقية لندن على مصر
أن تتخلص من نظام الاحتكار ، اى أن تشكل اقتصادها بحيث يتلاءم مع
تطور الاقتصاد (العالمى) ... فاذا كان عهد عباس الاول ، واهيتمت السكة

الحديدية لأول مرة في تاريخ مصر ، اقيمت معها العلامة الأولى في مسير هذه المرحلة التاريخية . ثم تكون ديون سعيد واتفاقية قناة السويس ، الحجر التالى ، وإن كان اضخم واعمق خطرا من العلامة الأولى . ويكون عصر اسماعيل الجولة الحاسمة التى تتشكل فيها علاقة مصر الخارجية تشكلا حاسما وتتكرر بعض أسباب الأقطاع المتماسكة فى الداخل .. كان عصر اسماعيل الجولة الحاسمة ايضا فى معركة اخراج مصر من عزلتها والدفع بها خارج نطاق الدولة العثمانية ، إلى حظيرة سيد جديد ، جاءها فى شكل المال الأجنبى الذى راح يطلب جزية اشد من الجزية التركية ، ويطلبها باستمرار وفى نطاق واسع متزايد دائما (١) ولم يحىء هذا « السيد الجديد » بمحض الصدفة .. ولم ينبعث إلى مصر بغير سبب . لقد جاءها مدفوعا بقوة اعظم منه ، قوة محرك لا تقتر حركتها . حركة النظام الرأسمالى الاجنبى ، والانجليزى خاصة . وحرى بنا أن نستوعب اهم خصائص هذا النظام ، على ضوء آثاره فى مصر لنخلص فى وضوح إلى ماهية هذه الفترة من تاريخ مصر .

عرفت مصر تدفق الفائض من المصنوعات يلزمه تدفق الفائض من المال الاجنبى — المتمثل آتئذ فى الديون الخديوية — اواسط القرن الماضى ، وفى ستينياته وسبعينياته . اى بعد ما قضى على نظام « الاحتكار » الذى اقامه « محمد على » ، ولم يقدر له البقاء لتعارضه اصلا مع التيار العالمى : « حرية التجارة وحرية المنافسة » . وكان يحىء هذا الفائض إلى مصر فى وقت اشتد فيه حماس الصناعيين — الانجليز خاصة — لحرية المنافسة . وتبرير حماسهم ، انها لديهم اذ ذاك الحل المرجى لازمة داخلية وخارجية تؤذنهم بالخطر الماحق . فنذ فجر القرن الماضى ، والثورة الصناعية فى نمو سريع فاذا ما بلغ القرن اربعينياته وضع انقسام المجتمع الانجليزى الى طبقتين ، أمراء المصانع تزيد ثروتهم وتزيد « والكادحون » ، واملاقهم وضجرهم ، باديان للعيان متزايدان ابدا .. والاتاج الصناعى يقفز عما تستطيع السوق المحلية ان تستوعب .. ويؤذن

(١) ص ١ من كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر لالينور بيرنز

بالبورار اذا هو لم يحرك ، إلى سوق خارجية ... وكيف السبيل إلى هذه السوق
أهى الحرب ! أهو الاستعمار بالقوة ! ثم انه لا بد ان يكون الصناعيون وقد
اصاخوا السمع الى « بوقهم » التاييز التي كتبت في صيف ١٨٤٤ تلخص
الموقف كله في كلمات ذات مغزى ، الحرب على القصور والسلام للاكواخ هذه
هى الصيحة المجلجلة التي سوف تتردد في انحاء انجلترا عما قريب ..

الازمة مستحكمة ، والحل الذى يرضاه الصناعيون لا بد أن يكون مربحاً
ذلك ، بان مكان رجل الاعمال من الاقتصاد هو أن يصنع ربحاً ، لا أن
يصنع سلعة ، ان أكبر نجاح لرجال الاعمال هو أن ينالوا شيئاً مقابل لاشئ ..
الحل المربح ليس فى صنع « سلع جديدة » للخروج من هذا المأزق . وانما
هو باعتصار « الربح » ... بأن تروج المنتجات الصناعية الانجليزية فى الخارج ...
لا تحملها الى الاسواق الخارجية اسنة الحراب البريطانية .. ولماذا تحملها الحراب
مادامت انجلترا تنعم بميزة السبق على كل بلاد العالم من حيث الصناعة !! أليست
هى « شمس » العالم الصناعى والزراعى ! ليست هى « صنعه الاول » ..
ألم تقفز بها الثورة الصناعية « مالم تقفزه اية ثورة اخرى باى بلد آخر ! » . الحل
المرضى ، هو أن تروج الصناعات البريطانية حتى تبلغ كل ركن من اركان
العالم وحتى تطوى البعيد والقريب ... ولا خوف عليها ولا بأس فهى ارخص
وأجود المنتجات الصناعية طراً .. الحل اذاً هو « حرية التجارة » والمنافسة
الحرّة .. ومقولات الصناعيين وأنغام أبواقهم اذاً هى : « المسيح هو حرية
التجارة ويجب أن تبلغ المنافسة الحرّة شغاف كل نطاق وأن تغفل الى كل
ذرة من ذرات الوجود وويل للضعيف الذى لا يصبر للزاحمة .. وويل للنهار الذى
تدقه المنافسة والبقاء للأصلح ... » ومن ثم فالمنافسة الحرّة ميدانها الأرض جميعاً ...
إنها قائمة فى كل مجال منها ، فى الحكومة ، فى العلم وعمّا قريب فى الدين (١) ، السماء هى
غاية المنافسة الحرّة والأرض صعبها ومنبسطها ، ووديانها وهضابها مجال المنافسة

والويل للمتخلفين .. هذه الدعوة المجلجلة تجرف كل شيء .. وحق لأربابها أن يضعوا أكتافهم في العجلة التي تديرها ، ليدفعوا بها ، تطحن وتطحن ولاغرو فأربابهم تثب في شهور وسنوات .. من اعداد متواضعة في المائة إلى الاف في المائة (١) ...

لأنكر أن ثمة مخرجا قد أوجد لازمة الاربعينيات في انجلترا : تدفقت الارباح تدفقا اليها ، فسال معظمها الى جيوب الصناعيين ، وتناثر بعضها إلى الطبقات الشعبية، ولكن هذا الحل نفسه حمل في طياته ازمة الثمانينيات وحل نقبضها الاحتكار ، وهو ما سنفصله فيما بعد . أكسبت التجارة حرة التنافس انجلترا مكانة اقتصادية وسياسية اعظم من مكانتها السابقة اذ كانت نتيجة السياسة الجديدة ، أن عزز احتكار انجلترا في الانتاج (٢) وفدت المنتج الاول في العالم ، والمورد الاول لما يحتاجه من منتجات صناعية ، اى غدت مصنعه ومقاوله الاكبر .. وتكيفت نظرة امراء الصناعة فيها تكيفا جديدا ، فقد خيل اليهم أن اسبقية انجلترا ، باقية إلى غير فناء . وانه خير لهم أن تظل الاسواق جميعا مراحا لنشاطهم ، بأن يجتنبوا الاحتكاك بالدول الاخرى . وكان لزاما أن يزخرفوا مة وولات جديدة كأن تكون رسالتهم هي تمدن العالم عن طريق التجارة وكان يقول رئيس وزرائهم « بالمرستون » :

« لتتقدم بالبلاد الاخرى بتجارا تنا معها ، ولتتجنب كل غزولاً نه سي جلب علينا نعمة الشعوب المتمدينة (٣) وكان طبيعيا ان ينظروا إلى الاستعمار وهو تقسيم الاسواق بين الدول الصناعية واحداها بريطانيا ، على انه عقبة في طريقهم لأنه يحجز اسواقا لغيرهم . ومن ثم ، فهاجمة الاستعمار ديدنهم ، والمبادئ الانسانية ، ودعاوى المدنية وللحضارة ، متاعهم ... ولا مانع لديهم من أن تضرب انجلترا المثل الأول ، فتخلص من مستعمراتها ، التي كانت حجرا ثقيلا في عنقها ، (٤)

(١) انهيار الحضارة الرأسمالية لبيارس وسدني وب

(٢) ان هت في كتابه هذه الازمة النهائية ص ١٣١

(٣) بالمرستون في احدى رسائله الى لورد كاولي

(٤) دزرائيلي

وتبشر جريدة التيمز في حماس بأن استقلال المستعمرات التام غدا امرا محتوما (١). وتبلغ التجارة حرة التنافس غايتها في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي . وهي في حركتها صعودا تحمل في كيانها ، نقيضها ... الاحتكار .. ذلك بأنه مع تدفق الارباح على الصناعيين ، واختفاء الهيآت الصناعية والتجارية الصغيرة ، بتكتلها في مصالح اكبر ، او بفنائها لفشلها ازاء منافسة الهيآت الكبيرة ، يتركز رأس المال أكثر فأكثر في ايد قليلة ، فيتغير بالطبع النظام الاقتصادي كله ، وتتغير بالتبعية الخطط السياسية .. تتغير هذه وتلك من مرحلة الزهد في « الأسواق الموقوفة على منتجين معينين » إلى الرغبة في ايجاد هذه الأسواق وإلى النشاط في سبيل هذه الأسواق . ولما كان الاستثمار قد اتسع مداره بعد منتصف القرن الماضي ، فالضغط على اقتسام هذه الأسواق واحتجازها ضغط كبير .. وتتغير طبيعة المصدر من « الفائض » فبعد ان كان ايام التجارة حرة المنافسة « فائض المصنوعات بالدرجة الأولى » يلزمه في حدود فائض المال ، أصبح في ظل الدور الجديد ، الامبريالي ، فائض المال بالدرجة الأولى .

وان مرحلة الانتقال من التجارة حرة التنافس إلى الاحتكار فالدور الامبريالي هي المرحلة الهامة التي سنتناولها بالبحث والتحليل ، وهي المرحلة الأولى من حيث الأهمية ، في علاقة مصر المباشرة بحملة الأسهم الأجانب دامة والبريطانيين خاصة . واما فجر هذه المرحلة فمعهد اسماعيل ، حيث ينشط الخديو في الاستدانة ، فيلقى صدورا رجة عند الممالين الاوروبيين ، يفرونه بشروط لينة مطاطة ، ويمنحونه تسهيلات متعددة بل وتشجعه على الاستدانة بعض الهيئات الرسمية المستولة (٢) ويستغل في نظير هذا استغلالا فاحشا ، ويسعى المليون إلى تحويل الديون من ديون شخصية على اسماعيل إلى ديون على مصر ، حتى اذا ما تحقق غرضهم ، زاد ارتباط مصر ... مستقبلا وكيانها

(١) عدد يناير سنة ١٨٥٠

(٢) ذكر روزستين كيف أن قنصل إنجلترا في الاسكندرية كان قد دافع عن حق اسماعيل في أن تطلق يده في غشيان سوق الاموال الاجنبية

إرتباطا عميقا بالآلة الرأسمالية المتطورة إلى الاحتكار فالامبريالية ... والمليون ماضون في امتصاص مصر حتى تصبح كما وصفها قنصل السويد العام في القاهرة سنة ١٨٧٩ « أشبه بضيعة كبيرة يديرها الدائنون ولكن مع هذا الفارق الكبير وهو أن الدائنين عادة لا يهتمون أنه لابد من أنماء موارد الضيعة حتى يحصلوا على أموالهم . في هذا البلد لا يفكر الواحد منهم إلا في تسلم الأموال ناسيا أنه على مر الأيام يستحيل عليه أن يحدد حيث لم يزرع »

ولست الآفة في « الأفراد » وحدهم إنما هي أولا في التيارات العاملة في مصر وفي العالم كله ... الرأسمالية تجوز مرحلة التنافس الحر إلى الاحتكار، والتسابق على أشده بين الدول المستعمرة والتسابق والتناحر يهدان ما قد يقام في وئام أو تنظيم .. حتى ولو كان هذا التنظيم لموارد الاستغلال ذاتها . فمثلا تنشأ المراقبة الثنائية في مصر وغرضها المدعى تنظيم الدخل والمنصرف للحكومة المصرية ، فإذا هدفها الأول يصبح إيصال فوائد الديون كاملة إلى أرباب السندات والأسهم بصرف النظر عن إمكانيات الشعب المصري .. ويكون غرض سيرر فرز ولسن مثلا أن يطعم الإدارة المصرية بعناصر من بى وطنه ... ويكون التنافس بين الدولتين انجلترا وفرنسا ، قويا جارفا ، منعكسا في كل شيء متدققا في كل وجه ، بالغاً كل نطاق حتى أصبح البلاط ذاته منقسما شيعتين أحدهما تعمل بتوجيه انجليزى ، والأخرى بتوجيه فرنسى (١)

في مثل هذا التسابق النشيط على اختطاف الأرباح ، ولا أقول على اقتسامها ، تسوء حالة الحكومة والشعب على السواء . وكيفيك أن تعلم أن دخل الدولة في سنة ١٨٧٧ كان ٩ ١/٢ مليون جنيه ، دفع منه فوائد لخدمة الأسهم مقدارها ٧ ١/٢ مليون جنيه ، ولا يحسب في هذا الجزية التركية (٢) بل إن الضرائب تبتز باقى الوسائل وفي أشد الظروف نكرا وبؤسا . يقول مراسل التايمز في ٣١

(١) ذكرها إلنور برتر وعبد الرحمن الرامى

(٢) الاستعمار البريطانى في مصر

مارس سنة ١٨٧٩ انها كانت تجمع في وقت يموت فيه الناس على قارعة الطريق ومساحات كبيرة من الأرض لاتزرع والفلاحون يبيعون ماشيتهم والنساء يبعن حلين والمرابون يملثون مكاتب الرهون بصكوكهم ويملثون المحاكم بقضايا المصادرة... بل إن الكرياج ، الآلة الجهنمية، التي طالما طنطن الانسانيون من اهتال كرومر، فيما بعد ، بالغاء استعمالها رسميا ، قد استخدم لينال المليون أرباحهم، وهذا شاهد من بطانته وهو مراسل التيمز — يكتب قائلا في ٥ ديسمبر ١٨٧٨ ، ان الحقيقة المرة التي لا يكاد العقل يصدقها هي أن الفلاحين الذين اخرجهم الفيضان الحديث من بيوتهم وأهلك دوابهم واكتسح آلاتهم وحطم ديارهم هم أنفسهم الذين كانوا يقاضون امام المحاكم لعدم ادائهم الضرائب المتأخرة عليهم ، هذا على الرغم من رقابتنا الاوروبية، وهذا شاهد آخر هو اللورد كرومر يقول في الجزء الأول من كتابه « مصر الحديثة » معلقا على الظلم الذي وقع على يد الإدارة الثنائية : « وأصبحت الحكومة البريطانية ، مسئولة الى حد ما ، عن النظام الذي لا بد انه قد لازم جمع الضرائب... وذكر السير الكسندر بيرد ان الفلاحين اضطروا في بعض الجهات الى بيع قمحهم بسعر الارdeb خمسون قرشا ، في وقت كان سعر الارdeb من القمح فيه (١٢٠ قرشا) ويذكر تيودور رودستين في كتابه « دمار مصر » كيف ان الحكومة في ظل الادارة الثنائية عام ١٨٧٧ لم تحجم عن الاستيلاء على اقوات الفلاحين لانهم تأخروا في اداء الضرائب. وكيف انها وضعت يدها على محصول فلاحى بعض الاقاليم المختصة باداء الدين بحجة التأخر عليهم ثم باعتها لشركة آل هوايترن البريطانية... وهذا مراسل التيمز يكتب في ٢٦ ابريل سنة ١٨٧٧ قائلا لقد شدد في جمع الضرائب والتقارير الواردة من انحاء القطر متفقة على انه قد عجل بجمع ايراد السنة المقبلة قبل دخولها .. ساءت الحال اشد السوء في ظل المراقبة الثنائية وبعدها ولم يكن بد ، والتنافس مستعر بين فئات الدائنين على اعتصار مصر ، من أن يزيد سوء حالة الشعب ، يوما بعد آخر ، وأن يصم الدائنون

جميعا آذانهم عن صرخات « الانسانيين » والاحرار وآلام الشعب ... حتى اذا ما طالب صوت بتخفيف العبء عن كاهل المصريين وذلك بتخفيف فائدة الدين ، قال بارنج (فيما بعد لورد كرومر) « لا اتردد أن أقول إنه ليس في وسعى ولا وسع زملائي أن نقرأية تضحية تطالب الى الدائنين ، ... »

ولست ألقى اللوم كله على الافراد هذه المرة ايضا ، ذلك بانهم كانوا وآلات ، تحركها قوة أعظم منها ، ولانهم أجزاء في « ما كينة » كبيرة من انتاجها البؤس المخيم المتزايد على الطبقات المنتجة والشقية عامة ، اينما احتسكت بها . ووجه آخر للمسألة هو انه — مع استمرار المنافسة بين فئات الماليين والسياسيين كان من المستحيل أن يقدم أحدهم على انتهاج سياسة طويلة الاجل غير تلك السياسة التي « سنقتل الاوزة من اجل » بيضها ، ... وامل مراسل التايمز الاسكندري ، قد لحس الصورة تلخيصا طيبا حينما قال في ١٩ ابريل سنة ١٨٧٨ « لسنا في الحقيقة الأمة الوحيدة التي تمتد عينها الى وادى النيل ؛ لو ان الامر كذلك لكان حل المسألة أسهل نسياما هو ولكن من اوائل عهد محمد علي قد عمل الفرنسيون وما زالون في أن يكسبوا ويستبقوا لانفسهم النفوذ الاكبر في مصر » .. زد على هذا أن طبيعة الكيان الاقتصادي والسياسي في كل من البلدين ، ذلك الكيان المتطور الى الامبريالية ، تمنع من اتحاد نشاطهما وإخضاع سياستهما في مصر لادارة واحدة ، ومن ثم كانت احلام الماليين والسياسيين اليوطوبيين من الجانبين في أن « تحقق الدماء ويتعاون الطرفان » لاتساوى شيئا في ميزان الواقع ... فهذه جريدة التايمز البريطانية تكتب في ٢٦ مارس ١٨٧٨ « أن فكرة احتلال انجليزى فرنسى لمصر لاتلقى استحسانا ، ذلك بان طول عهدنا بالادارات الثنائية التي يقف فيها تنافس الرؤوس عقبة في سبيل التقدم يجعلنا نشك في استقامة العمل مع مثل هذا الاشتراك »

لفظ القوم كما ترى بما لم يكونوا يحيزونه لانفسهم اوائل أو واسط القرن ، أيام كان بالمرستون وبطاته ينشطون في نقي رغبتهم في الحصول على مصر ... يوم أن كان انجيله مذكروه في احدى رسائله « إننا لانريد مصر لانفسنا بأكثر

مما يريد رجل عاقل يملك ضيعة في الشمال ومسكن في الجنوب من أن يمتلك الفنادق المقامة في طريقه من الشمال إلى الجنوب. لفظ القوم بأكثر مما كان يلوكة كرومر من « أن انجلترا لم ترد امتلاك مصر ولكن من الأساس بالنسبة لمصالح انجلترا أن لا تقع في يد أية دولة أوروبية أخرى، لفظ القوم بالاحتلال!! فإن تراها ذهبت اسطورة المنافسة حرة والتجارة حرة... وابن مقولاتهم « المسبح هو التجارة الحرة والأرض جميعا بحالها والسماء غايتها ..

لم تذهب اسطورة المنافسة الحرة فقط، بتغير الكيان الاقتصادي والسياسي في البلاد الصناعية الكبرى، بل وتلاشى طي الريح « أخلاقيات الفيكته ريين »، المتزمتين وتلاشت طي النسيان المثل العليا التي رددتها الثورة الفرنسية، وانصارها من أمثلة « الأخاء »، و« المساواة »... وأصبح الجديد المعقول لدى الماليين، أنك إذا كنت تاجرا وارتدت أن لا تخسر مالك فلا تسر على مبادئ المسيحية الأولى، (١) وأصبحت الأرباح من مصر وسواها الملحمة الكبرى التي يجوز لهم أن يرتلوها.. أنها ملحمة الريح، محورها الجشع الأسود وهدفها الكسب العاتي، وكيانها المظالم والاعتساف، وإن هذه الحقبة من تاريخ المالية الحديثة هي من أولها إلى آخرها مما يخجل له كل حرأبي النفس، ويعرض بوجهه مخافة أن يرى لقومه أية صلة بأمور كلها شقاء لا يحيط به الوصف لعدة ملايين من النفوس (٢) .

لم تخسر مصر مالها فقط، وهو يمثل عرق الكادحين فيها سنوات وسنوات بل بدأت تخسر أرضها. ذلك بأن الضرائب الثقيلة المتنوعة — التي بلغت ٣٣ نوعا كما يقرر كرومر — قد ألقت بالفلاحين البائسين، في أحضان المرايين والممولين وألقت بجزء كبير من الأرض الزراعية في يد الملاك الأجانب « وكانت النتيجة أن أكثر الملاك الوطنيين قد أصبحوا أجراء للأجانب، (٣)

(١) إدوارد ديبى

(٢) دمد يناير سنة ١٨٧٦ من فرازر مجازين — مقالة تركيا ومصر والمسألة الشرقية

(٣) ص ٣١٦ ج ٢ عصر اسماعيل لعبد الرحمن الرافعي

لم تخسر مصر مالها وعرق بنيتها والكثير من أرضها فقط بل وشقي الموظفون
الوطنيون ... فرواتبهم متأخرة والمربوط منها تافه ، والموظفون الاجانب
مميزون عليهم ، يبطون رواتب ضخمة علمًا تخفف عنهم مشقة الغربة ، كما تعتذر
جريدة التيمز ، وعددهم يزداد ويزداد حتى لقد اصبح مما يلهو به الزوار
الساخرون ان يحصوا عدد الموظفين الاوربيين الذين يتقاضون الاف الجنيهات
في الوقت الذي لا يستطيع فيه مئات من موظفي الحكومة الوطنيين الحصول
على مرتبات قليلة متأخرة من العام الماضي والذي قبله ، (١) .

كان مقضيا ان ينفذ السيد الجديد ، (الرأسمال الاجنبي) المصريين ويفتح
عيونهم على العسف والاستغلال ، خاصة وانه قد كواهم بناره ، ومس شغاف قلوبهم
بظلمه وراح يلقي عليهم كل يوم عبثاً جديداً . مس الاستغلال جميع مرافق
الدولة ، وجميع طبقات الامة ، ومس بالخطر المصالح المادية لامراء الارض المصريين ،
الذين اعلنوا كلمتهم التالية الممثلة لموقفهم بمعض التمثيل — عندما اريد اعلان
افلاس مصر والغاء قانون المقابلة الذي اكتسبت فيه مصر — قالوا : ان
هذه الخطوات جميعا ضارة بمصالحنا وحقوقنا ونحن لانقبل ان ننفذها (٢) ،
والذين نشطوا في مجلس النواب ، يلحون في مؤازرة الخديو ضد التدخل
الاجنبي ، ويتماسكون في وجه السيطرة الاجنبية ، وليس من المستغرب ان
يكون صوتهم البرلماني ، من أعلى الاصوات .. ذلك بان مجلس النواب
كان مكونا من العمد والمشايخ واعيان البلاد ، وقد اصبح جديرا بان يسمى
مجلس الاعيان (٣) ... وآزرت الصحافة الوطنية المجلس في مواقفه الوطنية
وشاطر أمراء الأرض الفلاحون المتوسطون ، والأعيان الصغار
الذين وفدوا على القاهرة ، يحتجون على شدة الضرائب وقسوتها ، وهذا
مراسل التيمز الاسكندري يقول في ١٨٧٩ : لست مبالغا اذا قلت ان في

(١) التيمز في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨

(٢) ص ١١٠١ من كتاب مصر الحديثة للورد كرومر

(٣) ص ٩٦ ج ٢ عصر اسماعيل لعبد الرحمن الرافعي

القاهرة الآن مئات من المشايخ يمثل كل واحد منهم قرية من القرى جاموا بمعروضات يسألون فيها تخفيف الضرائب وكلهم يعلن انه لا يمكن بقاؤها على ما هي عليه، وجوعهم محتشة أمام ابواب النظارات حيث يعترضون النظر في غدوهم ورواحهم ، ... واما فئة المثقفين والكتاب وإن كانت قليلة العدد فقد ابدت نشاطها الواضح ، ففاضت الجرائد تهاجم التدخل الاوروبي وتؤيد المطالبة بحكومة برلمانية وتتابع حركة مجلس النواب الاحتجاجية بالتأييد والاشادة ، بل ويذهب بعضها إلى مناقشة الآراء والمذاهب الاجتماعية في اوروبا كالشعبية والشيوعية، بل ويحمل بعضها علم الحرية الكاملة لكل مواطن فاكروا، وبعض الاقلام مشروعة في مهاجمة ظالمى الامة، وزاد في اشتعال وعى الكتاب والمثقفين نشاط جمال الدين الافغانى ورواده الذين راحوا ينشرون الآراء المتحررة ، وينفثون اسباب انهيار الشرق ويستنهضون الهمم .

سرت نفثات الاقلام المخلصة إلى الموظفين الناقمين على حالة معيشتهم البائسة . . فزادت من سخطهم .. ولم يكونوا حقا معرضين عن المصلحة العامة .. ولا كانوا في غالبيتهم منصرفين إلى مصالحهم الشخصية فقط ذلك بأن مصالحهم الشخصية ارتبطت بالمصلحة العامة في أن كلا المصلحتين مهددتان بالخطر من السيطرة الاجنبية على مرافق البلاد . فأصبح كل سعى في هذه أو تلك ، يفيد الاثنتين معا . كان الكثيرون منهم كما قال « فان يملن » القاضى الهولندى « يكرهون الحكم التركى والحكم الاجنبى على السواء ويريدون حكومة وطنية بكل معانى الكلمة وكانوا يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية ويهتمون بمصير الشعب ويتألمون لمصائبه التى لانهاية لها ولا آخر ، .. سرت الروح الوطنية إلى فئة التجار ، تحفزهم الرغبة فى اكتساب السوق المحلية بتخفيف قبضة الممولين الاجانب عليها، ويحفزهم الانتعاش الوليد فى الحركة التجارية عبر مصر وفيها ، الى الاستزادة من الارباح ، وييلور من سخطهم ، تنوع الضرائب ، التى كانت تذهب إلى جيوب الدائنين والمالين الاجانب ، ويفريهم بالانسياق مع التيار الرغبة فى التخلص من الخطر المائل فى افقهم ، خطر انتصار المصالح الاجنبية التجارية والمالية ...

وليس من ريب في أن عوامل أخرى الزمت فئات التجار والموظفين ،
والملاك الكبار ، أن يؤيدوا التيار الوطني ، ولكن أصواتهم لم تكن مسموعة
بدرجة واحدة .. ودرجة الثبات في مواقفهم كانت مختلفة... فبينما ترى الصحافيين
غير المأجورين ، لا يتقاعدون عن إبراز رغبات الأمة ، والتمسك بالدستور
والبرلمان ، ويتطرف بعضهم في نقده للسلطات المحلية ، نجد الموظفين خادمين
حكوميين أو يكادون يكونون كذلك ... ونجد أن مجلس النواب ، «رأس الرمح»
في المقاومة الوطنية في دورها هذا ... ونجد فئة التجار ، تشتبك في حدود
ضيقة ... وبالاختصار نجد أن طبقات المجتمع المصري متضامنة في موقفها من
التغلغل الاجنبي يتزعما أمراء الأرض الذين أصبح جهازهم - مجلس النواب -
مرموق القوة من المعسكرات المتباينة ... المعسكر الاجنبي ، يتبع اطواره
ويرسم الخطط لانفساد نهضته .. ومعسكر الخديو اسماعيل ، يؤيده ، ويروج
له ... ويتخذة درعاً لوقايته وكان حتماً أن تنشط حياة المجلس ، وأن تتخذ قوته
شكلاً جدياً ، بحيث يصبح «واجبا معها على الخديو نفسه — رغم أنه ملك
البلاد — أن يحسب حساب الحزب الوطني ..

المالية العليا تعمل وتجتهد . تضرب شبكتها حول «الخديو» الذي لم ينحز
مائة في المائة الى جانبها ، وتوسع هذه الشبكة لتشمل الروس البارزة من
أمراء الأرض ... ويسمى المليون لدى رجال السياسة ليحملوهم على التخلص
من الخديو حتى يطمئنتوا على ديونهم ، كما يقول الراقعي في الجزء الثاني من
«عصر اسماعيل» (١) ويسعى بيت روتشيلد (٢) المالى ، لنفس الغرض
المليون يرون في اسماعيل ما هو أكثر من «خديو» ... يرون فيه أنه محور

(١) ص ٢٦٩

(٢) كان لال روتشيلد يد طولى في تشكيل علاقة مصر الخارجية ، في فترة من
فتراتهما ومهد هذا الى الديون المتكررة التي استغنى اسماعيل منه ، والتي جعلته يسلف
دزرائيلي ٤٠ مليون جنيه ليشترى اسهم مصر في قناة السويس ... وكان بنك آل روتشيلد
المصرف الذي اتجهت اليه انظار كرومر ، عندما قررت الدول في مؤتمر لندن ، أن
تعقد مصر قرضا لتسوية فوائد الدين . (المؤلف)

مقاومة امراء الارض .. ، كان اسماعيل يمثل شيئاً اكثر من تولى الحكم .
كان اكبر امراء الارض في مصر ، (١) فعزله أذن ، ضربة حاسمة للحركة
الوطنية التي يتزعمها أمراء الارض ... وتوطيد للتغلغل الأجنبي الذي اتخذ
شكلاً خطيراً فعلياً ، بإنشاء المراقبة الثنائية ، وصندوق الدين والوزارة الأوروبية
الخ .. والمسألة الآن هي هل تصمد ، الحركة الوطنية الرجعية ، التي يحركها
« برح امراء الارض » ، للعاصفة العاشمة الهابة من الخارج ؟ . ولقد فشل اسماعيل
في تبين قيمة التغيرات التي وافق على إجرائها ... ، كما يقول كرومر .. لم يتبين
أن الخطوات التي سارها النفوذ الأجنبي بموافقتها في الحكومة المصرية ،
موجهة ضده بالدرجة الاولى ... وأنه وقد أدى للمالين الطاقة النهائية من
الخدمات أصبح وجوده الاجتماعي والاقتصادي ، كأكبر أمراء الارض
المحليين ، أصبح يموق الاستغلال الجشع الذي يشعله المليون الاجانب .

أبعد اسماعيل عن العرش واعتذر المليون بأنه لو أن النجاح كان من
نصيب اسماعيل في الحصول على ثقة المجموعة الصغيرة من الموظفين الأوروبيين
ولو أنه نجح في كسب خدماتهم إلى جانبه لما كان مستحيلاً ، « بل لكان
محتملاً جداً ، أن يظل خديو مصر حتى يوم مماته (٢) » ... وكان عزله ايذاناً بقرب
الاحتدام بين الوطنيين والاجانب ... الوطنيين الذين تزايد تحفزهم ضد الظلم
الاجنبى ، والذين أخذ مدارهم يتسع ، وينتقل محور مقاومتهم من مجلس الاعيان
إلى الجيش .. وتصطبغ حركتهم بصبغة اعم فتصبح مقاومة للسيطرة غير
المصرية ، أوروبية كانت أم تركية أم شركسية ، وتحتك بأطراف المجتمع
المصرى : بطبقة الملاك المتوسطين ، والصغار ، والتجار والموظفين والعمال
الزراعيين ، وتلقى تأييداً من فئات الشعب المختلفة ، من الفلاحين الذين
اشقاهم دفع فوائد الدين الاجنبى ، ومن الجنود الذين اضجرتهم
المعاملة السيئة على أيدي الاتراك والشراكسة والاجانب ، ومن الموظفين

(١) ص ٥٦ من كتاب مصر الحديثة - لكرومر .
(٢) ص ٢٥ ج ١ من كتاب مصر الحديثة - لكرومر .

الوطنيين الذين لا قوا الويل لتأخر مرتباتهم وضآلة المربوط منها.. بل ومن كثير من أمراء الأرض الذين كانوا يخافون استغلال المالكين الأجانب لمصادر الثروة في مصر،^(١) والذين اضربهم الاستغلال الاجنبي الذي كانت إحدى نتائجه، هبوط اسعار الأرض هبوطا فاحشا فاصبح الفدان الذي كان يباع قبلا ٨٠ جنيها يعرض في سنة ١٨٧٩ بثمانية جنيهات لا غير^(٢)..... لقيت الحركة العسكرية أذن — وهي أشد تطرفا وتعصبا من حركة الاعيان في مجلس النواب — تأييدا أوسع وأشمل ، لم يخفف منه قيام وزارة مسئولة بدلا الحكم الاوتوقراطي او قيام مجلس نواب أو صدور دستور الى آخر هذا المتاع، الذي لم يكن له اثر واقعي في حياة الشعب ، والذي لم يكن في جوهره الا مجرد لعبة مالية عظيمة ترمى إلى رفع قيمة السندات المصرية ، كما قال سيرجورج كامبل في مجلس العموم .

تشدد المقاومة الوطنية فيهنض المليون فزعين على مكاسهم التي وطدوها في مصر ، ويفتنون في تحويل التيار .. تعرض الحكومة الفرنسية على عراي مرتباً سنوياً قدره ستة آلاف جنيه ، ويعرض عليه آل روتشليد مبلغ ٤ الاف جنيه سنويا ليفادر مصر ، ولكنهما يفشلان ... في حين أن العاصفة تتجمع ريحها لتهب عما قريب ... فهل تراهم يقفون متفرجين؟؟ كلا بالطبع... وجدت السياسة البريطانية فرصة للعمل ، لتقصي منافستها فرنسا وتدخل مصر في دائرة الامبراطورية ... ومهد قنصل بريطانيا في مصر — وهو الذي يمثل المصالح الصناعية والتجارية والمالية البريطانية — مهد للدور الذي لعبته بريطانيا بأن أبرق إلى وزير خارجيته يقول : لن يتاح لنا ارجاع سيادتنا الا اذا قضى على السيطرة العسكرية التي تثقل على كاهل مصر الآن - واعتقد أن ثمة ازمة حادة ستوجد قبل أن تحل المسألة المصرية وأنه من الاجدى

(١) ص ٩ من الاستعمار البريطاني في مصر لالينور روتز

(٢) عدد اغسطس سنة ١٨٧٩ من مجلة المالكين

أن نسرع بها بدلا من أن نحاول تعويقها (١) ، ولذا فماتيمات الظروف للسياسين الانجليز ومن وراءهم الطبقة السيدة الرأسمالية ليدبروا الازمة الحادة التي يجب أن تسبق حل المسألة المصرية بالكيفية المرضية لهم ، حتى نفذوها غير مجنبيين وما كادت الحركة العراية تهزم حتى بدأ طور جديد في تاريخ مصر الحديثة ، انتقلت فيه من عزلتها النسبية إلى رحاب الامبراطورية البريطانية ، وإلى رحبة الاستغلال الرأسمالى عامة ، فتشكل اقتصاد مصر متفاعلا ومتمشيا مع هذا الانتقال وتشكل كيان المجتمع المصرى ذاته ، فتميز جوهر طبقاته ، وتغير وضعها ، تبعا لنمو المجتمع المصرى ، الناتج — إلى درجة كبيرة — من الحركة الاقتصادية والسياسية العالمية المعاصرة ، وتشكلت الاداة الحكومية فى مصر بحيث تستطيع أن تؤدى ما يتطلبه الوضع الجديد ، وبدأت الثقافة والصحافة والأدب ، تطعم بمقومات مغايرة لمقوماتها الأولى ..

وحرى بنا أن نوضح أن هذا الانتقال أصيل الترابط بما سيتبعه من أحداث فى مصر وغيرها — وخاصة فى إنجلترا — مشدود إلى النظام الاقتصادى والسياسى فيها باواصر عميقة لا تنفصم ... وأن هذا الانتقال وهذه الاحداث جزء من سلسلة التاريخ متصلة الحلقات .. تصدير الفائض من المصنوعات يلزمه الفائض من المال — واستغلال لمرافق مصر الزراعية واستنزاف لمواردها ويكون الاستغلال مضطربا غير مبنى على سياسة مرسومة ، لتضارب نشاط المستغلين المالىين ... ثم يسير النشاط المالى الاجنبى ، إلى جانب إنجلترا نتيجة أسبقية كيانها الرأسمالى الذى أخذ منذ اواخر الستينيات وخلال السبعينيات من القرن الماضى ، يسير بسرعة إلى الاحتكار ، فالاستعمار ... ونتيجة انهزام فرنسا فى حروبها الاوروبية ، وتذبذب سياستها الخارجية ، تذبذبا كبيرا ... وتنتهى الملحمة — واساسها كما رأينا فى التطور الاقتصادى والسياسى العالمى والانجليزى خاصة — إلى أن تصبح إنجلترا منفردة بمصر ...

(١) أورد هذه البرقية روز ستين مؤلف كتاب دمار مصر فى م ١٨٠ من الطبعة العربية ترجمة العبادى وبدران

هكذا تكيفت العلاقة بين مصر وانجلترا من جهة ، وبينها وفرنسا من جهة اخرى ، وكان تكيفها خاضعا لنضج الرأسمالية ، ونسبة سبقها في بعض البلاد الاخرى وبسرعة حركتها من المنافسة الحرة إلى الاحتكار والاستعمار ... وتكيفت طبقا لتطور الكيان الاقتصادى والسياسى المصرى وهكذا كانت الحوادث التاريخية تترى فى اتساق مع هذه المؤثرات المادية جميعاً .. وتترى على نسق يمكن تحليله عليا لا لیس فيه ولا غموض ولا مغالطة ولا اعذار ولا تحايلا زائفاً كهذا الذى أراده اللورد كرومر من كلمته المعروفة ، لقد بذلت السياسة البريطانية جهدها فى أن تلقى عن كاهلها عبء مصر ولكن الحوادث كانت أقوى من أن يقف تيارها عمل سياسى . كان مقدرا لمصر أن تكون ، نصيب الانجليز وفضلا عن ذلك كانت من نصيبهم رغم أن البعض كان يمارض فى ذهابهم إليها بل أنهم قاوموا مقاومة شديدة شريفة كل ما من شأنه أن يضطرهم إلى الذهاب ، وإن أمثال هذه الكلمة لكثير فى كتابات اللورد وهى جميعا تكشف عن الطريقة التى يحاول بها اللورد أن يذهب عن الحقائق خاصة الحقيقة وأن يلبسها من أكاذيبه ما يعيه قاموسه الدبلوماسى من زيف ومغالطات .. ولكن عذره أن الأمبراطورية مسألة بطون كما يقول صاحبه سيسل رودز !!



ايها البائسون المرايا اينما كنتم
يا من عليكم أن تصمدوا للعاصفة العاصفة،
كيف تدفع عنكم هاما نكم العارية من كل
شطام و بطونكم الخاوية وجلاليتكم المعزقة الشوهاة
امثال هذه الاوقات
واأسفاه .. لقد فعلت القليل في هذا الميدان
لأنك لبر

الكيم من فراغ وراحة ودعة ؟
وماوى وطعام وغرام ندى عطر
او ما الذى تشربونه بهذا الثمن العالى .
والآلامكم وخوفكم ؟

شلى

“الامبراطورية منسالة بطون”

نيسبيل روبرت

ألقى اللورد كرومر فى لباقة مسئولية وقوع مصر فى حباله الامبراطورية ،
على القدر . وكان همه أن يمويه الحقائق ، ويتجنب المسائل الدقيقة المخرجة
وكان همى من ناحية أخرى أن أثبت خلال تحليلي ، الأصول المادية التى حركت
مصر من عزلتها إلى حباله الامبراطورية ولقد دلت الدراسة المتعمقة للتاريخ
على أن حركة مصر إلى حباله الامبراطورية ، كانت جزءا من حركة أعم
وأوسع .. جعلت الامبراطورية تزيد بين عامى ١٨٧١ و ١٨٩٩ بمقدار
٠٠٠ ر ٨٤٠ ر ٢ ميلا مربعا ، ويزيد عدد سكانها بحوالى ١٢٥ مليون
نسمة . . . (١) وكانت القوى التى تحرك البلاد المتأخرة إلى حباله الامبراطوريات
كامنة فى تطور الرأسمالية البريطانية خاصة — فى الرأسمالية التى أخذت تسير
من مرحلة التنافس ، وقد بلغت أوجها فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى ،
إلى مرحلة الاحتكار والاستعمار . أى من مرحلة انتاج السلع بالدرجة الأولى ،
إلى الرأسمالية المالية ... وكان مسيرها على هذا النمط محتوما ، بعد أن قضت المنافسة
الحرة على الصناعة ذات النطاق الضيق ، وأحلت محل الصناعة ذات النطاق

(١) كلمة للسير روبرت جيفن فى العهد الملكى للمستعمرات اتقاها فى فبراير سنة ١٨٩٩

الواسع ، الصناعة ذات النطاق الأوسع ، وبعد أن ركزت ، الانتاج ورأس المال في ايد قليلة فأقل ... وبعد أن تداخل رأس المال الصناعي في رأس المال المصرفي وفي انتقال الرأسمالية من المنافسة الحرة إلى الاحتكار ، قضاء على الأمل الوردى الشهى الذى ظل يساور نفوس الصناعيين الإنجليز في أن تبقى إنجلترا أبد الدهر البلد الصناعى الأول في عالم زراعى أو صناعى بدائى يبدو في نهضة الدول الصناعية الناشئة مثل ألمانيا وأمريكا وفيه أن الاحتكار الذى تمتعت به إنجلترا لقرن تقريبا قد تحطم إلى غير اصلاح ، كما يقول الفيلسوف والمفكر الكبير فردريك أنجلز . وقد استجابوا بالفعل ، فكانت الصيحة الإمبريالية الأولى صادرة في مانشستر . وهى المدنية التى أطلقت الصيحة الأولى بالمنافسة الحرة .. نشرت جريدة ايفننج ستاندارد في أول نوفمبر سنة ١٨٨٦ الاقتراح التالى الذى عرض على غرفة مانشستر التجارية . لما كنا قد انتظرنا بلا جدوى اربعين عاما أو يزيد لتحذ الدول الاخرى حذو إنجلترا في الأخذ بمبدأ حرية التجارة فان هذه الغرفة تظن أن الوقت قد حان لتراجع موقفنا هذا وفي كلمة اخرى ، حان الوقت أن تنسكب الرأسمالية البريطانية بالمنافسة الحرة ... ولماذا التنسكب ونقض العهد ؟؟ أنسى ربانية الصناعة ما جهدت ابواقهم في ترويح من فضائل المنافسة الحرة ؟؟ وهل لم يعد في جراهم اخلاقيات وأدب وشعر يحدرون بها الناس ؟ ليس الامر شيئا من هذا ، إنه كان من المحتوم على الانتاج الرأسمالى أن يستمر في الزيادة ويمعن في الانتشار والافى ، وذلك بأن عنصر الانتاج الرأسمالى الأصيل ، هو حاجته إلى الانتشار الدائم وهذا الانتشار الدائم أصبح اليوم مستحيلا : أنتهى الانتاج الرأسمالى إلى مأزق ... وكلما مر عام ، كلما اقتربت إنجلترا من مواجهة هذا السؤال . على إنجلترا أن تتحطم أو يتحطم الانتاج الرأسمالى فأيهما سيدك (١) .

تعطل الانتاج أو كاد ، فانتشرت البطالة ، وساءت حالة الطبقة العاملة ، وانخفضت الأجور ، واخذت مصانع الكتان تقفل ابوابها تباعا فاذا قدرنا عدد العمال المتعطلين المتزايد باستمرار ، وجب علينا أن نتساءل هل من وسيلة لتحسين الامور ، (٢) ولكن أية المنافذ تلك التى ستتهجها الرأسمالية ؟

(١) فردريك أنجلز .

(٢) جيمس مودسى — وهو من المحافظين المعاصرين لهذه الفترة .

أيها قد أوجدت ، المنافسة الحرة ، حلا لازمتها في الأربعينيات .. وإن
المنافسة الحرة أكسبت انجلترا احتكار الانتاج في العالم .. وكان ، احتكار
انجلترا الانتاجي محور النظام الاجتماعي آنئذ ، ^(١) كان المحور بين الطبقتين
متناقضتي المصالح ، الطبقة البورجوازية ، والطبقة العاملة ... ولكنه تحطم
بانهيار المنافسة الحرة .. فأخذ الغطاء ينكشف عن الهوة السحيقة بين الطبقتين ..
وتنبه الفيلسوف فردريك إنجلز الى دقة الموقف وخطورته فكتب سنة ١٨٨٦
يقول : ماتراهم (الرأسماليين) فاعلن بالعاطلين .. في الوقت الذي يتضاعف
فيه عدد العاطلين عاما بعد عام ، لأجد من يجيبني على سؤال هذا .. حقا
إن البريطانيين ما يزالون يملكون أكبر اسطول تجارى .. ولكن ماذا عن
السلع التي تحملها هذه السفن ؟ .. إن قيمة الصادرات البريطانية لم تزد قبل
سنة ١٨٩٥ عن قيمة الصادرات الأميركية أو الفرنسية أو الألمانية كما كانت
تزيد قبلا ^(٢) والدليل القاطع على هذا ، ماتطالعهم به الاحصائيات من أن قيمة
الصادرات البريطانية كانت في سنة ١٨٨٤ — ٢١٦ مليونا فأصبحت في
سنة ١٨٩٢ — ٢٢٧ مليونا — أى بزيادة أحد عشر مليونا لا غير بينما كانت
قيمة الصادرات الأميركية في سنة ١٨٨٤ — ١٨١ مليونا — فقفزت الى ٢١١
مليونا سنة ١٨٩٢ أى بزيادة ٣٠ مليونا ... تغيرت لغة الصادرات ولم تكن هي
وحدها التي تغير ميزانها . ولكن إحساس أصحابها تغير بالتبعية : وقف السناتور
يفرديج يخطب في بوسطن سنة ١٨٩٨ فقال : إن المصانع الأميركية تخرج أكثر
مما يستطيع الشعب الأميركي أن يستعمله ، والارض الأميركية تنتج أكثر مما
يستطيع أن يستهلك ... لقد كتب القدر سياستنا . يجب أن تكون - وستكون -
نجارة العالم بين أيدينا .. وستسلط عليها كما علمتنا أمنا انجلترا - سننشئ
مراكز تجارية في العالم كله ، كنقط لتوزيع الانتاج الأميركي ، سنغطي صفحة
المحيط بأسطولنا التجارى - سنبنى أسطولا حريا يتمشى مع عظمتنا ، وحول

(١) فردريك إنجلز

(٢) ص ٣١ من تاريخ الشعب البريطاني لهايلي (طبعة بلاكان)

مراكز تجارتنا ، ستتمو مستعمرات عظيمة تحكم نفسها بنفسها وترفع علينا
وتتجر معنا . .

تغير ميزان السلع — وتغيرت لهجة أربابها . . فأصبح محتوما أن يفكر
الصناعيون والماليون والسياسيون البريطانيون في حل . . . أنهم يشكون من أن
ثمة فائض في رأس المال والانتاج وشيك التعطل . . . ومن ورائهم ، المنافقون
من حملة الاقلام ، يروجون أن المال الفائض ، لا مكان له في حاجات السوق
المحلية الانجليزية في وقت كانت فيه الجماهير تشقى بالبطالة ، وسوء التغذية
وانحطاط المستوى الصحي . . أى في وقت كان ممكنا أن تستنفذ هذه المعاطب
الاجتماعية كل ، المال الفائض ، وأن يستوعب انعاش الطبقات الشعبية
ورفع مستواها — الفائض من المصنوع والمكنوز ولكن ، لو أن الرأسمالية
فعلت ذلك . إذن لفقدت جوهرها فانه ما دامت الرأسمالية باقية على حالها
فإن الفائض لا يستغل في رفع مستوى الجماهير لأن معنى هذا نقص في ربح المالكين . .
ولكن الفائض يصدر الى الخارج الى البلاد المتأخرة حيث الربح يكون مرتفعا
لندرة رأس المال فيها حيث سعر الارض يكون منخفضا نسبيا والاجور ضئيلة
والمواد الأولية رخيصة . .

إذن ما هو الحل . ؟ ؟

ليس بالطبع الاتفاق على الطبقات الكادحة المنكودة لان هذا الاتفاق
لا ينتج ربحا وليس في المنافسة الحرة . لأن هذا عصر ذهبي تقلص وليس
في امكان البشر ولو كانوا رأسماليين إعادة العصور التي تمضى — إذن أين ؟
، في الاستعمار فقط . . . فيه الحل الوحيد لأزمئنا الاجتماعية ذلك أن
البطالة والسلام لا يلتئمان وليس في المملكة المتحدة فرصة للقضاء على البطالة
وإني لا أراها في تنمية أسواقنا القديمة والاستيلاء على أسواق أخرى جديدة (١) .
وهذا سيسل رودز الاستعماري المعروف يقول . لكي ننقذ الاربعين مليونا
وهم سكان هذه الجزيرة من حرب أهلية دامية يجب علينا نحن أصحاب سياسة

(١) يوسف كاتامرات وهو من اكبر دعاة الاستعمار الاميرالى

الاستعمار أن نجد أرضا للفائض من الشعب والمنتجات . أن الامبراطورية كما قلت مسألة بطون ، — وواضح انها مسألة بطون لامثال يوسف تشامبرلين ريسيل رودز ، وأنها انقاذ لهم من حرب داخلية دامية ، لانه مع نمو البورجوازية ، وبلوغ انتعاشها لاقتصادى ممثلا في حركة laissez faire ، الذروة ولدت الحركة العالمية في إنجلترا متمثلة في الـ — chartism وهكذا كانت إنجلترا البلد الاول الذى يعطى العالم حرية التجارة أى البلد الاول الذى يعطى العالم البورجوازية الصناعية المتطورة ، وكان أول بلد يولد فيه نقيضها الحركة العالمية وكلما تقدمت الرأسمالية خطوة ، الى الاحتكار . كلما بعدت عن القوة التى تصل بين طبقتى المجتمع الانجليزى — وهى قوة احتكار إنجلترا الانتاجى — وكلما تكشف الموت . حتى أصبحت الطبقتان ، كما يقول دزرتيل شعبيين لا يوجد بينهما أى تدخل أو أية محبة يحل كل عادات وآراء ومشاعر الآخر ، كأنهما يعيشان بعيدان فى جهتين حقيقتين أو كأنهما سكان كواكب مختلفة لكل واحد منها عاداته المختلفة وتحكمهم قوانين مختلفة — . . . هؤلاء هم الاغنياء والفقراء والاولون بمعنون فى الاثراء لهم أخلاقياتهم الغالبة ، ولهم أدبهم الغالب . . . وأما الآخرون فمفترقون فى البؤس . . . محبة عقولهم . ظامئة نفوسهم الى الثقافة التى اعطوا أقل قدر منها — الاولون لاتهم الظروف الفقيرة البائسة التى يعيش فيها الآخرون إنهم غرباء عنهم — سكان كوكب آخر غير كوكبهم — وكل الذى يعينهم أن ينتج لهم سكان الكوكب الآخر مكاسب متواثبة . . .

كتب فردريك إنجلز يقول ، ذهبت ذات مرة الى منشستر مع أحد البورجوازيين وتحدثت اليه عن المباني الرديئة غير الصحية والظروف المزرعة التى يحيا فيها العمال وأبنت له أنى لم أر أبدا أسوأ من هذه المدينة — استمع الى الرجل فى هدوء حتى فرغت من حديثى ثم قال وكنا قد بلغنا نقطة نفترق عندها . . . ورغم هذا . . . فالمدينة تنتج كمية عظيمة من المال . صباح الخير ياسيدى .

لم يعد سكان الكوكب الأسود ، محل رعاية ، سكان الابراج العاجية ، ولم يكونون محل رعايتهم؟؟ لم يعودوا يستمعون فى اشفاق الى مثل كلمة سيره . كامبل بانرمان

سنة ١٩٠٣ من أنه يوجد حوالى ٣٠٪ من السكان مصابون بقلة التغذية ، ويعيشون فى قبضة الفقر الابدى ، وكلمة ويلدكنز (و . ج . ويلدكنز) من أن ٥ من كل ٨ من عمالنا اليدويين البالغين يعيشون بأقل من الحد الأدنى للاجور وثلاثة فقط من كل ٨ يعيشون فوق خط الحياة فى الاجور ،

لم يهودوا يهتمون لسكان الكوكب الآخر ولم يعد يهمهم الاعتصار الارباح ولكن سكان الاكواخ تفتتح عيونهم فاذا العاصفة تكاد تم . . والريح صرصر قاسية . والتذمر والضجر بالغان كل شغاف وجيمس موريسون العامل الواعى الواقعى يرسلها كلمة فيلسوفة مناضلة « إن ازمتنا قريبة جدا . أنها فى أعقابنا . . سيمس الصراع كل كائن والويل لمن تخلى عن مكانه . فهل هى حقا عاصفة أم أنها مجرد أزمة تجوزها الرأسمالية لا بد ستجد لها مخرجا منها — يحيب سيسل رودز فى كلامه الذى القاه ذات مرة الى صاحبه د . و . سيدد :

« كنت بالامس فى إيست اند فى لندن وحضرت اجتماعا للعاطلين واستمعت الى الخطب العنيفة التى لم تكن تخرج عن كلمة واحدة : الخبز . الخبز . الخبز . ولقد فكرت طويلا اثناء عودتى الى منزلى وأصبحت مقتنعا بشكل لم يسبق له مثيل بقيمة الامبراطورية . ان فكرتى المفضلة فى حل مشاكلنا الاجتماعية هى اننا لى نفقذ الاربعين مليوننا وهم سكان المملكة المتحدة من حرب دموية أهلية — يجب علينا نحن السياسيين الاستعماريين أن نجد أرضا تتلقى الزائد من السكان ونهىء الجديد من الاسواق لما تنتجه مصانعنا ومناجمنا .

ان الامبراطورية كما قلت دائما مسألة بطون . اذا لم ترد الحرب الاهلية كن داعية استعمار . .

« سيدي لا يزال في مصر خير ولا يزال فيها
قوم يريدون أن يجنوا ثماره المزرعوا ولئن أرجو
أن يحبب الله أئمتنا لهم وأن يهديهم لهذا البلد
الطيب الكريم ولاهله الأوداء المسالين العاملين
أبأما خيرا من أيامه السالفة وسعادة أئمتنا
وأقوي دعامة »

ستيفن كيف

طريق العاصفة في مصر

لورد دوسرين يقترح

عرفت مصر الشمالية البريطانية في ادوارها المختلفة ، عرفتها منذ أن كان
تصدير السلع ، طابعها المميز ، وأيام لازم تصدير السلع تصدير الفائض من
رأس المال . وعرفتها ابان المنافسة الحرة ثم خبرتها وهي تجوز مرحلة « التجارة
حرة التنافس » إلى الاحتكار فالاستعمار . ولقد تكيفت الصلة بين البلدين
تبعا لطبيعة كل دور من أدوار تطور النظام الاقتصادي والخطوة السياسية
فيهما ، ... ولذا لم يكن من باب السخرية ما قاله لورد بالميرستون من أن بريطانيا
لا تريد مصر لنفسها ، لأن كلامه هذا ، انعكاس لحالة انجلترا الاقتصادية والسياسية
آنذ من حيث اخلادها إلى « المنافسة الحرة » التي يريدونها في كل ركن من
أركان الارض ، وفي كل ناحية من نواحي الحياة ، والتي من طبيعتها أن تلغى
الحدود وتعاذى الإستعمار وترغب عن المستعمرات فتصفها بأنها الحجر الثقيل
حول رقاب أرباب الصناعة الإنجليزية المتفوقة المزدهرة الطامحة إلى أسواق
العالم طرا ... ثم إذا تقدم القرن واخذ التفاؤل الدافق في مستقبل التجارة حرة
التنافس ، يخجوشنا فشيئا تجد أن موقف الساسة البريطانيين قد استجاب للتغير
العامل في طبيعة النظام الاقتصادي — نجدهم يتحرزون ، فيقولون « لا نريد
مصر لانفسنا ، ولكن من أجل مصالحنا فقط لا نريدها في يد أية دولة أخرى ، ..

هكذا يزيد اهتمامهم بمصير مصر .. فاذا ماوضح انكماش المنافسة الحرة ، أو قل إذا ماوضحت الاخطار المحيطة بأنجلترا من كل جانب ، ووضحت معالم مرحلة انتقال الرأسمالية البريطانية من المنافسة الحرة إلى الاحتكار ، وضع موقف السياسة البريطانيين ازاء مصر فيكون « شراء اسهم القناة » خطوة تلقى تأييدا وتمجيذا وتكون في حساب المالين والسياسيين أكثر من مجرد صفقة تجارية . كانت عملا سياسيا . وتجرى عجلة الحوادث المحلية في مصر بعد هذا إلى حيث يقضى على « مدار » الحركة الوطنية — وهى العسكرية العراقية — ويرسل « لورد دوفرين » ليرى ما عساها تكون سياسة الانجليز في مصر .. أو قل ما عساها تكون الخطة التى تجرى عليها مصر فى ظل الاحتلال . فتكون اقتراحاته انعكاسا لوضعية مصر فى وسط علاقاتها الجديدة بأنجلترا . والحق أن اللورد دوفرين قد تنبه إلى أشياء كثيرة دقيقة فحاول أن يتلافها ، من أقل نفرة إلى أكبر فج . وأن يربط بين التغير فى الأساس الاقتصادى المجتمع المصرى ، وبين التغير فى طبقاته ذاتها ، والتغير فى آلة الحكومة ، والهيئة التشريعية ، وكأنى به قد أراد أن يخلق جهازا دقيقا محكما ، يشمل مصر ، مجتمعا وحكومتها ، بأقتصادها وسياستها . ولقد أرسل « اللورد دوفرين » سفير بريطانيا فى الآستانة إلى مصر بحجة أنه سيعيد تنظيمها بعد أن تم القضاء على الثورة كما جاء على لسان وزير الخارجية البريطانية غير أن تنفيذ هذا عمليا كان « تنظيم الحماية المقنعة على مصر » كما يقول عبد الرحمن الرافعى بك . إذ أنه لما جاء مصر سنة ١٨٨٣ نصح بأن لاتحكم إنجلترا مصر مباشرة . بأن تحكمها خلال « نطاق وطنى من المصريين » وبأن يسرح الجيش المصرى الموجود آنئذ بحجة أن فيه الكثيرين ممن اشتركوا فى ثورة عراقى ، ولأن مصر بحمد الله تحدها الصحراء من ثلاث جهات ولأن وظيفة الجيش يجب أن تكون المحافظة على الأمن لاغير ، على أن يمهّد بأدارته إلى ضابط انجليزى كبير يعاونه آخرون وأن يوضع البوليس تحت أمرة حاكم دار انجليزى وضباط بريطانيين . وأن يكون النائب العام الحاكم الأهلية من

الاجانب — وأن يكون مفتشو الري من الانجليز . وأن ينشأ مجلس شورى القوانين — بدلا من البرلمان الواسع الحقوق والضمانات لأن الشعب المصرى عنده لم يتيأ بعد لمثل هذه الخطوة . ونصح بأن لا يتعرض الاحتلال بأى سوء الأعيان ، رغم أنهم نشطوا فى مقاومة السيطرة الاجنبية والسبب الذى أورده اللورد هو أنه مع كون نفوذ الأعيان الذين أصلهم من الأتراك لا يزال أكبر مما يرغب فيه كل فيلسوف فإنه يمكننا أن نقبل ذلك النفوذ لأنه نتيجة ماضى القطر وهم جديرون بالنظر والرعاية وعلى هذا فلا يكون من العدل استعمال القوة فى إزالة امتيازات الأعيان ، ونصح دوفرين كذلك بأن يحرم بيع الأطيان والعقار الجبرى إستيفاء للديون — وهذا رأى له أهميته الكبرى لاتصاله برغبة اللورد ، والسياسة الإنجليزية من بعده فى المحافظة على طبقة الملاك الصغار وتنمية هذه الطبقة . لأسباب سنفصلها فى الكلام عن كرومر . واقترح انشاء بنك تسليف زراعى ليسهل على الفلاح الصغير استثمار أرضه بمساعدة الحكومة .

وهكذا ترى مسمى أن اهم الأسس التى هدف اليها دوفرين فى تقريره هى :
أولا — اخراج الحكومة من الايدى الوطنية إلى الايدى الاجنبية .
ثانيا — القضاء على كل ما يمكن أن يقوى الروح القومية ، باقامة مجلس نيابى صورى بدل المجلس الذى طالبت به الأمة قبل الاحتلال ، وأيضا بتعطيل الجيش واخضاعه للضباط الأجانب .

ثالثا — المحافظة على امتيازات الطبقات العليا فى مصر .

رابعا — بدء سياسة زراعية يراد بها خلق طبقة من صغار الملاك ، يتمشى إيجاد الاحتلال لها مع سياسته الاستغلالية المحتاجة إلى ضحايا كثيرين .
وأما الطريقه العملية لتحقيق هذه الأسس فقد شرحها اللورد حيث قال :

« لو كان شأنى فى مأموريته أن أجعل مصر فى مقام ولاية هندية تابعة لنا لمثلتها بصورة غير التى مثلتها بها فإن يد الوكيل المستقر الثابتة القوية كانت تجعل كل شئ طوع أرادته بما أمكن من السرعة ولكننا فى خمس سنوات

نزيد ثروة البلاد وخيرها المادى بمقدار عظيم بتوسيع نطاق الأراضى التى
تزرع وزيادة الإيرادات وإبطال شىء من العونة وترتيب القضاء ولكن لو
أنا فعلنا ذلك لرأى المصريون أنفسهم أذ ذاك خاسرين إذ أن ثمنها فاحش
وهو ضياع استقلالهم الوطنى .

وفى هذا القول مفتاح سياسة كرومر أو من كان يمكن أن يختار لمهمة
كرومر — فيه الاهتمام بالدرجة الاولى بتحسين وتنظيم الناحية المادية ،
بزيادة الإيرادات وتوسيع الأراضى المزروعة والقضاء جزئيا على السخرة —
وفيه ترتيب الإدارة الحكومية ، وترتيب القضاء بشكل يتمشى تماما مع
سياسة إثراء الارض . والحكومة البريطانية إذ تعجم رجالها لتختار أليقهم
لمهمة تنظيم مصر فى نطاق العلاقات الجديدة لم تجد خيرا من كرومر وهو
المالى السياسى الذى رضى عنه الرأسماليون وحملة الأسهم ، وهو واحد من كبار
دائى مصر ، واحد المبعوثين من قبل حملة الأسهم إلى مصر أو اخر عهد إسماعيل
للتحقيق فى حالة البلاد المالية ، أو قل لاستكشاف جذور الآلة الحكومية
المصرية أملا فى اقتلاع هذه الجذور وغرس جذور اخرى تؤتى ثمرا أشهى
وأغزر . كان كرومر خير من يصلح للمهمة الثقيلة ذلك بأنه قد « رأت الحكومة
الانجليزية أن تعهد فى تنفيذ قرار اللورد دوفرين إلى قنصل عام يكون له من
السيطرة والنفوذ ما يجعله فى مقام نائب الملك أو الحاكم العام فى المستعمرات
فأختارت سير وليام بارنج (كرومر) » (١) .

« كائن الدهر قد سلبت انما اليك على المصريين
يهيئون أهوالهم ويهلبون أقواتهم ثم سلبتكم الله
عليهم لسبب ما جمعوهم ثم سلبت عليكم أعتقادكم
فدلهوا بجامع ذلك اللاجب »

عيسى بن هشام ... الهويلحي

« قد يغيب عن الأذهان أننا في تاريخ مصر
الطويل لا نجد الطبيعة مع قليل من عمل
الإنسان قد وجدت فرصة لإظهار قدرة البلاد
على الإنتاج إلا في ربع القرن الأخير . »
كرومر

« إن مصالح حملة الأسم ، ومصالح الشعب
المصري متآخية منسجمة »

كرومر

الجلاليت الزرقاء في مهبط الإصلاح

يحسن بي أن أنبه إلى أن اللورد كرومر تفضل فاعتبر نفسه صديق الفلاحين ،
وأنى لا أحرم المالىين الآخرين من صداقة الجلاليت الزرقاء ما دام استغلال
الاصدقاء للاصدقاء هو أساس المودة بمعناها الكرومرى
قال كرومر إن مهمة الرجل الإنجليزى فى مصر إنما هى انقاذ المجتمع
المصرى، ثم عدد أنواع المعاطب وصنوف الفوضى التى يمكن أن يخلص الرجل
الانجليزى الشعب المصرى منها .. فى رأيه ، أن مهمة الانجليزى المتمدين هى
أن يمد يد الصداقة والتشجيع إلى المصرى المتأخر . وأن يرفعه ماديا ومعنويا
من أهوة البائسة التى انزاق إليها وإن الانجليزى لينظر إلى انتصارات بنى وطنه
الإدراية فى عجب وزهو . ينظر إلى الهند ويحدث نفسه بكل ما فى طاقة الجنس
المستعمر من قوة؛ أستطيع أن أفعل هذا ، فقد قت به قبل الآن — لقد أغدقت
نعمًا لا تحصى على أهالى البنغال ومدراس وهم أولاد عم الفلاحين المصريين .

سينال الفلاحون المصريون ماء لمزروعاتهم ، وعدلا في محاسنهم ، واستبأبا في ادارتهم . .

ان الرجل الانجليزى لم يأت مصر كغاز . او عدو . . لا . ولم يأتها وهو راغب في المجى . . لقد قاوم ، القدر فلم يستطع ، ولم يملك من نفسه الا أن ينساق معه !!

يقول كرومر في ص ١٢٣ الجزء الثانى من كتابه « مصر الحديثه » .
« لقد أتى لا بوصفه غازيا ، ولكن جاء فى مسوح منقذ المجتمع . . وإن مجرد ادعاء هذه الرسالة ، سواء أكان من فرد أو أمة ، ليشير الشك الى حد ما . ذلك بأن العالم اعتاد ان يظن أنه لا يحتمل أن يرعى « المنقذ » مصالحه وان يعمل على تحسير المجتمع وقد دلت التجربة على ان هذا الشك ، كان غالبا سليم الاساس . ولكن بالتأكيد ، فى مقدور الانجليزى أن يبرر الدور الذى اتى على كاهله . لقد لقي مجيؤه ترحيبا من سكان مصر الشرعيين ومن مجموعة الشعب المصرى . وقد نظرت غالبية الأوروبيين لأعماله بغير كره ان لم يكن بموافقة إيجابية . .

هذه الرسالة تمثل الى حد ما الطريق التى سلكها « كرومر » . . . وهى طريق الإصلاح وانقاذ المجتمع لأنها الطريق التى توصل الى أهداف بارنج فى مصر وهى المشابهة تماما لاهداف خطة فروهلنج وجوشن السابقين . طريقته « أن يقدم للرأسمال الاجنبى فوائد متزايدة تعتصر من المنتج الفلاح بواسطة الطبقة العليا وأن يزيد قدرة مصر الانتاجية حتى يتسنى الحصول على أكبر قدر ممكن من الفائدة من اعتصار الفلاحين » (١) .

لقد تزايد الضغط على الفلاحين « فى ظل ريجيم بارنج اخوان » ، وتزايد الضغط على الحكومة « وتزايد بالمثل على الفئة العليا فى المجتمع المصرى الزاهدة فى التعاون مع الاحتلال » . . . وهذه الخطة اصلاحية من جانب ، والضغط

من جانب آخر ليمثلان فحرا جديدا بدأ بعام ١٨٨٠ وهى فحرا المرحلة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة . المرحلة التى صدر فيها قانون التصفية ، والتى انتهت فيها فترة الاستدانة من الخارج على نطاق واسع بالتغيير الذى أدخل على الحكومة والتى صدر فيها قانون يعطى ملكية الارض للفلاحين والتى استمرهم الحكومة فى العشر السنوات الاولى منها أن تتجنب إفلاسا جديدا وقد سميت هذه الفترة (بالسباق ضد الافلاس) ، (١) .

تذبذبت سياسة الاحتلال فى مصر . تذبذبا يعكس طبيعة وضعية المحتلين فى مصر : فهم لم يستقر بهم المقام نهائيا حقا أنهم تغلبوا على « العسكرية » وهى العصب الظاهر فى المقاومة الوطنية . وحقا أنهم أخضعوا الفئة العليا من المجتمع المصرى ولهم فى مصر حراب تسند طريقتهم الجديدة فى الإصلاح ، كما يقول كرومر فى مذكراته .

ولكن التنافس مستعر بين انجلترا وفرنسا وغيرهما من الدول . التنافس الذى يمثل عموما مرحلة الانتقال من « التجارة الحرة الى الاحتكار » فالإمبريالية « حيث يأخذ تقسيم الارض بين الدول الصناعية الرأسمالية يتم ، وحيث تخرج الشركات والهيآت التجارية عن حدود « الوطن » الاصفى الى حدود العالم كله وحيث يمتزج فيها رأسمال الصناعى برأسمال المالى

التنافس مستعر ولذا فكرومر لا يستطيع ضم مصر ، ولكنه يستطيع أن يحدث من الخير ما كان يحدثه لو أنه ضمه بالفعل . وهو لا يتدخل فى حرية عمل الحكومة الخديوية ولكنه عمليا يضغط على الخديو والوزراء المصريين ، لينسجموا مع آرائه . وهو نظريا يمثل واحدة من قوى كثيرة تستعمل حقوقها المتساوية ، ولكنه فى الواقع يتمتع بنفوذ أكبر من مثل أى قوة أخرى وإنه لا يتملص من وعوده « للرجل الفرنسى » ولكنه يستطيع أن يلقيها فى « منشفة » لينشرها فى مناسبة أكثر ملاءمة . وفى كلمة أخرى إنه يعمل بكل إحساسه

(١) ص ١٤٥ من كتاب تطور مصر الاقتصادي لـ هـ . أ . كراوتشلى

العملى ، ساخرا من « النظريات » ومن وجود أية خطة مرسومة مقامة على تفكير منطقي ، ساخرا من التاكثيك الدبلوماسى ، مفتخراً بأن هذه الخصائص هى الميزة لجنسه (١)

إن المصلح الإنجليزى — وهو مبعوث العناية الإلهية المثالى عند كرومر — سيجد بالإضافة إلى شعب وطنى أرهقته السنين العجاف الماضية ، وشرذ الكثيرين من أبنائه الظلم الأسود الذى حاق بهم وخاصة أيام اسماعيل وعلى يد الممولين والمرايين الأجانب ، سيجد فى المقام الأول أن الـ ١٣ ألف أوروبى الموجودين فى مصر ، يمثلون الجانب الأكر من الثروة والذكاء والتمدن ، والاثرة المسيطرة فى القطر ، وأكثر من هذا فإن رأى هؤلاء المائة وثلاثة عشر ألفا المختارين ، سواء أكان رأياً عادلاً أو غير عادل ، له القوة التى تفرض تنفيذه ، كأن هؤلاء ، « ملح الأرض لمصرية » ، و « براهمة مصر » ، من ورائهم السياسة الاجانب ، وربما من ورائهم جنود وبحارة كل بلد فى أوروبا ، فى حالة هؤلاء ، على الرجل الانجليزى أن يعالج المشكلة بدقة تده بها تجربته فى الهند .

« لقد كان أول شرط لبقاء الانجائز فى مصر هو أن ترضى الدول عن مصالحها المالية كل الرضا » كما يقول رودستين صاحب كتاب « دمار مصر » — على الاجتلال أن يخدر أعصاب هؤلاء « الصفوة الممتازة — ملح مصر وبرايمتها ... ورأس الرمح تسنده السياسة والعسكر الأوروبية .. عليه أن يمسه من الحرير .. مساهمنا رقيقا لا يدميهم .. إنهم فضلاً عن أن فى امكانهم أن يقيموا العراقيل فى وجه الاجتلال ، ذوو مصالح مرتبطة متداخلة مع مصالح الانجليز ، أو قل انهم بعض هذا المتاع الذى يريد أن يسخره الاجتلال ليدعم اعتصاره لمصر ، ومن ثم لم تكن أمثال هذه الغضبة المضرية التى أعلنها كرومر فى تقريره سنة ١٩٠٦ من أنه يرفض أن يكون له « يد فى ترويج مطالب لو قبلت لكان قبولها ظلماً فاضحاً الأجانب الذين لهم مصالح عظيمة جداً فى مصر » .

(١) ص ١٢٥ الجزء الثانى من كتاب مصر الحديثة لكرومر

نقول إن أمثال هذه الغضبة الكرومرية المضرة لم تكن من باب الغضب
لمجرد اشتاء الغضب ولكنها كانت دفاعا عن المصالح الانجليزية ذاتها . هذه
المصالح التي أفصح عنها كرومر في تقريره لسنة ١٩٠٥ حيث قال : « إنى لا أشير
على حكومة جلالة الملك بطلب تعيين نواب عن المصالح البريطانية إذ أن تلك
المصالح هي عين مصالح سائر الأوروبيين المقيمين في مصر . فلا تحتاج إلى
حماية خصوصية في مجلس مركب كله من الأوروبيين ، ونحن لا نسلم بكل ما
قاله اللورد ، فدأبه أن « يلغم » مقولاته ولكنها نسلم جزئياً بأن المصالح
البريطانية والأجنبية المالية أخذت تتشابك وتتداخل بحيث تكون الحماية
لبعضها ، أحيانا لها كلها .. ولكن للمصالح البريطانية الاستغالية نواح أخرى .
ولذا فهم المعتمد البريطاني ، ليس منصرفا كله إلى إرسال « الغضبات المضرة
دفاعا عن المصالح الأجنبية في مصر . إن همه الأساسي أن يحول هذه المصالح
إلى الدائرة التي تتسلط عليها إنجلترا ١٠٠ ٪ ... هم المعتمد البريطاني أن
يجر مصر إلى معزل صحيح .. بعيدا عن الدائرة الدولية لأن الدولة ، بالرغم
من مظهرها الخارجى الطيب ، الذى يفرض المساواة بين الدول العظمى ، والمعاملة
المتساوية لرعايا الدول المحكومة ، تعنى غالبا من حيث الوجهة العملية ،
« الانانية السياسية » و « صرف النظر عن حقوق الشعب المقهورة » ، وتعنى
أيضا انهيارا فى سلطة « الدولة الأوروبية التى يتوقف على الإبقاء على نفوذها
الكبير ، تقدم المدنية الصحيحة فى مصر . وهذه الدولة الأوروبية هى بريطانيا
العظمى » (١) ... هكذا يقول اللورد كرومر .

ولذا فالمعتمد والاحتلال ضد الامتيازات الأجنبية ، لأنها أحد الأسس
القوية التى تتركز عليها « الدولية » (٢) — لقد كانت السياسة البريطانية
تبغى دائما إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر لا لأجل مصر أولا ولكن

(١) ص ٤٢ : الجزء الثانى من كتاب مصر الحديثة لكرومر .

(٢) « دولية » فى مقابل كلمة انترناشيونالزم ، فى معناها الضيق جدا ، وهو
المخرج من دائرة دولة واحدة الى نطاق دولى عام (المؤامرات)

لتطلق يد الاستعمار بشكل أقوى من ذي قبل (١) — يقول كرومر في تقريره لسنة ١٩٠٥ « إن نظام الامتيازات الأجنبية المعمول به الآن لا يلائم أحوال مصر اليوم لسبب لا أتردد في تبيانها وهو أن مركز مصر فريد بين مراكز البلدان الشرقية فقد اقتبست شيئا من التمدن الأوروبي والطرق التي تجري عليها حكومتها معظمها طرق أوروبية ، يجب إلغاء الامتيازات الأجنبية إذن أو قل يجب تركيز السلطة كلها في يد الاستعمار البريطاني، ولكن كيف والسبيل إلى هذا مثبوتة معقدة ؟؟

يرى اللورد (٢) أن تنازل « الدول لبريطانيا العظمى عما لهن من الوظائف التشريعية ... ولا بد لهذا التنازل طبعاً من شروط ... إن ذلك التنازل لا بد من أن تكون إحدى نتائجه إيجاد أداة حكومية يشترك فيها الأوروبيون .. وليس « مستغرباً » ولا مدعاة للضحك أن يقول اللورد هذا الكلام العجيب لأنه يرى الفرق بين المصري الصادر من قلب مصر .. المربوط إلى أديمها وسمائها .. الحى بوجدانها الوطني ، ومصائبها وآمالها .. لافرق بينه وبين « الاجنبي » الوافد إليها لحماً ودماً وفكراً من أوروبا أو من أقاصى الأرض والذي قال عنه منذ لحظة إنه « ملح هذه الأرض » و« براهما مصر » يقول اللورد « إن الاجانب القاطنين في مصر لا يجوز من باب العقل والحق أن يعتبروا أجانب بالمعنى الذى يطلق على الفرنسي القاطن في إنجلترا أو الإنجليزى القاطن في فرنسا فالسياسة القديمة والعدل يقتضيان بأن يعد هؤلاء « مصريين » (٣) رأيت أذن فلسفة « اللورد » !! الرجل الفرنسي في مصر ليس غريباً — ليس غريباً كالفرنسي في إنجلترا ! ولا تسخر من سفسطة « اللورد » فهمي متاعه ، ومنتهى إنسانيته وتعليما في نظره أن « الاجنبي » في مصر ذو مصالح مادية عظيمة .. أنه ملح هذه الأرض الطيبة . أنه براهما مصر . وإذن يجب عند إلغاء الامتيازات

(١) ص ٢١ من كتاب الاستعمار البريطاني في مصر

(٢) تقرير كرومر سنة ١٩٠٥

(٣) كرومر في كتاب « عباس الثانى »

التي تجعل منه غريبا عن مصر ، إيجاد طريقة مقبولة وعملية لإشراك أعضاء الجاليات الأوروبية في مصر في حكومة البلاد بشكل كاف بحيث يسهل عليهم إسماع أصواتهم ، (١) أو لعل تبريره لهذا النوع من إصلاح الأمور بأفسادها هو فيما قاله من ، أن تقدم مصر المادى اعتمد في درجة غير صغيرة ، على وجود عدد من الأوروبيين المقيمين في مصر وعلى اجتذاب رأسمال أوروبي إليها . والأوروبي لا يقيم في مصر إلا إذا كان « سيصنع » مالا من إقامته فيها ، والأوروبي لا يستطيع أن ينتج مالا مالم تكن حياته وما ملكت يده ، محمية ضد خطوات الحكومة التعسفية التي كانت إلى وقت قريب سيئة جدا ، والتي يظن — وله الحق — انها قد ترجع إلى أحوالها السابقة إذا انسحبت يد بريطانيا الحاكمة ، . (٢)

انها هي هذه القصة الابدية التي تجعل الرجل الفرنسي وقد أخذناه مثالا للوافدين على مصر من الاجانب ، غير اجنبي في بلادنا لان له مصالح مادية ، ويجب أن يكون له صوت مسموع في الحكومة المصرية ، بوصفه ليس غريبا « عنا » ... و « الفرنسي » هذا من ناحية اخرى ، يجب أن تضمن له « يد الدولة السيدة في مصر » رزقه وسلامته ومن جهة ثالثة يجب أن يكون هذا « الفرنسي » واحدا منا بالفعل .. أعني ان يكون خاضعا للحكومة المصرية ، أو قل يمتزجا بها ، — أى يمتزجا بالجهاز العصبي الاستغلالي « الذي تعنى بإقامته وإنشائه » « يد الدولة السيدة » بما عهد فيها من قدرة على تنظيم مثل هذه الامور ، ودقة في ربط جزئياتها المتناثرة لتستوى كلها استواء لئذا

ولكن أليس هذا الاتجاه مناقض لما ادعاه كرومر ومن بعده غورست وكثيرون مرارا وتكرارا من أن هدف الاحتلال لا يرمى « إلى مجرد تمثيع المصريين بنعم حسن الادارة والاحكام فحسب بل الى تدريبهم أيضا حتى يشتركوا تدريجيا بنصيب يزداد شيئا فشيئا في ادارة حكومتهم وتدير أمورهم » ، (٣) .

(١) ص ١٣ من كتاب كرومر « عباس الثاني »

(٢) ص ٤٣٢ الجزء الثاني من كتاب مصر الحديثة لكرومر

(٣) ص ٢ تقرير عن المالية في مصر والسودان سنة ١٩١٠ ترجمة المقطم

أم تراه منسجما مع ما قاله اللورد (ص ٢٣ — ٢٤ الترجمة العربية لكتاب عباس اثناني لكرومر) « إن القدر الذى عرفه هو ميروس فى شعره بأنه صاعقة الدمار والخراب لم يستحق فى زمن من الأزمان هذا التعريف أكثر مما استحقه عند ما قضى على حياة هذا الرجل « يقصد توفيق » وهو فى مستقبل العمر وحطم بذلك نظاما كان مجرد وجوده موقوفا إلى درجة غير قليلة على إطالة أجل حياته . » فما هى إذن المزايا الرئيسية لذلك النظام الذى كانت تحكم مصر بمقتضاه فى الدور الذى تقدم وفاة توفيق باشا ؟ إن أساس ذلك النظام كان وجود التفاهم الحسن بين الخديو وبضعة موظفين مصريين من أصحاب المناصب العالية فى حكومته من جانب وبين قنصل جنرال بريطانيا العظمى وبضعة أشخاص من كبار الموظفين البريطانيين من جانب آخر .

أليست الدعوة إلى إشراك الأجانب فى الجهاز الإدارى للآلة الاستغلالية متناقضة مع خصائص « ريجيم » كرومر فى إدارة مصر ؟ كلا . إنها ليست كذلك .. إن الرجل الانجليزى الذى صورته قلم كرومر « مبعوث الرحمة » سيلقى فى الواقع أن المصريين الذين رغب أن يستحيلوا إلى شىء مفيد حقا ، رجاء أن يتمكنوا من حكم أنفسهم بأنفسهم مادة من « خام الخام » وأن الأدوات التى يجب أن يشتغل بها ، والتى تعتمد عليها جودة العمل يجب أن تكون من البريطانيين ، أو الفرنسيين أو الأتراك أو السوريين أو الأرمن أو من الكثير من الجنسيات الأخرى . وقبلها تكون من المصريين » (١) .

فى كلمة قصيرة وجد كرومر نفسه يعمل فى ظروف عرف كيف يسخرها لغايته فمنافسة الدول الأوروبية قائمة لم تتمتع ، وخاصة من جانب فرنسا وهذه المنافسة يمكن تخفيف وطأتها ، بالقاء « عظم » فى (فم) المالىين والسياسة . وبايصال الأرباح إليهم كاملة غير منقوصة وبالمحافظة على مصالحهم .. وهو إذا ما استطاع إسكاتهم نجح فى المضى فى « سياسة طويلة الأجل » .

(١) ص ١٣٢ ج ٢ من « مصدر الخديشة لكرومر »

بها قدم الاستعمار في مصر وخاصة بعد أن فتحت أزمة الثمانينيات في إنجلترا، الطريق إلى الاستعمار، فلم تعد « سياسة كرومر، وأغرابه — رغم تناقضها مع « سداجة » كلمات جلاد ستون الطيب القلب وكلمات الحالمين من الأحرار، لم تعد هذه السياسة مبعث فزع او حتى مثار نقد جدى شديد في بريطانيا. وأما في الداخل، فالأجانب كثيرون ولهم مصالح مادية وإطعام متشعبة ولو تركوا وأمرهم لسامت العاقبة على الاحتلال والمصريين على السواء. قالوا يجب إذن أن يهذبهم اللورد فلا يشذون في سياستهم الرئيسية عن الطريق العامة التي خطها الاحتلال.

وهناك استغلال الاموال الاجنبية في مصر، وهى كأي مسألة اخرى متشعبة الأطراف، جانب منها، وهو تداخل بعض الهيآت الأوروبية التجارية والصناعية مع بعض الهيآت البريطانية، هذا الجانب يجب صونه والدفاع عنه. وأما الجوانب الاخرى فينظم ويرتب حتى لا يتعارض مع الجانب الأول الهام.

وهناك الشعب المصرى، فلاحون بائسون، وهؤلاء واجب الإنجاز حيالهم أن يصفوا عليهم بعض الميزات، وهم الذين طالما جلدوا وأهينوا واستنزف عرقهم على أن لا تذك هذه الميزات التي سوف تمنح للكافة النظام الاجتماعى الذى رغم تعفنه قد حفظ المجتمع المصرى متماسكا لعدة قرون» (١).

وهناك كبار الملاك، وهؤلاء لابد وأن يحد من عناصر التدمير فيهم. ولكن بغير أن يضغط عليهم ضغطا شديدا يخل بالنظام الاجتماعى الذى اعترف اللورد بتعفنه والذى سجل له بالحمد والثناء تماسكه لقرون عدة رغم هذا التعفن وهناك الآلة الحكومية وهذه يجب أن تدير على وئام تام مع « الاحتلال ». ويجب أن تعتمد في معظم حركتها على الموظفين غير المصريين، مع ملاحظة أنه من نوايا الاحتلال أن يحل المصريين محل الأجانب !!!

وهناك طبقة الملاك الصغار الذين تنبه الاحتلال إلى فائدتهم للنظام

الذى يبينه .. وهذه يجب أن توجد ، لتعوق الكفاح الاجتماعى ، ولتسهل الاستغلال .. وعصب هذه الأهداف كلها ، (المال) ... المال الذى نصبت منه مصر فى السنوات السابقة .. إنه (العظمة) الغايضة التى سيلقيها الاحتلال بين اسنان (العازلين) من الطامعين الآخرين .. وهو الضمان لأن يطول أجل الاحتلال — لأنه (الرشوة) ، الدسمة التى ستقدم لكل من يرام المشاكسة من الأجانب والمحليين ولأنه — وسيلة — لانتاج ربح متزايد ..

لقد قدرت (رأس كرومر) كل هذا ، وسندها واقع السياسة العالمية والانجليزية ووضعية مصر آنئذ .. فأخذت تدبر سياسة طويلة الأجل .. لايجاد المال .. ولإلقاء العظم ذات اليمين وذات الشمال فى أفواه المكشرين عن انيابهم المتحفزين (للقبض) أو النباح .

أصبح مقضيا أن يعنى اللورد فى سياسته بازدهار الناحية الاقتصادية ، ويانتاج الربح ، ففكر كثيرا وتدبر أمره كثيرا ، واختط سنة مالية وزراعية وإدارية هدفها الموصول على (قدر سمين) من المال ، ورفع مستوى الطبقات الفقيرة إلى الحد الذى تستطيع معه أن تستهلك المصنوعات البريطانية ، ولعل (هذه السنة) هى التى أوحى إليه أن يقول كلمته التى ذهبت مثلا ساخرا .
وإن مصالح حماة الأسهم ومصالح الشعب المصرى متأخية متجانسة ، .



تمن علينا اليوم أن قد أنصب الذي وأن أصبح المصري حرا منعا
 أعد عهد إسماعيل لجلدا وسخرة فاني رأيت المن انكي وآلما
 علمتم على عز الجاد وذلك فأغليتم طينا وارخصتم دوما
 إذا أنصبت أرض وأجذب أهلها فلا أضلعت نبتا ولا جادها السما

حافظ ابراهيم

« بالرغم من جهل ونكران المصريين للجميل ، فني مازات أجسر على إبداء أمل في
 أن الجيل الحاضر والاحيال المقبلة من الفلاحين ، الذين يحصلون على خبزهم اليومي
 وسيسترون يحصلون عليه ، بعرق جبينهم ، سيذكرون بعاطفة أقرب إلى شكر الجيل أن
 الانجلو شكسون كانوا هم الذين أطلقوهم من قبضة ظالمهم ، وكانوا هم الذين علموهم
 (أي الفلاحين) أنهم أيضا اصحاب حق في أن يعاملوا معاملة المخلوقات البشرية ، وانهم هم
 التي تبعت قافلة المدنية الغربية السليمة وانهم هم الذين فتحوا أمامهم الطريق الذي ينتهي
 الذين أضدوا عليهم النعم إلى التقدم ورفعة الفكر »

كرومر

مَنْ وَنَكَرَانْ

باللهجة السابقة من اللورد كرومر كثيرا على المصريين بالإصلاحات
 المختلفة التي رفعتهم إلى حيث المدنية الحقبة .. إلى حيث أصبحوا يفهمون حقوقهم
 البشرية .. إلى حيث فضج رقيهم المادي ... « وسواء كان الفلاح المصري قادرا
 على شكر الجيل أو كان عاجزا عنه فإنه ليس من شك أبدا أنها كانت يد انجلترا
 هي التي رفعت أولها من حماة ظروفه المادية والمعنوية التي تمرغ فيها لقرون
 عدة ، (١) ... فما هي الإصلاحات الرنانة التي تستوجب من اللورد كرومر
 كل هذا المن والمباهاة؟؟؟ والتي قوبلت رغم هذا ، بنكرانها والكفر بقيمتها
 من الجانب الآخر ...

لا يختلف كثيرون من الناكرين لجميل الإصلاحيين ، في قيمة ما قدموا
 لمصر من آياد ولكنهم يرون أن السياسة التي فرضت هذه الإصلاحات كانت
 سياسة مخرضة ... فهم يستمعون إلى اللورد كرومر يقول بملء فيه إن مصلحة

حملة الأسهم ومصلحة الفلاحين المصريين متجانسة متأخية ، فبأخذهم الشك الذى لا يهدأ .. وحقا كيف تكون مصلحة المستغلين هى بعينها مصلحة أولئك الذين يستنزف عرقهم؟ كيف تتأخى مصلحة حملة الأسهم الطامعين فى موارد مصر مع مصلحة الفلاحين البائسين الكادحين فى غير اناة. ليرضوا المالىين الجشعين؟ والذى يوليه المضربون هو أنه قد ، أتفق فى لندن سنة ١٨٨٥ بين الدول بناء على طلب فرنسا إنه إذا عجز اللورد كرومر عن إصلاح المالية فى ظرف ثلاث سنوات حلت محله لجنة دولية تتولى إدارة مالية البلاد . لذلك كان أمام اللورد عمل مالى وسياسى ، (١) وقيام لجنة دولية أقتل للمصالح والسياسة البريطانية من قيام حكومة وطنية فى ظلهم .. لذلك كان حتما على اللورد — إذا هو أراد تجنب الكارثة — أن ينجح فى إدارة مصر ماليا على الوجه الذى ترضاه الدول الطامعة ... فيزيد هذا من الشك فى صدق كرومر حين قال إن مصلحة حملة الاسهم والمصريين واحدة بينما إدارة مصر ماليا على شكل يرضى الدول الطامعة معناه إعطاء الدائنين فوائد ديونهم ، وإفساح المجال لرؤوس الاموال الاجنبية ومعناه أن مكسب الرأسماليين متعارض مع رفاهية الشعب المصرى ولكن كيف باللورد ينجح فى مهمته هذه وهو إذ يجىء إلى مصر يجد أن نصف الإنتاج المصرى يذهب بالفعل لتسديد فوائد الدين ، (٢) ... ويجد أن العبء كله ، أو معظمه على الأقل — واقع على كاهل صغار الفلاحين ... ومع هذا فالماليون والسياسيون الاوروبيون يطلبون اليه أن يعتصر من هؤلاء البائسين العرايا أرباحا اخرى . وأن ينجح فى تنظيم اعتصار الفلاحين لحسابهم . اصبح حتما أن ينجح اللورد منهجا يوائم فيه بين سلطة المالىين ومطامعهم ومصالحهم الموجودة فى مصر بالفعل ، وبين حالة الشعب التى ساءت إلى اقصى حدود السوء .. وهذا المنهج يتطلب أولا تخفيف الضرائب ، لأن الأوزة ، التى تبيض الذهب حل بها الاعياء الكافى لقتل بيضها الذهبى كله .. اكتشف اللورد — بعد أن قضى عشر سنوات فى مصر ، أن الفلاح يعيش فى

(١) ص ٢٦٢ من المسألة المصرية

(٢) ص ١٥ الاستعمار البريطانى فى مصر لالينوروتز

« بيوت من الطين » ، وبأكل إذا تيسر له الأكل طعاما هزيل لا يليق بالإنسان واكتشف أيضاً أنه من العار على المدنية الأوروبية ، أن تجعل الفلاح فقيراً بائساً مكسوداً .. واكتشف أيضاً أنه « لا تزال ضرائب الأتليان ثقيلة على الأهالي وخصوصاً في جرجا والجيزة مع تنزيل الأموال التي ذكرتها ومع إجراء إصلاحات أخرى نافعة وإن تكن ثانوية » (١) .. واكتشف بالمثل أن دخل الدولة وهو في منظمه من ضرائب الأتليان في سنة ١٨٩٥ كان أحد عشر مليوناً من الجنيهات أي ما يعادل ثلث قيمة الإنتاج الزراعي وأن نصف دخل الدولة من الضرائب الواقعة مباشرة على الفلاح وأن ٢٥٪ دخل الفلاح الذي يملك عشر أفدنه يذهب للضرائب و ٥٠٪ دخل من يملك خمسة أفدنة ، يستنفذ فيها ، وأما بالنسبة للمليون عائلة من الفلاحين التي تمتلك كل واحدة منها فدانا وربعا فإن حياتها كانت مستطاعة بأن تستدين باستمرار أو أن يبيع عمارها للمالكين الكبار ، (٢)

والحق الواضح أن هذه النعمة الكرومرية بعد الاحتلال غير ما تعودنا أن نسمعه من الكرومرات قبل الاحتلال ... أيام كان اللورد كرومر يقف معارضا في تخفيف فوائد الدين ، قائلا في غير موارد أنه غير مستعد لاهو ولا الممالين الانجائز أن يبذل أو يبذلوا أية تضحية تطلب اليهم ... أيام كان يرغى ويزيد بأن الضرائب في مصر ليست أكثر منها في الهند ...

الواضح الصريح أن هذه النعمة الانسانية الحماسية — مع شديد تقديري لصدق الحقائق التي ذكرها اللورد كانت دجلا سياسيا لا يقصده خير الفلاح وحده ... دجل سياسى يتغير لونه بل يتغير جوهره بتغير الظروف — لأنه لا يعقل أن يكون كرومر ضد مصلحة الفلاح البائس علانية في سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٨٨٢ ثم ينقلب فجأة وبدون سبب بعد الاحتلال الى صديق ذوى الجلاليب الزرقا وأن يورده وأنصاره قبل الاحتلال ، كل حججهم على قدرة الفلاح

(١) ص ١٥ و ١٦ من الترجمة العربية لتقرير كرومر لسنة ١٨٩١

(٢) ص ١٥ من كتاب الاستعمار البريطاني في مصر لالينوروتز

المصري على دفع فوائد الدين ، وبساطة الضرائب المفروضة عليه اذا قورنت
بمثلها في البلاد الاخرى ، ثم اذا به يورد ، هو وأنصاره أيضا - بعد الاحتلال
كل حججهم على فقر الفلاح وبؤسه فيقول اللورد نفسه في سنة ١٨٨٤ : إن
الضرائب المصرية المفروضة على الاراضى الخراجية يفوق كثيرا متوسط
المفروض منها على اراضى الهند النادرة الخصب ، ويقول أحد معاونيه - سير
إدجار فنسنت المستشار المالى : لقد راعنى ما رأيت فى رحلتى فى الصعيد من
إملاق الفلاحين . إن بؤس الفلاحين فى تلك الجهات ليفوق كل ما رأيت فى غير
مصر من البلاد .. ويعود كرومر فيقول : هناك يوجد التسعة أو العشرة ملايين من
المصريين الوطنيين فى الدرك الأسفل من السلم الاجتماعى قوم فقراء جهلة - هكذا
كانت حالهم لتسعين قرنا من سوء الحكم والظلم .. على الإنجليزى المتمددين أن يمد يد
الصداقة والتشجيع إليهم .. هذه كلمة تنير السبيل فى القليل البسيط .. المصريون
فقراء ، وواجب الإنجليزى أن يساعدهم .. هكذا يقول اللورد .. أو أن المصريين
فقراء لا يستطيعون أن يؤدوا ما يعقده عليهم المليون من آمال ولا يستطيعون
أن يستهلكوا الكثير من الانتاج البريطانى ومن ثم فواجب الإنجليزى
أن يساعدهم .. وكيف ؟؟ هل يكون ذلك بتخفيف الضرائب أم باقراض
مصريونا جديدة أم باصلاح الادارة الحكومية ؟؟؟ أنه هذا كله ولكنه
فى الجوهر ليس ذلك فقط ... أنه زيادة قوة مصر الانتاجية لتستطيع مصر
أن تؤدى ما عليها من أقساط الديون فتنبجوا انجلترا من تحفز الدائنين
غير الانجليز . وتقفل الباب فى وجه السياسيين الاستعماريين المترقبين ... وتكون
زيادة انتاجية مصر . متمثلة أكثر تمثيل ، فى زيادة إنتاجية القطن ، التى
تجعلها تحصل على أرباح طائلة من شراء القطن وصناعته وبيعه وعمليات
الوساطة فيه .

نجح كرومر في تشجيعه للقطن فزادت صادرات القطن من مليوني قطار قبل مجيئ كرومر إلى ٧ مليون سنة ١٩٠٧ وكانت هذه الزيادة في الإنتاج مصدرا لزيادة الفائض الذي يستولى عليه كبار الملاك والمرابون والبيروقراطيون والمدينون والعسكريون ، وكان من هذه الزيادة شيء للفلاح المنتج ولكنه كان شيئا تافها يسيرا لا يتناسب مع المصائب التي نجمت عن الإمعان في سياسة تشجيع القطن .. غير أن التوسع في زراعة القطن سبب حركة تجارية لها حسابها فالقطن تزداد مساحته على حساب المزروعات الغذائية — كالقمح والأذرة — فتتحول مصر تدريجيا من بلد كان يعتمد على موارده في إنماء حاصلاته الغذائية إلى بلد يستورد من هذه الحاصلات ما تبلغ قيمته في سنة ١٩٠٨ مليون جنيه وما يبلغ سعر الأردب من قمحه في مصر أغلى منه في إنجلترا بنسبة ٧٠.٥٪

ولعلنى أجلو الصورة بشكل أوضح عندما أبسط الإحصائية التالية (ص ٣٠٥ دمار مصر — النسخة المترجمة) :

زادت مساحة أرض القطن فيما بين عامي ١٨٨٤ — ١٩٠٨ من نحو ٨٠٠ ألف فدان إلى ١٠٦٤.٠٠٠ فدان — واضطرد مع زيادة المساحة المزروعة قطنًا ، زيادة في استيراد المواد الغذائية فمن الماشية واللحوم والسماك استوردت مصر سنة ١٨٨٤ ما قيمته ٣١٤.٠٠٠ جنيه ، فقفر هذا في ربع قرن إلى ١٠٦.٥٠٠ جنيه سنة ١٩٠٨ ومن الحبوب استوردت مصر سنة ١٨٨٤ ما قيمته ٥١٠ ألف جنيه ، ثم استوردت منها سنة ١٩٠٨ ما قيمته ٣٧٨.٥٠٠ ألف جنيه وهذا الاستيراد للواد الغذائية من إنجلترا والمملكة المتحدة خاصة يربط المصريين في أهم شيء — في الغذاء — بإنجلترا . وهذا الإصدار للقطن — وهو أهم حاصلاتنا — يربطنا في أهم عناصر ثروتنا القومية بإنجلترا .. وكما زادت قيمة القطن المصدر بالنسبة لصادرات مصر العامة ، اشتد ارتباط مصر بإنجلترا — .. لقد كان القطن المصدر يمثل ٨٠٪ من صادراتنا سنة ١٨٨٠ فأصبح يمثل ٩٣٪ من صادرات مصر سنة ١٩١٤ وفي هذه الفترة

بين ١٨٨٠-١١٩٤ استمرت انجلترا أكبر عميل مع مصر وأكبر مورد لها،^(١) ومع التوسع في زراعة القطن، والتوسع في إصداره إلى انجلترا، واضطراد الزيادة في استيراد الحبوب والمنتجات الغذائية وغيرها — تنعش حركة تجارية في مصر صدر عنها — كما تلاحظ الينورييرنز مؤلفة (كتاب الاستعمار البريطاني في مصر) نماء فئة التجار وأصحاب السفن والغزل وغيرها... وهذه الفئة هي إحدى البذرات التي خلقتها طريقة الإنتاج الجديدة، والتي أصبحت حرباً عليه فيما بعد.

ولكن بالإضافة إلى نماء إحدى بذرات البورجوازية المصرية، فإن المصنوعات البريطانية راجت أكثر من ذي قبل بذلك على هذا واردات المنسوجات القطنية والصوفية التي زادت مقطوعته زيادة كبيرة، فثلاً بلغت الواردات منها في سنة ١٨٩٠ — ٣٧٦٠.٠٠٠ كيلو جرام ثم قفزت إلى ٣١٣٢.٠٠٠ كيلو جرام في أحد عشر شهراً لا غير من سنة ١٨٩١،^(٢) ولقد أضحي هم المستفيدين من زراعة القطن أن يظل سعره مرتفعاً، وهؤلاء هم أصحاب السفن، والتجار والمصرفيون والملوك الكبار... جمعت بينهم مصلحة واحدة هي الإبقاء على سعر القطن عالياً ليكون الربح طيباً وفيراً وتفرض هذه المصلحة، إنتاج قطن جيد النوع، رخيص التكاليف الانتاجية، ويأتي من هذا التحسين في وسائل الري والصرف، ومن التحسين في طرق نقل القطن فإذا ما تذكرنا الكمية الهائلة من الماء التي يحتاج إليها القطن^(٣) أصبح من اليسير أن نفهم كلام المستشار المالي في مصر سنة ١٩٠٨ من أنه لما طبقت سياسة التوسع في مرافق الإنتاج عن طريق تحسين الري

(١) ص ١٧٤ تطور مصر الاقتصادي لكراوتشلي

(٢) تقرير كرومر عن المالية في مصر سنة ١٨٩١

(٣) يحتاج فدان القطن إلى من ٢٠ إلى ٣٠ طن من الماء يومياً ويذكر كراوتشلي أنه لو أريد أن تزرع ٥ مليون فدان قطن لاحتياج إلى ١٠٠ مليون طن في حين أن النيل في أوائل الاحتلال كان يعطي ٣٠-٤٠ مليون طن يومياً لا غير (المؤلف)

وجدت فرصة لاستغلال رأسمال ضخم ، فتبعت نتائج محتومة ذلك بأن التوسع في الري يعنى التوسع في رقعة الأرض المزروعة، يعنى الحاجة إلى مواصلات جديدة لنقل المنتجات .

وهكذا نرى أن النظام الاقتصادى الجديد ، المعتمد على زيادة انتاجية مصر في القطن يفرض أعمالا عمرانية كثيرة .. ونحن نعلم أن خطة « اخوان بارنج » ، في اعتصار مصر ، تستلزم العمل على امتداد « رقعة الأرض المزروعة » ، وزيادة « الارض التى تروى ريا دائما » ، وزيادة انتاجية القطن .. وهذا كله يتطلب التحكم فى ماء النيل وتحسين وسائل الصرف ... فأقيمت القناطر المختلفة وسد أسوان ، وأنشئت الرياحات وشقت المصارف الخ الخ .. كانت هذه الخطة واضحة فى مواقف كرومر كلها ، منذ أن وافقت الدول على أن تعهد اليه بتنظيم الحالة فى مصر .. وفى سنة ١٨٨٤ « عرض على المؤتمر الذى عقد فى لندن ، للنظر فى المالية المصرية أن تقرض مصر مليون جنيه وتنفقه على تحسين نظام الري فيها ، (١) ... والاقتراض داء لا يعجب المدعين إصلاح مالية مصر فيكون طبيعيا عندئذ أن يرتاب الكثيرون ، من الثقات فى صلاحية ذلك لأسباب معقولة وقالوا إن عقد القروض الزائدة هو الذى غادر مصر على شفا الافلاس ، (٢) ... هؤلاء المتشككون فى قيمة الاستدانة لإصلاحات طويلة المدى ، هم الدائتون والسياسيون من غير الانجليز .. أما « فريق كرومر » ، فكانوا أعظم من هؤلاء ثقة بمستقبل مصر وإمكان استرجاع ثروتها باسترداد خيراتها .. وقالوا إن أحسن الطرق لإنقاذ مصر من ديونها الفادحة التى تراكت عليها بعقد قروض بذر معظمها تبذيرا إنما هو عقد قرض صغير واستعماله فى توفير حاصلات البلاد وخيراتها ، (٣)

واستمر الكرومريون فى سياستهم الإصلاحية طويلة المدى التى تؤتى ثمراتها متأخرة نسبيا ، ولكنها تؤتيها طيبة قيمة .. فمثلا أصبحت النتيجة المباشرة للتوسع فى أعمال الري أن زادت رقعة الأرض المزروعة — فزادت الأرض

(١ و ٢ و ٣) مقتطفات من تقرير كرومر عن الحالة المالية لمصر سنة ١٨٩١

المفروضة عليها الضرائب كانت الأولى أى الأرض المزروعة ٦٠٤ ر ٧٦٤ فداناً سنة ١٨٨١ عندما جاء الانجليز مصر فبلغت ٨٠٠ ر ٩٥٤ فداناً سنة ١٨٩٩ ثم بلغت ... ٦٠٣ ر ٥ سنة ١٩١١ .. وهذه الزيادة فى الأرض المزروعة فضلاً عن أنها أمدت الحكومة بمال جديد ، هى الضرائب ، قد أوجدت الفرصة لاستغلال جزء من المال المتدفق على مصر ، فى استصلاحها على يد الشركات والبنوك الزراعية ، وبيعها للفلاحين ، إلى آخر هذه القصة الاستغالية المعروفة .
وفضلاً عن إمداد الحكومة بمال جديد ، وتوفير ميدان جديد لاستغلال رؤوس الأموال الأجنبية — وقليل من المصرية — فى استصلاح هذه الأرض قد فتحت ميداناً رحباً مثمراً فى وجه المال البريطانى والمقاولين البريطانيين والأجانب ، الذين كانوا غالبية المتعهدين لمثل بناء الخزان أو الكبارى ، أو القناطر الخ .. وبالضبط قد فتحت سوقاً للصنوعات البريطانية — والثقيلة منها — خاصة .

كانت سياسة التوسع فى أعمال الرى فى مصر ، جوهرية الرابطة بالسياسة العامة للاحتلال .. هى ستار لمفاليطاته ومآسيه ، فائراً للأرض إثراء للمستغلين الأجانب خاصة وسلب للعاملين فى الأرض ، سلب حقيقى متزايد ، إفقار فى عقولهم ، ونفوسهم ..

كان « اللقطن » المتزايد إنتاجه ، المعتمد على الرى المعنى به كل هذه العناية وكان لزيادة الدخل الحكومى من ضرائب الأرض ، — التى رأينا رقعتها تنسج — نتيجة ، بل نتائج أخرى غير التى أوردت منها ما يقوله اللورد .. والحقيقة الثانية التى يجب على أن اسجلها ، لا تقل دلالة عن سابقتها إذ أنه خلال العشرين سنة ، السابقة لآخر ديسمبر سنة ١٩٠٦ صرف مبلغ طائل يبلغ ... ٣٠٣ ر ١٩ جنيه على السكك الحديدية والمباني العمومية والقنوات . ومن هذا المبلغ الضخم استلقت الحكومة ٣ ١/٢ مليون لا غير — والباقي

أخذته من دخل الدولة ، (١) .. أفهمت بإصاحي ما وراء هذه الكلمات ؟
 زيادة زراعة القطن ، واتساع الأرض المزروعة اطلاقا .. يلقيان
 بين يدي الحكومة ، بمبلغ طائل ، من المال تستطيع أن تصرفه على
 السكك الحديدية والمباني العمومية . أو قل ، لتفتح به ميدانا آخر للاستغلال
 الاجنبي الصناعي والمالي المتمثل بالفعل في البناء والتعمير والواقع جميعه في
 يد الممولين والمقاولين الأجانب وحسبك مثلا ماقاله كرومر (١) إنه في
 سنة ١٩٠١ ، انعقدت في السنة الماضية مقاولات زادت قيمتها عن ٥٥٠ ر ٥٥٠
 جنيه ، علاوة على عدة مقاولات صغيرة وقد توزعت كالآتي :

مقاولات عقدت في بريطانيا	بمبلغ	٣٤٢ ر ٥٠٠	جنيه
» باجيك »	»	٥٦ ر ٠٠٠	»
» النمسا »	»	٥٠ ر ٠٠٠	»
» المانيا »	»	٤٩ ر ٠٠٠	»
» مصر »	»	٣٢ ر ٠٠٠	»
» ايطاليا »	»	١٠ ر ٠٠٠	»
» فرنسا »	»	٨ ر ٥٠٠	»
» تركيا »	»	٣ ر ٥٠٠	»

٥٥١ ر ٥٠٠

أى أن قيمة ما عقد من المقاولات في تلك السنة في بريطانيا حوالى ٣٠ ٪
 وقيمة ما عقد منها في مصر — مع ملاحظة أن الكثير من المقاولين في مصر
 آنذ أجنب — كانت حوالى ٩ ٪ . تقريبا .. وليس هذا المثل استثنائيا .
 ويجدر بي أن اختتم هذا الفصل وهو الحلقة الأولى في السياسة الكرومرية
 الاصلاحية — بأن الحص نتائج التوسع في الري ، وزيادة الأرض المربوط
 عليها ضرائب وزيادة رقعة الأرض المزروعة قطننا .. وهى ما اسمها سياسة
 إثراء الأرض فيما يلى :

(١) تقرير عن المالية في مصر والسودان سنة ١٩٠١ ص ٩٠ من الترجمة العربية للمعظم

اولا — تمكنت مصر من أن تدفع فوائد الدين بانتظام — بل من أن تحجز لوفائه رصيدا يصل سنة ١٩٠٥ كما قال كرومر في كتابه مصر الحديثة مبلغ ... ر ٥٠ ر ٣ جنيه .. وهذا معناه والقاء اللقمة الدسمة ، في أفواه النابحين من حملة الأسهم والسندات . معناه تحقيق جانب عظيم من البرنامج الكرومرى القاضى باسكات المالىين الاجانب عن طريق اعطائهم فوائد مالههم المستغل فى مصر بشكل منتظم ومضمون .

ثانيا — زيادة الأيراد القومى فى مصر بحيث تستطيع مصر أن تستهلك اكبر جزء مستطاع من الواردات الصناعية البريطانية . اى تحقيق جانب عظيم آخر من خطة كرومر اخوان الهادفة إلى استهلاك جزء من فائض الصناعة البريطانية .

ثالثا — جعل مصر سوقا للصناعة الثميلة البريطانية بتمكينها من القيام بمشروعات عمرانية كمد السكك الحديدية ، وإقامة الكبارى ، والمباني ، وإقامة القناطر الخ .. وهذه السوق مفتوحة للمقاولين والوسطاء الاجانب ، لينشطوا فيها كما يريدون .

رابعا — فتح ميدان استغلال المال فى استصلاح الأرض ، أمام البنوك والشركات الأجنبية والبريطانية خاصة ، حتى أن الكثير من الشركات التى أسست للقيام بأعمال تجارية أو زراعية . قد انقلبت إلى شركات عقارية انحصرت نشاطها فى المرحلة الأولى ، من مراحل الاستغلال الاجنبى المنظم لمصر ، فى شراء الأرض البور واستصلاحها وبيعها للفلاحين . وفى السليف على الأرض أو على محصولها الزراعى .

خامسا — نشأت أعمال تجارية كثيرة ، من الاتجار فى القطن والبذرة ، والمحاصلات الاخرى فقد خلقت الأعمال العمرانية والانشائية حركة وساطة ونشاطا تجاريا اضطلع بمعظمه الاجانب بهيات وافرادا . ولكن ما لبثت العناصر المصرية أن أخذت بنصيب ، فنشأت بوجودها ، احدى البذرات الهامة فى البورجوازية المصرية وهى التى ادارت كفاحها الوطنى ، وتديره الآن : لامتلاك السوق المحلية ...

سادسا — اخرجت مصر من عزلتها الاقتصادية الاقطاعية ، إلى مجال الرأسمالية العالمية - وإلى نطاق المبادلة والاستغلال الرأسمالى . . و اخرج الفلاح المصرى من حالة الاكتفاء الذاتى وهى من اخص خصائص الاقطاع إلى الاعتماد على المنتج والمقاول والمالى الرأسمالى — أى أدخل هو الآخر فى نطاق الرأسمالية العالمية .

سابعا — كانت الاصلاحات العمرانية والانتعاش المادى والتقدم الشكلى ذات فوائد إيجابية . لانسكرها فى تطور مصر عن طوقها القديم ، لتأخذ مكانها المتقدم نوعا بالنسبة للبلاد المجاورة ، التى لم يكن من نصيبها أن يتفاعل كيانها الاقتصادى والاجتماعى مع الرأسمالية الأجنبية المتطورة ، والامبريالية الدافعة الطاحنة بمثل القوة والتغلغل اللذين تناعلت بهما مصر .

وهكذا قدر لمصر ، بهذه السياسة الاقتصادية الجارية فيها على يد « بارنج اخوان » ، أن تخرج من عزلتها أكثر فأكثر . أن تخرج من نطاقها القديم ، إلى دائرة الاستغلال الرأسمالى البالغ مرحلة الاستعمار ، وان ترتبط فى مصيرها ، بهذه السياسة المدقوقة فى كيانها ، والمتصلة بكيان الاستغلال الرأسمالى نفسه . وقدر لها ، أن يطمح مجتمعها ، بجرائم جديدة . وأن تأخذ الطبقة البوجوازيد المحلية فى النشوء ثم التبلور . وأن تولد معها وبعدها بقليل الطبقة العمالية أى أن يحمل النظام الاستغلالى الضخم المنظم فى بطنه الخناجر التى ستعمل فى نحره ؛ لقد آذى اللورد كرومر نسكرا ان المصريين لجميله ولم يدرك ان هاتين الطبقتين الوليدتين والفئات الأخرى الشعبية المتدمرة هى التى أنكرت ، وستنكر الجيل ، لأنها تحس بوضوح ما وراء الاصلاح المالى الاجنبى المستغل فى مصر — ولقد قدر لمصر أن تتغلغل فى استفراق وعنف مع الكيان الرأسمالى الأجنبى : الاقتصادى والسياسى . وكان نشاطه عاملا أساسيا فى خلق الطبقات الضدية للاستعمار ..

«إذا كنت تاجرًا لا تريد الإفلاس فلا تسرفي عملك على مبادئ المسيحية»

إدوارد ديثي في «مستقل مصر»

ألم يكفنا أنا سلبنا ضيائنا على حين لم نلغ من الفطنة المدي
وزاحنا في العيش كل ممارس غير وكذا جهين ورقدا
وما اشركات السود في كل بلدة سوى شرك بقي به من تصيدا
حافظ ابراهيم

المال الأجنبي في مصر

د. الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم

قصة المال الأجنبي في مصر، هي من صلب التاريخ المصري الحديث، من حيث أهمية الدور الذي لعبه المال الأجنبي في كيان مصر، مجتمعا، وسياستها الداخلية الإدارية وغير الإدارية، وفي موقف مصر الخارجي، وفي ارتباطها بمنابع إصدار المال إلى الخارج .. ثم من حيث صلة هذا كله بحركة الرأسمالية في دورها الطفيلي (١) رأيت معي، كيف أن انتهاء فترة المنافسة الحرة، بنشوء نقيضها الاحتكار، قد لازمه اتساع في رقعة الامبراطوريات — وخاصة البريطانية. وكيف أن تدفق فائض الأرباح إلى يد الصناعيين آلافا في المائة أيام التجارة الحرة، قد انتهى إلى ماسموه فائضا في رأسمال يكاد يتعطل .. ثم كيف أنهم وجدوا في الاستعمار الأمبريالي حلا لورطتهم الخاصة، ومخرجا من ورطتهم الاجتماعية ..

ولقد كان الاحتلال البريطاني لمصر سندا قويا، ودعامة هائلة للبالين دفين عامي ١٨٨٠ — — ١٩١٤ تدفق رأسمال أجنبي على مصر .. ولكن تدفق هذه المرة في شكل استثمار خاص — شركات وبنوك وهيآت تجارية الخ (٢).

(١) يتميز الدور الطفيلي للرأسمالية أن يعيش الرأسماليون على أرباح القرايطيس والاسهم أي أن يعيشوا « طفيليين » على الحياة الاقتصادية — المؤلف
(٢) ص ١٧٩ من كتاب تطور مصر الاقتصادي لسكراتشي

وكانت سياسة الإصلاح الكرومرية موجهة في أساسها إلى فتح السوق المصرية للباين والمنتوج الصناعى البريطانى خاصة والاجنبى عامة . وحسبك أن نتيجة الإصلاحات الجزئية كبناء الخزان ، أو إقامة القناطر أو زيادة المصروفات على الرى يتبعها حتما قيام بنوك وشركات اجنبية فى مصر ... فمثلا عقب إصدار قانون الأراضى . وعقب القيام بالتسوية المالية قبل الاحتلال أنشئ مصرفان أجنيان للرهن أحدهما فرنسى والآخر انجليزى (١) وبعد اصلاح القناطر الخيرية مثلا ، نجد فروعاً لبعض الشركات البريطانية للمعمارية تنشأ فى مصر ، وشركات للرهن تقام أيضا .. وهكذا دواليك .

إن تاريخ استغلال رؤوس الأموال الاجنبية فى مصر متداخل الأسباب بتاريخ الإصلاح الاجنبى لمراقفها .. ويتوجه هذا الإصلاح الاجنبى إلى زيادة إنتاجه القطن — وهو سلعة تحتاجها الدول الصناعية — وزيادة أعمال الرى والصرف ، وهى ميدان خصب للقاولين ، وزيادة أعمال البناء والسك الحديدية وهى باب آخر لاستنفاد بعض المال الوافد من الخارج ، وقليل من الناتج منه فى مصر ، فى استهلاك بعض الفائض من المصنوعات الاجنبية واستغلال رؤوس الأموال الاجنبية فى مصر متداخل بالإصلاحات الاجنبية لمراقفها ومن ناحية أخرى ، هو مطرد معها اضطراب امتسقا ، بإصلاح الارض وزيادة الرى ، وزيادة الأمن للجانب يشجع المالىين على أن يدلوا بدلائهم فى مصر . والأرض الزراعية ، التى يرتفع ثمنها ، يرتفع ما يمكن أن يقرض عليها .. والأرض الزراعية إذ يجود ويتضاعف إنتاجها ، يتضاعف المقروض من المال لفالحها . ثم إن زيادة زراعة القطن وزيادة المنتجات الأخرى يضخم الأعمال التجارية المتصلة بها ، فتتشط المالية الاجنبية هنا نشاطا عجيبا .

أرأيت أذن ، كيف يترابط استغلال المال الاجنبى لمراقف مصر ، بإصلاحات الاجانب لهذه المراقف . وكيف كان كرومر حكيما فى انصرافه منذ البداية إلى الناحية المادية فى مصر ، بنميتها ويشجع على تنشيطها

لأنها الآلة ذات الجانبين الجانب الغنى الدمى، يمتص منه الفضوليون الرأسماليون المستغلون والجانب الآخر يشقى باعتصار القليل منه الوطنيون الكادحون .. بل إن الإصلاحات العمرانية . وإصلاحات الري وخلافها لا تؤدي إلى اجتذاب مال أجنبي لاستغلاله فيها فقط بل تؤدي إلى استغلاله في وجوه أخرى لاتصل بالرى أو البناء اتصالاً مباشراً فأصبح من نتائج كل تنشيط ماضى محلى ، نشاط استغلالى واسع . ولقد ازداد دخول المال الاجنبى إلى مصر ازدياداً عظيماً جداً مع النهضة التجارية والمالية التى ابتدأت بإقبال محصول القطن سنة ١٩٠٢-١٩٠٣ . فإن البنوك التى كانت موجودة زادت أموالها من الخارج كثيراً وأنشئت أيضاً بنوك جديدة وشركات عديدة بأموال أجنبية وزيدت البضاعة المجلوبة بالدين زيادة عظيمة وزيد الدين الذى على مصر للأمم الأخرى بطرق عديدة (١) ... نهضة تجارية بإقبال محصول القطن ، بنوك تنشأ ، وأخرى توسع أعمالها ، والمال الاجنبى يستورد من الخارج ليحول هذه وتلك ، والبضاعة المجلوبة من الخارج تزداد بالتبعية .. ثم .. يزيد الدين الذى على مصر للأمم الأخرى ، .. أى يزيد العبء الملقى على المنتج والكادح المصرى ... وهذا هو الوجه الآخر الدالية كما يقال — الوجه الاول براق ذهبى .. والآخر أسود قائم ..

على أنه ما كانت أية قوة تستطيع أن توقف التيار الاستغلالى، فهو ليس من صنع « كرومر » ولا من صنع مصر كلها . وإنما هو نتيجة لتطور الرأسمالية وهى أعم وأقوى .. ، والساقط مصر فى هذا الطريق ، المنذر بالإملاق لأهلها فإذا السنوات الأخيرة من سياسة بارنج تشهد تكوين عدد من الشركات الإنجليزية « فى سنة ١٨٩٧ تنشأ شركة الدلتا المصرية للخطوط الحديدية الضيقة . وفى سنة ١٩٠٤ تنشأ الشركة المصرية لأراضى الدلتا ولإستغلال الأراضى التى تمر بها خطوط الشركة الأولى وفى سنة ١٨٩٨ تنشأ شركة الاسواق المصرية وتحتكر

بناء وإدارة ١٢٠ سوقاً أميرياً وتستورد السماد الكيماوى من الخارج، ثم وفى سنة ١٨٩٨ ينشأ البنك الاهلى المصرى . وفى لجنته الادارية فى لندن هـ . بارنج ابن عم اللورد كرومر (١) ٢٢

المال الاجنبى المستغل فى مصر مضطرد الزيادة ، يكون سنة ١٨٩٢ ٢٦٠٣٢٦٠٠٠ (بغير فروع البنوك فى مصر) فيقفز إلى ٢٦٠٣٢٨٠٠٠٠ سنة ١٩٠٢ ثم يقفز فى خمس سنوات حتى يبلغ ٨٧٠١٧٦٠٠٠ سنة ١٩٠٧ ثم يقفز بعد سبع سنين أى فى سنة ١٩١٤ إلى ١٠٠٠٠١٥٢٠٠٠ (٢) فإذا أدخلنا ديون مصر ، وفروع البنوك الاجنبية فى مصر ، كان المال الاجنبى المستغل فيها فى سنة ١٩١٤ حوالى ٢٠٠ مليون جنيه مصرى .

* * *

المال الاجنبى فى مصر يقفز قفزا ، فيثقل إثقالا على كاهل المنتج والكادح المصرى . ولكن الشركات والبنوك العاملة فى استغلال مرافق مصر تنشط وكأنها تجرى على خطة موضوعة بحيث لا نجد فيها نشاطا — إلا فى حالة يسيرة أو حالتين — فى ميدان الصناعة وبحيث ترتبط الشركات والهيئات الاستغلالية الأخرى ، باستغلال الأرض .. ويمكن أن نستنتج من الاحصائيات فى هذا الصدد ، ومنها دليل الشركات المساهمة فى مصر سنة ١٩٤٥ (٣) ما يلى :

أن رأسمال بنوك الرهون العقارية كان (٣٠٨٣٥٠٠٠) فى سنة ١٧٧٣ فأصبح (١٠٠٥٢٤٠٠٠) فى سنة ١٩٠٣ فأصبح (٥٢٠٢٢٢٠٠٠) فى سنة ١٩١١ والشركات العقارية الزراعية كان رأسمالها (١١٧٠٠٠) فى

(١) الارقم والاسماء الخاصة بالشركات والبنوك والمنشأة فى مصر أيام بارنج مستقاة من كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر - المؤلف -

(٢) ص ١٧٩ من كتاب تطور مصر الاقتصادى

(٣) الارقم الخاصة ببنوك الرهون المقارية ، ورؤوس الاموال الاجنبية المستقلة فيها فى الفترة المذكورة مستقاة من احصائيات جمعية الاقتصاد والتشريع بالقاهرة (المؤلف)

سنة ١٨٨٣ فأصبح (٢٣٢٧٠٠٠) في سنة ١٩٠٢ فأصبح (٧٠٨٨٦٠٠٠) في سنة ١٩١١ بينما كان رأسمال الشركات المالية (٣٩٠٠٠) في سنة ١٨٨٣ فأصبح (١٥٥٠٠٠) في سنة ١٩٠٢ فأصبح (١٠٥٦١٠٠٠) في سنة ١٩١١. قارن رؤس الأموال المستغلة في استثمار الأرض برؤس الأموال المستغلة في الأعمال المالية ، ثم قارنها بالمستغلة في الأعمال التجارية حيث كان رأسمال للشركات التجارية لاشيء في سنة ١٧٧٣ فأصبح (٧٥٠ ر ٠٩٩) في سنة ١٩١٢ فأصبح (١٠٠٠ ر ٧٣٠) في سنة ١٩١١ .

ثم قارنها برؤس الأموال المستغلة في المناجم ، وصناعة البناء ، تجد أن رأسمال المستغل في المناجم كان لاشيء في سنة ١٧٧٣ فأصبح (٣٧٠٠٠) في سنة ١٧٩٢ فأصبح (٧٠٠٠٠) في سنة ١٩١١ ورأسمال شركات صناعة البناء كان لاشيء في سنة ١٨٨٣ فأصبح (٨٢٠٠٠) في سنة ١٩٠٢ فأصبح (٤٦٧٠٠٠) في سنة ١٩٠١ .

يلاحظ كراوتشلي أن حوالى $\frac{2}{3}$ المال الأجنبي المستغل في مصر حتى سنة ١٩١٤ كان لرهن الأراضي الزراعية . والتسليف على الحاصلات ويذكر كرومر في تقريره سنة ١٩٠٥ ، أن قيمة الأسهم والسندات الاحتياطية في بنوك الرهونات كانت ٢٦٣ ر ٧ جنيه سنة ١٩٠١ فقفزت (في أربع سنين لاغير) إلى ٧٤٩ ر ٢٩ جنيه سنة ١٩٠٥ وكانت قيمة مالها عند المدينين ٧٤٤ ر ٧ سنة ١٩٠١ فقفزت إلى ٦٦٥ ر ٣٢ سنة ١٩٠٥ .

هذه الشركات والبنوك الرهون العقارية الأجنبية هي رأس الرمح في الاستغلال الأجنبي .. وزيادة رأسمالها في اضطراد ، مع زيادة الإصلاحات الطيفية التي أمعن فيها كرومر ... وهي كلما زادت الإصلاحات ، وتقدمت السنين بالاحتلال فرسخت قدمه عن ذى قبل كلما زاد نشاطها ، وبالتالي كلما زاد قضاؤها على المرابين الصغار الفرديين وجلهم من الإيطاليين والاروام .

يقول كرومر في تقريره المالى سنة ١٩٠٥ .

« ومن أسباب زيادة رأسمال البنوك الرهن العقارى ازدياد ثقة الأهلين بالبنوك اذ أن الذين كانوا يستدينون من المرايين صاروا يستدينون من البنوك » ثم إن « زيادة الرهون العقارية » متمشية ومتآخية مع سياسة فتح مصر للاستثمار المالى الأجنبي .. استمع إلى كرومر يعترف « بأن الشركات التى تصلح الأطنان وتديمها قد زاد عملها فى السنوات الاخيرة فأدى ذلك إلى جانب كبير من زيادة رأسمال فى بنوك الرهن العقارى »

استغلال المال الاجنبى فى الرهن العقارى هو رأس الرمح الرئيسى كما قلت وقد يهيا للقارىء أن مسألة استغلال مصر قاصرة على مصر وبريطانيا خاصة وقد وضعت بين يديه أطرافاً من نشاط المالىين البريطانيين ، .. الواقع أن حركة تصدير المال البريطانى إلى مصر ، واستغلاله فيها جزء من حركة ارتحال المال الاجنبى من البلاد الصناعية المتقدمة إلى البلاد الزراعية ، والبلاد الصناعية المتأخرة نسبياً . وارتحال رأسمال المالى من البلاد الصناعية المتقدمة ، هو الأساس فى المرحلة القصوى من الرأسمالية ، وهى مرحلة الامبريالية حيث يكون استغلال صاحب المال ، لا بانتاج مصنوعات وبيعها فى الاسواق الخارجية ، بل يكون بتصدير رأسمال الفائض عن الدائرة الاستغلالية المحلية ، إلى السوق الخارجية . وهذه المرحلة تضم إلى نضج الرأسمالية أسباب نقيضها .. وفى هذه المرحلة ، يخرج الاستغلال المالى من الدائرة الوطنية ، إلى المجال العالمى - أى تتخذ الرأسمالية شيئاً فشيئاً صفة غير محلية - بل صفة دولية - فتتشابك وتتداخل الشركات والبنوك - وتقسم مجالات الاسواق ، بين هذه الكارتلات الدولية وما إليها ... وتبلغ باستغلالها أطراف الأرض ، خذ مثلاً البنك الاهلى — انشىء فى مصر عام ١٨٩٧ ، واعطته الحكومة امتياز إصدار أوراق النقد المصرى فصار بمثابة بنك الحكومة وهو بنك اهلى شكلاً ومؤسسه وحملته اسهمه الاوائل هم سير آرنست كاسل المالى الانجليزى الشهير ، والمسيو سلفاجو وشركاؤه ورفائيل سوارس واخوته ، (١)

(١) ص ٣١٥ من كتاب مصطفى كامل لعبد الرحمن الرافعي بك

البنك الاهلى المصرى يكون حملة أسهمه الأوائل أجنبى ، ويستغل رأسماله فى مصر ثم هو يعاون فى إنشاء البنك الزراعى المصرى . ثم ينشئ بنك الحبشه ، الذى له وحده حق إصدار البنكنوت ويكون مديرو البنك الاهلى المصرى والبنك الزراعى ، متصلون بـ ٢٩ شركة ومصرف استغلالى آخر . تعمل فى أرجاء العالم كله . ويمثل بنك إنجلترا فى لجنة البنك الاهلى فى لندن (١) .

المال البريطانى المستغل فى مصر — جزء من المال البريطانى المتحرك حسب طبيعة النظام الاقتصادى فى بريطانيا . ومقدار المال البريطانى المستغل فى مصر — على أساس الإصدار العمومى وحده — يقفز خطوات واسعة فى ظل بارنج فيبلغ كما يقدره سير جورج باش سنة ١٩١١ — ٤٢ مليون جنيه . هذا عدا رأسمال البريطانى الذى لم يقدره سير جورج باش والذى كان ارتحاله إلى مصر فى أعقاب القرن الماضى وأوائل الحالى جزءا من ارتحان رأسمال البريطانى المهدد بالتعطيل فى إنجلترا إلى العالم كله والذى آتى أرباحا سنة ١٩١١ قدرها هافلى فى كتابه تاريخ الشعب البريطانى بما لا يقل عن مائة مليون جنيه . لقد لاحظ سنة ١٩٠٦ فى كتابه « أن إنجلترا بدت تنقلب من دولة صناعية إلى دولة دائنة . فبالإضافة إلى زيادة إنتاجها الصناعى وزيادة المصدر منه فإن الزيادة النسبية فى فوائد الأسهم والسندات ، وفى أعمال الوساطة أكبر من الأولى . وفى رأى أن هذه الحقيقة هى أصل اتساع الاستعمار البريطانى . أن الصلة بين الدائن والمدين أقوى وأمتن منها بين البائع والشارى ، انتهى تطور النظام الاقتصادى البريطانى إلى مرحلة خطيرة . ذلك ، بأننا إذا وصفنا التغير فى الاقتصاد الانجليزى على أنه تغير من الصناعة إلى الربا لاشتمنا قطعاً رائحة الطفيلية وهى الخاصية المميزة للإمبريالية ولو أننا دققنا النظر فى المجتمع الانجليز فى هذه الفترة لوجدنا فيه الطفيلية والانهايار خاصيته البارزتين . فأصحاب الصناعة لا يحسنونها لأنها لا تربح كثيراً ، بل إنهم ليستغلون

(١) ص ٦٠ من كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر

أموالهم في أسهم الشركات العاملة في الخارج . وهذا سيرا . كوتس من
« شركة كوتس اخوان » يعان في سنة ١٩٠٣ أن جزءا كبيرا من ارباح الشركة ،
جاء من ارباح اسهم شركات الانتاج واستغلال الاجنية العاملة في الخارج
« وثمة تغير اساسي هو أن العمال في الصناعات الرئيسية انخفض عددهم فبعد
أن كانوا يمثلون ٢٣ ٪ من عدد السكان سنة ١٨٥١ فاضحوا يمثلون ١٥ ٪ .
في سنة ١٩٠١ بينما زاد عدد العمال المشتغلين بالصناعات الثانوية وصناعات
الترف الخ ،

مرحلة تنتهى ومرحلة تولد .

ولجر يشرق .

مرحلة أنتاج السلع . و انتاج السلع الرئيسية خاصة وإصدارها إلى الخارج
مرحلة ارتباط منتج السلعة ، بمستهلكها ارتباطا تجاريا او استثماريا صيبا ..
هذه المرحلة تتلاشى . بينما تولد مرحلة انتاج ادوات الترف والسلع غير
الرئيسية . وهى ما تمثل بداية انحدار الصناعة الرأسمالية . وتمثل انتقال الصناعيين
من الحياة على أرباح الصناعة . ، إلى الحياة على « الكوبونات » و ارباح
الاسهم . أى من عصب الصناعة الرأسمالية ، إلى نطاق الطفيلية عليها ..

وأما الفجر الذى ينبثق فى الطبقات الشعبية فى البلاد الصناعية ذاتها ،
وفى البلاد المتفاعلة مع الدول الامبريالية . أنه ينبثق متأخرا مع انحدار
الصناعيين الرأسماليين إلى ماليين طفيليين . ولكن ميلاده ، مصحوب
بالتفتق والآلام .

انه فجر جديد فى حياة البشرية وحرية الشعوب وأن اطرافامنه لتشرق
فى مصر ، فتبدء القافلة فى المسير الوعر المعربد الشاق . ومع الفجر الجديد ،
تستغرق القلوب المخلصة فى ايمانها بغدها وحريتها ، وأن كانت المآسى تمس
ابدان اصحابها ، وتكويها حتى جوهر العظام ..

فجر بويلد في الطبقات الشعبية ولكن...

مع انتقال إنجلترا من مرحلة الرأس مالية الصناعية ، إلى المرحلة الرأسمالية المالية . حدث تغير في العلاقات بين القوى الاجتماعية في إنجلترا لا يمكن التذليل عليه بالأرقام . وأصل هذه التغير زيادة تركيز رأس المال في أيدي قليلة حتى أصبح نصف الدخل القومي في يد $\frac{1}{9}$ السكان والنصف الآخر في يد الثمانية أضع الباقية (١) وحتى غدا ٣٨ مليوناً من البريطانيين فقراء ، من هؤلاء ١٣ مليوناً في قبضة الجوع الدائم ، ومنهم عدة ملايين أخرى تعيش تحت (خط الفقر) لاحظ (ل . ج . تشيوز) أن ثمة تجارة وصناعة ازدهرتا على حساب الشعب ، الذي حشر في مدن قبيحة ودساكر عجفاء ، والذي سلب قوة الابدان وجماها ، وأعطى ما يسمى من باب السخرية — التعليم الأولى — والذي خلق يعمل الملايين منه أريستقراطية مال ، أضافها إلى أريستقراطية الأرض ، كانت أجور العمال ثابتة إسمياً ، ومنخفضة فعلياً ، بينما أرباح الصناعيين والمالين متزايدة ، فمثلاً في الفترة بين عامي ١٩٠١ و ١٩٠٨ لم تزد الأجور بأكثر من ٠.١٪ بينما ارتفعت الأرباح بمقدار ١٢٥ ٪ . وبينما ارتفع مستوى المعيشة .. فإذا القدرة الشرائية للجنه الانجليزي تسقط من عشرين وحدة سنة ١٨٩٥ إلى ١٨٥٥ وحدة سنة ١٩٠٠ إلى ١٦ وحدة في سنة ١٩١٢ ..

لم تكن هذه الحالة البائسة شيئاً جديداً على المجتمع البريطاني ، .. ولكنها هذه المرة اقترنت بعامل خطير الأهمية هو اتخاذ الحركة العمالية صفة جدية أكثر بكثير من ذي قبل تلك الحركة التي عرفتها إنجلترا لأول مرة في تاريخ الصناعة الآلية في العالم ، متمثلة في « تشارتزم » والتي نشطت أوائل

القرن الحالى . تدعمها سلسلة من الاضرابات والاحتجاجات حتى اسحقت كلمة احد كبار القادة الاحرار فى العالم ، منذ أن اضربت الطبقة العمالية ، لم تعد كما كانت — ذلك بأنها تعلت كيف تجاهد اكتشفت الطريق ، وعرفت قوتها ، . اشتد وعى الطبقات الشعبية ، وتغير كيفه تغيرا ملحوظا ، ولكن اشتد حذر الطبقة المقابلة ، . ولعب فى ميدان العمال ، ديماجوجى كبير هو « لويد جورج » . وشاطرته عملية « التحذير » عناصر اخرى ليست مسوح الاحرار . ورغم هذا ، فإن الحركة العمالية البريطانية ، والاندفاع الشعبى الجديد والتنبه الملموس فى المعسكرين . اخذت جميعا تجري فى طريق حاسم ، عدلت منه كثيرا الحرب العالمية الاولى . والاحداث التى تلتها .

هكذا نرى أنه مع بلوغ الامبريالية أوجها ، ومع امتداد رقعة الامبراطورية إلى « دهاها » ، وتدفق الارباح من الخارج والداخل ، تشد حالة انطبقات الشعبية فى البلاد الام لهذه الموجه الامبراطورية والمالية ، سوءا على سوء ويحمل الاستغلال المالى ، والنشاط الاستعمارى ، فيما يحمل ، إلى البلاد المستعمرة والبؤس الشقاء . ولقد رأيت معى كيف انتهت سياسة كرومر الاصلاحية إلى اثراء الارض : إلى شق الترع والمصارف وإقامة الخزانات والقناطر ، فانتهت بهذا إلى الشطر الضخم من برنامجها وهو زيادة إنتاجية مصر ، وزيادة الصادرات ، التى كان محصول القطن يمثل و ٧٣ ٪ منها . وزيادة الواردات ، ونسبة كبيرة منها رؤوس أموال أجنبية ، ومصنوعات وأغذية . على أن زيادة انتاجية مصر ، وزيادة الوارد والصادر ، لاتعنى زيادة القوة الشرائية لعامة الشعب المصرى . زيادة كبيرة . لاتعنى ارتفاع مستوى معيشتهم . إذ أن سبب الزيادة فى الواردات هو تدفق رؤوس المال على مصر ، . وزيادة الصادرات فضلا عن أن معظمها قطن ، لا يملكه المنتج الصغير أو الفلاح الكادح ، فهى لم تكن بالفعل فى صالح الطبقات الشعبية . لأنها زيادة « فى محصول تجارى » ، وليست فى محصول أساسى أو غذائى . ويدلك على سوء حالة المالكين الصغار زيادة ديونهم العقارية التى بلغت فيما قيل

الحرب الماضية ١٦ مليون جنيه وكانت الفائدة التي يطالب بها المرابون ٣٠٪ إلى ٥٠٪ ووضح من تقارير سنة ١٩١٢ أن عدد صغار الملاك ١٠٧ ر ٥١٩ شخصاً يملكون ٢١٤ ر ٦١٩ فداناً ، وعليهم من الديون ٦٦٠ ر ٩٩٠ بل إن الزيادة في الإنتاج وفي الصادرات والواردات قد أدت إلى زيادة دخل الدولة بتخفيف كثير من أعباء الفلاحين الصغار — الذين قال عنهم كرومر في تقريره المالي سنة ١٩٠٥ إن ٢٥٪ من دخل الفلاح الذي يملك ١٠ أفدنة يذهب للضرائب، و ٥٠٪ من دخل الفلاح الذي يملك ٥ أفدنة يذهب للضرائب أيضاً وأما حالة المليون عائلة ممن يملكون فداناً ونصف في المتوسط فانهم لا يستطيعون الحياة إلا بأن يبيعوا قوتهم على العمل لكبار الملاك ، ولقد اضطر عدد كبير من الملاك الصغار إلى حالة نصف بروليتارية أي إلى أن يعولوا أنفسهم ، من فلاحتهم في أرضهم ، ويبيعهم قدرتهم على العمل للمالكين أكبر منهم .

أما العمال الزراعيون ، أنصاف الرقيق ، فحالتهم كانت أسوأ وأشد تفاقمًا فقد زاد عددهم بإلغاء السخرة جزئياً ، وانقلاب جزء من طبقة الملاك الصغار إلى عمال زراعيين ، ولعدم وجود صناعة تمتص شيئاً منهم ولعدم نشاط التجارة بشكل قوى يجذب بعضاً مهماً من مجموعهم ، ولارتفاع مستوى المعيشة المتزايد ، وانخفاض سعر الإنتاج الزراعي . . . زاد عددهم ، وخفضت أسعار شراء قواهم على العمل . فكانت ٥ ر ١ صاعاً للعامل في اليوم الواحد وقت كان فيه أردب القمح بحوالى الجنيه . . . زاد عددهم وفي هذا مرتع خصب للاستغلال أفاد منه المقاولون وشركات البناء والسكك الحديدية والملاك الكبار . . . ولعل هذه الفائدة من تراحم الأيدي العاملة ، على موارد الرزق هي التي ألهبت وجدان ، الإنسانين من الكرومرين والمقاولين !!! وغيرهم وجعلتهم ينادون بإلغاء السخرة ، لأنها تعطيل عناصر منتجة بشرية يمكن استغلالها . . . وهكذا ، فبالرغم من أن الإنتاج الزراعي استمر أهم مصدر للثروة فإن العمل المأجور قد أدخل في أعمال كثيرة واستخدمه ملاك

الأبعاديات وكان هذا من العوامل التي أدت إلى إلغاء السخرة جزئياً وذلك لأن كبار الملاك وجدوا أن السخرة تشل جانباً كبيراً من العمال الزراعيين فتعوقهم أن يستخدموهم في أبعادياتهم ، (١)

ويمثل إلغاء السخرة من نواحيه الأخرى ماهية استفادة الفلاح الكادح من الإصلاح الكرومرى ومدى هذه الاستفادة — يقول الينور برنز ، قدر أن إلغاء العمل الإيجابى يكلف الدولة ٤٠٠ ألف جنيه فى السنة ، لأن متوسط الذين يدعون للسخرة مائة يوم حوالى ٢٣٥ ألفاً ، ... ولكن عند التنفيذ رصد مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه وخفض عدد العمال المسخرين الذين سيؤجرون إلى ١٠٢ ألف ، أى أن السخرة لم تلغ كلها ، وأن أجرة العامل الزراعى الذى ألغيت السخرة عنه إنخفضت من حوالى ٤ قروش إلى أقل من قرشين وأما المستأجر الصغير لحالته العامة بائسة أيضاً ... ذلك بأن ارتفاع سعر الأرض ، وارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ، وزيادة اصلاحات الري وغير ذلك قد أدت إلى رفع الإيجار ... وهذا المستأجر الصغير لم تخرجه الحالة الجديدة التى أوجدت فيها مصر ، حالة النشاط التجارى والمالى والاختكاك بالإستبدال والإستغلال الرأسمالى العالمى — لم تخرجه بشكل حاسم بعيداً عن العلاقات الإقطاعية التى كانت ولا شك — تثقل عليه ، ... يكتسب كتشنر فى سنة ١٩١٣ فى تقريره المالى عن مصر قائلاً : إن الإيجار لا يدفع نقداً فى بعض النواحي ، ولكن يدفع فى شكل عمل يؤدى لصاحب الأرض — فى مزرعته — وإن ديون ملاك الأرض على مستأجرها تنضطرهم إلى علاقات شبيهة بعلاقات أمراء الأرض بريقها .

وهكذا لم يحرر الثراء الجديد الطبقات الشعبية من ربة الإملاق ولا هو أطلقها تماماً من ربة الإقطاع ... وهكذا تسوء حالة الفلاح كادحاً كان أو منتجاً صغيراً أو مالكا صغيراً بل إن حالة الريف إطلاقاً لتسوء إذا قورنت بالمدن التى أخذت تستفيد بوضوح من النهضة التجارية والزراعية

وهذا التناقض الضئيل آتئذ — والمتزايد بعد ذلك — بين المدينة والقوية من أحص خصائص الاقتصاد الرأسمالى الذى بدأ يتبلور فى مصر منذ الاحتلال . . .

لم يحرر الثراء الجديد الفلاحين والطبقات الشعبية الأخرى من الفقر — ولا أقول من الجهل لأن « الفقر » هو الذى أدعى الإصلاح الكرومرى أن يحاربه واقترنت الزيادة فى الأرباح الجارية إلى جيوب المالىين والمصرفيين والتجار والملاك والبروقراطيين بزياده فى عدد السرقات الجنح ولأدلك على صدق ما ذهبت إليه أن دخل الدولة يسير من (٠٠٠ ر ٧٤٠ ر ١٤) فى سنة ١٩٠٧ إلى (٠٠٠ ر ٣٠ ر ١٥) فى سنة ١٩١٨ إلى (٠٠٠ ر ١٠٠ ر ١٥) فى سنة ١٩٠٩ إلى (٠٠٠ ر ٣٠ ر ١٥) فى سنة ١٩١٠ إلى (٠٠٠ ر ٥٥٠ ر ١٥) فى سنة ١٩١١ وعدد السرقات والجنح يسير هو الآخر من سنة ١٩٠٧ — ١٥٠٧٤ جنحة فيصبح ٥٦٤ ر ١٦ جنحة فى سنة ١٩٠٨ فيصبح ٦٠٠ ر ١٦ جنحة سنة ١٩٠٩ فيصبح ٥١٥ ر ١٧ جنحة سنة ١٩١٠ ثم يقفز إلى ٢١٠٠٣٦ جنحة سنة ١٩١١ .

والحق إن اللورد كرومر وبعده غورست وكتشنتر قد حاروا فى تعديل هذه الزيادة المضطردة فى عدد السرقات والجرائم إطلاقاً وتنبه كرومر ذات مرة فى كتابه « مصر الحديثة » إلى أن هناك رأياً يقول بأن الفقر أصل ارتكاب الجرائم وخصوصاً السرقات . . . فسخر اللورد بكل ما فى دمه من سخرية ، من هذا رأى البليد . . . وذكر أن حالة مصر وحدها كافية بأن تدك قوائم هذا رأى — إذ أنها حالة رخاء لم تكن تعرفه من قبل . . . رفع فيها الفلاح من حمأة الفقر التى كان يتمرغ فيها ، وسال فيها الذهب إلى وادى النيل . . . وأظن أن القارى قد لمس فى تحليل وضع الطبقات الشعبية كيف كانت تهوى يوماً بعد آخر — إلى حمأة الفقر والبؤس « رغم المال الوفير » ، والإصلاح الكرومرى . . . ورغم أن اللورد كرومر يؤكد أن الفلاح المصرى أنقذ من هوة الفقر إنقاذاً .

وتنبه اللورد كرومر ذات مرة أخرى إلى أن المدينة الأوربية قد أفسدت على سواد الشعب المصرى أخلاقه ودينه ، ولذا كثرت الجرائم والسرقة والتزوير !! يصدق كلام اللورد فى حالة واحدة وهى أنه لو كانت سياسة إثراء الأرض الكرومرية هى المدينة الأوربية بعينها وأما إذا كانت المدينة الأوربية شيئاً آخر فكلام اللورد كذب وهراء . ثم رجع اللورد مرة ثالثة إلى العلاقة بين زيادة الجنايات وانتشار الفقر فقال « فى تقريره المالى والإدارى عن مصر سنة ١٩٠٣ ، يظن الناس عادة أن ازدياد الجنايات يقترن بازدياد الفقر ولكن الأمر ليس ذلك بل اقترن ازدياد الجنايات فيها بازدياد سكانها فى الثروة ازدياداً سريعاً فلا بد لازدياد الجنايات من سبب آخر ولا أظنه بعيد المنال وذلك أن القانون ليس له هيبة على المجرمين ، ... وواضح أن حكاية كرومر عن زيادة السرقات والجرائم ، تنوع كل عام ، ويشاء اللورد أن يزور كل عام وأن لا يقول كلمة الحق وهى أن الجرائم زادت لا لأن المصريين أشرار ولكن لأن حياتهم كانت شراً ، والتزوير والسرقات زادت لا لأن أخلاق المصريين فسدت ولكن لأن فقرهم زاد .

لم تسر حالة الفلاح العامل والمالك الصغير والمستأجر الصغير بحسب ولم تزد ديونهم وتتضاعف أعباؤهم فقط ، ولم تنتشر الجرائم على نطاق متزايد دائماً لا غير ، بل ضيق الإصلاح الكرومرى على الصناعة الوطنية ... كان من جراء تشجيع الصناعات الأجنبية أن قضى على الانتاج المحلى المتأخر وان تحطمت « نقابات الحرف » وهى بقية أخرى من الاقطاع ... تحطمت الصناعة الموجودة فى مصر ولم يبق غيرها بما يلائم الظروف المحلية والعالمية الجديدة ذلك بأن كرومر كان يرى أن قيام مصنع فى مصر معناه إغلاق مصنع أو أكثر فى بريطانيا ... وكانت سياسته الإصلاحية كلها تقوم على إبقاء مصر بلداً زراعياً باستمرار . وهذه السياسة واضحة جلية فى كتبه وتقاريره عن مصر وهذه النبذة التالية من تقريره المالى لسنة ١٩٠١ عن مصر تصور طرفاً من السياسة المرسومة قال « غنى عن البيان أن القطن المصرى يصدر إلى أوروبا ولا سيما منشستر فيدفع عليه ١٠٪ رسم تصدير

ويؤود فيدخل مصر على شكل غزل أو مفسوجات يدفع عليها ٨٪ (حسب قيمتها) رسم دخول فليس ثمة سبب معقول يدفع الحكومة إلى رفض طلب يراد به المساواة بين البضائع الوطنية والأجنبية . أما حماية صناعة الأقطان في مصر وتنشيطها بهذه الحماية فيلحقان ضرراً بليغاً بالمصالح الإنجائزية والمصرية معا لأسباب لا تخفى ، ولذا كان من العدل عند كرومر أن تسوى المصنوعات الوطنية الناشئة ، بالمصنوعات البريطانية المتقدمة العريقة ، فتفرض ضريبة ٨٪ على المصنوعات القطنية المنتجة في مصر ! أو قل فيفرض على هذه المصنوعات أن لا توجد لأنها بداهة لا تستطيع منافسة الواردات البريطانية ، متى تساوى سعرها .

يلاحظ أ . الدوث « أنه لم ير بلداً غنياً كصر يزرع القطن ولا يقيم ما يتصل به مباشرة من صناعات » ... ويقول « إلينور برنر » « إنه لما يزيد الموقف شناعة وقبحاً أنهم (أى الكرومريون) في الثلاثين سنة الأولى لم يخفقوا في أن يوجدوا ولو صناعة واحدة فحسب ، بل وقتلوا بالفعل كل ما من شأنه أن يعود بالتقدم الصناعي » ...

في الفترة التي ، اضطرد فيها يؤس الفلاح والعامل المصري ، اضطرد نمو المال الأجنبي المستغل في مصر حتى أن رؤوس مال الشركات الأجنبية المستغلة في مصر أصبحت سنة ١٩١٢ ... ٢١٠٦٧٥ جنيه وقيمة سنداتها ٤١٠٦٢٠٠٠ ورجحها السنوى ٣٠٣٤٨٠٠٠ (١) فإذا أضفنا إليها الدين وهو ٩٥٠٧٤٠٠٧٤٠ جنيه لكان المجموع ١٥٧٠٩٧٨٠١٤٠ جنيه — فإذا أضفنا إلى هذا رؤوس الأموال الخاصة ببلغ الرقم ٢٥٠ مليون جنيه وقد قدر كونت كريستاني ثروة مصر العقارية بـ ٦٦٦٠٤٦٤٠٠٠٠٠ مليون جنيه أى أن الأموال الأجنبية المستغلة في مصر زادت على ثلث قيمة الثروة العقارية المضرة جميعاً ...

(١) كونت كريستاني في كتابه (مصر اليوم)

واضح أن المال الأجنبي لقي سندا هائلا في السياسة الكرومرية المبنية على ضمان الأرباح النالين البريطانيين خاصة والأجانب عامة ... واضح كيف أن رسوخ قدم الاحتلال البريطاني في مصر ، بعد الاتفاق الودى ، قد ساعد على جذب رؤوس أموال أجنبية كثيرة فمثلا قبل سنة ١٩٠٤ كان عدد الشركات الأجنبية العاملة في مصر ٦٠ شركة ورأس مالها حوالى ٤٠ مليون جنيه فأصبح عددها بعد الاتفاق الودى سبعين شركة وصار رأس مالها ٧٠ مليون جنيه .. ولا غرو في ذلك فالاحتلال ضرب من الاستعمار العام ، كما يقول الرافعى بك ...

كانت الأموال الأجنبية تتدفق على مصر والأرباح الطيبة تستخرج منها ذات اليمين وذات الشمال . والأرباح تقفز في سرعة ونهم إلى الخارج . والعمال والطبقات الشعبية في إنجلترا يزيد بثوسها وكذلك الفلاحون والطبقات الشعبية في مصر يزيد شقاؤها ... ووعى الطبقات الكادحة يتضح في إنجلترا ، ويأخذ مجراه إلى الوضوح في مصر ...

وهكذا تصطرع القوى المتناقضة ... ويبشرها واقعها وغدها بالكفاح المحتوم ...

واللورد كرومر في مصر يعد آله ، ويحزم أمره .. يريد أن يطمس معالم البعث الجديد ، وأن يطوى العناصر الضدية للاستعمار طى السجل .. وغايته هذه اسمى عنده من كل عرف سياسى أو منطق دبلوماسى .. انه يتصرف بكل ما في جنسه من قدرة على التصرف ومرونة ازاء الحوادث ... والآلة الحكومية في مصر رهن بنانه .

يتاديك قد أزريت بالعلم والحجا
ولم تبق للتعليم بالورد مبهدا
وأنت أخصبت البلاد تمدا
وأجديت في معر العقول تمدا
حفظ ابراهيم

الأدارة والتعليم

جر إخصاب الأرض ، على الفلاحين الكادحين والمالكين الصغار
والمستأجرين الصغار بؤساً جديداً .. وألقى في يد « الملاك الكبار » بأرباح
طيبة وفي نفس الوقت ألقى في جيب المصرفيين والصناعيين الأجانب ، بأرباح
مكدسة .. وكان مقضياً أن يقوم بالإشراف على تنفيذ سياسة إثراء الارض
« جهاز حكومي » يناسب الغاية المطلوبة .. وأن يطعم الجهاز الحكومي بكفايات
أجنبية خصوصاً في الداخلية والرى والمالية والتعليم والجيش .. وأن تكون
سلطة الموظفين غير المصريين السلطة الحقيقية ، وسلطة الوطنين « اسميه » ..
أن يؤجر الاجانب أجراً طيباً ، لأنهم « يؤدون أعمالهم في أمانة وفهم المسئوليات
ولأنهم أكفاء وغرباء في نفس الوقت » وأن يقنع الوطنيون بالأجر المتواضع
ولا بأس أن يحتك الموظفون المصريون بالجمهور ... فإذا تظلم أو اشتكى ، لقي
صدرا ظاهره الرحابة والحدب ، من « الرئيس الأجنبي » ، ولقي عنده تصرفاً وقوة
في التنفيذ .. بهذا يقعون في خلد الجمهور ، أن القادرين على الإبرام والحل بل
والقادرين على الحب والبغض ، هم الموظفون الأجانب ! ومن ناحية أخرى ،
يضطرد عدد الموظفون الأجانب . عاما بعد عام ، فيزيد تسلطهم على الجهاز
الحكومي ، ويزيد تركيز سياسة إثراء الارض في أيدي الراغبين فيها - يذكر
عبد الرحمن الرافعي بك الإحصائية التالية : —

كان عدد الموظفين في الحكومة المصرية سنة ١٨٩٦-١٩٠٦ ٩١٣٤ شخصاً فأصبح في سنة ١٩٠٦ - ١٢٢٧٩ .

وعدد الموظفين الأجانب سنة ١٨٩٦ كان ٦٩٠ شخصاً فأصبح في سنة ١٩٠٦ ١٢٥٢ وعدد الموظفين الإنجليز سنة ١٨٩٦-٢٨٦ شخصاً فأصبح في سنة ١٩٠٦ ٦٧٢ بينما كان عدد الموظفين المصريين سنة ١٨٩٦ - ٨٤٤٤ شخصاً فأصبحوا في سنة ١٩٠٦ - ١٢٢٠٧ .

أى أن الموظفين الأجانب زادوا بنسبة ٢٠٠ ٪ .

وزاد الموظفون البريطانيون بنسبة ٢٧٠ ٪ .

المصريون ٥٠ ٪ .

ومفهوم طبعاً أن الـ ١٢٠٠٠ موظف مصرى ، يشملون السعاة والفراشين وعمال السكك الحديدية والتلغراف الخ ..

بل كان معظم الباقين يشغلون وظائف ثانوية فمثلاً كان عدد موظفي مصلحة السكة الحديدية في سنة ١٩٠٦ - ٥٥٦٨ شخصاً منهم : —

٣٢ مراقب أجنبي

٤ مراقبون مصريون

٧٤ مفتش أجنبي

١٩ مفتش مصرى

١٩٨ عامل أجنبي

٥٢٣٠ ، مصرى

يتمشى مع حالة الجهاز الحكومى ، الكرومرى التمثيل النيابى الذى كانت الفكرة الرئيسية فيه منح المصريين فرصة لإسماع أصواتهم ، ولكن - فى ذات الوقت - دون أن تتقيد السلطة التنفيذية بقيود برلمانية ، لا محل لها فى بلد تربيته السياسية تتقدم تقدماً بسيطاً كما هى الحال فى مصر ، (١)

يرى كرومر أيضاً أن أية محاولة لمنح مجلس شورى القوانين ، سلطة برلمانية كاملة ، سيظل لمدة طويلة مقبلة - ضرباً من الحق ،

(١) لورد كرومر فى كتابه مصر الحديثة

ولم إذن أقيم برلمانية في مصر ، إذا لم يكن من طبيعة عمله أن يقيد الحكومة بقيود برلمانية ولماذا يرى اللورد أن تخرج (بعض المسائل الهامة كإبرام اتفاقية قناة السويس وقانون صندوق الدين)

عن دائرة اختصاصه ، وإذا كان في نية مشيديه أن لا يمنحوه السلطة الكاملة لمدة طويلة مقبلة ، لأن عمل كهذا سيخيف وجنوني ! وإذا كان مشيدوه يشكون في قيمته بالنسبة لمصر التي تختمر فيها الفكرة النيابية بالقدر الكافي ، لماذا إذن تقام الجمعية التشريعية أو مجلس شورى القوانين ؟؟؟

الرد عند كرومر في أنه يرى ، أنه إذا دامت المراقبة الانجليزية على مصر ريبا (أى المجلسان) وهذا حتى يصيرا مجلسين نافعين ويتمكن بهما العنصر البريطاني من معرفة ما يدور في خلد الأهالي ومعرفة حاجاتهم التي هي أغمض ما يدور في خلد هم ، (١)

و يتمشى (مع الجهاز الحكومي) المرغوب فيه ، ودمية الهيئة البرلمانية ، حالة التعليم وجعله خادما للجهاز الإداري ، — كتب اللورد كرومر في صراحة تامة — يشكر عليها — فيبين هدف سياسة التعليم حيث قال « غرض الحكومة في السنين الأخيرة مزدوج فقد كان قصدها الأول نشر التعليم البسيط بقدر الطاقة بين الذكور والإناث بحيث يتألف هذا التعليم من دروس ابتدائية في الحساب واللغة العربية والغرض الثاني إعداد فريق منهم لكي يتقلدوا الوظائف الحكومية ، (٢) والشرط الأول من سياسة الحكومة ، معناه عمليا تشجيع الكتائب وهي برغم ، أن قيمتها التعليمية قليلة ، ومعلميها في الغالب فقراء يكتسبون معاشهم بقراءة القرآن ، و برغم أنها في الغالب في بيوت غير مستوفية الشروط الصحية ضئيلة النور ، و برغم أن معلميها لا يقومون بواجباتهم (٣) فإن الحكومة تشجعها وتدعمها ، فيقفز عددها من ١٠١٦١

(١) تقرير كرومر سنة ١٩٠٥

(٢) » » » ١٩١٠

(٣) هذه أجل جميعا وردت في صفحة ٧٢ من تقرير كرومر سنة ١٩٠١ عن مالية مصر والسودان .

سنة ١٨٨٠ إلى ١٩٠٧ كتابا سنة ١٩٠٧ إلى ١٩٤٥ كتاب سنة ١٩١٠
تدعمها الحكومة وهي تعلم أن لا فائدة في التثقيف الذي تقدمه ، ولا غناء فيها
اللهم (إلا نشر التعليم البسيط بقدر الطاقة) ...

وأما الشطر الثاني من السياسة التعليمية ، فتحقيقه يعنى التقتير فى الصرف
على المدارس ، لأن الهدف إخراج عدد محدود ، تبتلعهم الحكومة ، ومن
الطبعى فلا حاجة إلى الترف فى التثقيف . ولا حاجة إلى الاسراف على
المدارس الثانوية والعالية .. فإذا بلغت ميزانية الدولة فى الربع قرن التالى
للاحتلال ، حوالى ٢٠٠ مليون جنيه . كانت ميزانية التعليم فى هذه السنوات
الخمس والعشرين ١٢٠٠٠ ٨٠ ٢٠ جنيه أى ما يعادل ١٢٤ ٪ . تقريبا - أى كانت
ما يقل كثيرا عن ميزانية التعليم قبل الاحتلال - أيام اسماعيل - عندما كان
المصرف على التعليم يساوى ٨٧ ٪ . تقريبا من الميزانية العامة ..

كان طبعيا أن تلقى السياسة التعليمية نقدا من كل قلم مخلص ولسان وطنى
وأن يكون دفاع كرومر عن خطة التقتير فى الصرف على التعليم دفاعا حارا .
من أهدته النبذة التالية (١)

ثم إن هناك كثيرين من كبار رجال السياسة ومن الصحف النافذة الكلمة
لا يكفون من الإلحاح بوجوب ترقية التعليم المصرى مقدمة للاسراع فى التوسع
والاستقلال الداخلى - أما أنا شخصيا فلا أعتقد أن التعليم الذى يلحق فى المدارس
والكليات يجعل المصريين أكثر كفاءة للحكم الذاتى التام ما لم يقترن ذلك
ببعض الانقلاب والتغير فى أخلاق الأمة وسجاياها وهذا أمر لا بد أن يكون
السير فيه بطيئا . على أن ذلك ليس النقطة التى يجب أن نهتم بها فى الوقت
الحاضر فإنى أود فقط أن أبحث فى أمر نفقات التعليم وأبين عدم الحكمة فى
اتباع سياسة واسعة فيه تقضى بفرض الضرائب الثقيلة ،

كرومر يرى أن سياسة التوسع فى التعليم غير حكيمة فى وقت يقول فيه
مصطفى كامل ، ممبرا عن قلوب المصويين جميعا ، إن كل ملهم يزيد على

(١) «عباس الثانى» للورد كرومر

حاجة المصرى ولا ينفق فى سبيل التعليم فهو ضائع سدى والامة محرومة منه بغير حق ، (١) .

وكرومر يلغى التعليم المجانى ، مفندا هجمات نقاده ، بان إبطال التعليم المجانى وازدياد اجرة التعليم فى المدارس المتفرجة ليسا من دلائل التأخر ولاهما مضران بمصلحة البلاد الحقيقية بل هما بمثابة إبطال امتيازات استغرقت حتى الآن كل اموال نظارة المعارف وانفاقها على التعليم الموافق لمصلحة امانى الامة عموما . ثم ان التعليم المجانى وضع ليستفيد منه الفقير ولكن لم يستفد منه فعلا الا اهل الغنى والجاه ومحسوبوهم بواسطة نفوذهم ووساطتهم واما التلاميذ المحتاجون المستحقون للمساعدة فكانوا مضطرين ان يدفعوا اجرة تعليمهم ، (٢) وبناء عليه فالعلاج عند اللورد ، ليس فى تنظيف التعليم المجانى من استغلال كبار الموظفين والاثرياء له ، وليس فى مساعدة الطلبة الفقراء بان يقصر التعليم المجانى عليهم وحدهم ... ولكن العلاج الشافى الناجع للطلبة الفقراء هو فرض مصروفات - وهى طريقة عجبية حقاً !! ولكنها الطريقة الكرومرية على أية حال..

كتب اللورد هذا ، بعد أن قال واحد من جوقته وهو مستر لىكى « إن الخطأ الكبير فى تعليم الفقراء هو أن تعليمهم كان فى الغالب عليا أكثر من اللازم ، (٣) كأنما التعليم والعلم مصيبة على الفقراء ولذا فواجب اللورد أن يرد عن الفقراء هذه الكارثة... كان هذا الاتجاه الكرومرى حيا عاتيا... بينما صيحات الجرائد ، والوطنيين لا تحمد بطلب نشر التعليم ، بل لاتحمد منادية بانشاء الجامعات والمدارس العليا ، أى إلى الاستزادة من العلم النظرى الذى لم يكن مباحا منه إلا القدر البسيط الهين - وهذا مصطفى كامل يكتب فى رسالته له إلى محمد فريد بك سنة ١٩٠٦ داعيا الامة إلى إقامة جامعة أهلية ، وليذكر الذاكرون أن بين أبناء الفقراء الذين سد الاحتلال فى وجوههم أبواب العلم والنور رؤوساً لو تحلت بالعرفان لكانت غفار مصر إلى أبد الزمان - ليذكر ذوو الإحساس

(١) صفحة ٢٣١ من كتاب مصطفى كامل - لعبد الرحمن الرافعى بك

(٢) صفحة ١٣٥ من ترجمة « المقطم » لتقرير كرومر سنة ١٩٠٥

(٣) صفحة ٩٣ من ترجمة المقطم لتقرير كرومر سنة ١٩٠٣

والوجدان أن في مصر كنوزا لم تستخرج للآن وأنها لو أخرجت للناس لمئات الأرض نورا ، وأن هذه الكنوز مدفونة بين مساكن الفقراء ، إن الكلية (يقصد الجامعة) هي البناء الذي أدعو المصريين جميعا إلى تشييده ،

ليست المسألة من السطحية بمثل ما يبدو ، ليست في كره كرومر للفقراء أو في حبه لهم ... وإنما هي في صلب سياسته الهادفة إلى ترويح « تعليم بسيط قدر الطاقة » ولذا فأكادت صيحة الوطنيين تولد بمشروع الجامعة ، حتى زاد هو وأنصاره في حملة الاكتتاب لمشروع الكتائب .. وذلك ليحول التبرعات من الجامعة إلى « مصانع التعليم البسيط قدر الطاقة » ، إلى معامل التخدير ..

ولكن إذا كانت (السياسة الكرومرية) قد نجحت في تعويق النهضة العلمية ، فهي قد فشلت في كبت الإحساس الوطني أزاءه - هذه مضبطة جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ لمجلس شورى القوانين تسجل :

« إن نشر التعليم قد تقهر كليا عما عليه قبل ذلك ويحسن بنا أن نقول إن القابضين على زمام نظارة المعارف وإدارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى تقليل التعليم وسد أبوابه بكل حيلة في وجه الأمة ،



المجتمع المصري بين انزواء الأرض وافتقار العقول

خسرت مصر من جراء الإصلاحات الكرومرية الكثير ، وربحت أيضاً الكثير . وخسرت الطبقات الشعبية أكثر من غيرها — فالفلاح الصغير منتجا كان أم كادحا أم أجيراً ، لم ينل من الثراء الجديد ، إلا الفتات القليل ، وألزمته الخطة الكرومرية أن يتدهور باستمرار ، وإن كان بغير أن يعي بؤسه ... فظل يولد في ظروف فقيرة ، مظلمة . وظلت معالم التقسيم في المجتمع الذي يكدح بين ظهرائيه ، بطيئة الحركة إلى تقسيم أكثر تقدماً — ولا أدري لماذا سخر اللورد وبمن سخر حينما قال : إن الفلاح هو الشخص الذي كسب مكاسب طائلة مما بذله له الرجل الإنجليزي : كسب الفلاح أكثر من أى شخص آخر ، وكسبت طبقته أعظم مما كسبت أية طبقة أخرى من المجتمع

ولا أدري بالمثل من كان يسخر اللورد حينما قال : إننا لا نجد الطبيعة ، مع قليل من عمل الإنسان ، قد وجدت فرصة لإظهار قدرة مصر على الإنتاج إلا في ربع القرن الأخير ، فالذي أعرفه ، إن الكثير من عمل الإنسان ، بل والكثير جداً من عمله ، هو الذي خلقه الفرصة ، وهو الذي أظهر إنتاجية مصر ، غير أن اعتباراً هاماً أدخل في حياة الفلاح المصري ذلك بأنه قد أدخل في مرحلة شبه رأس مالية في الداخل ، وجر إلى نطاق التعامل الرأس مالي العالمي — وقد كسب الفلاح من خروجه من عزلة الاقطاع وسيره في طريق الرأسمالية ... ذلك بأنه يظل من المستحيل عملياً أن تحسن ظروف الفلاح ما بقى المجتمع اقطاعياً جامداً بعاداته وعلاقات السيد بالمسود فيه ، ولكن يبدو تحطيم الاغلال التي تقيد ، بنمو التجارة وادخال اقتصاد المال ، (١)

وكسبت مصر ، بازدهار حركة اثراء الأرض ، ونشاط التجارة ، ميلاد الطبقة المتوسطة التي لعبت دورا طيبا في تقدم البلاد وفي كفاحها الوطني ... وكسبت بالاكثير ، ميلاد الطبقة العمالية التي برهنت عن وجودها مبكرة إذ أخذت تنظم نفسها وتطالب بحقها (١) على أن المكاسب والخسائر التي وقعت من نصيب مصر ، لا تقيم بهذه الحدود وحدها — إذ يجب أن تقيم على اعتبار العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين أعضاء المجتمع المصري من ناحية ، وبين مصر كوحدة والبلاد الأخرى من ناحية ثانية .

أما العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع فقائمة على علاقاتهم الاقتصادية ، وفي الدرجة الأولى ، على علاقاتهم بوسائل الانتاج : وأهمها الأرض الزراعية ... رأينا كيف أوصى اللورد دوفرين خيرا بكبار الملاك في مصر الذين — وإن كانت امتيازاتهم بما لا يرغب فيه كل فيلسوف كما يقول دوفرين نفسه — تجب رعاية حقوقهم فهي ميراث الماضي ، وثمرة لجذور بعيدة الغور في المجتمع المصري — ... والطريقة المثلى للحفاظ على امتيازاتهم ، تكون أولا في تنمية أرباحهم ، بحيث تظل سائرة يدا بيد مع تنمية إنتاجية مصر ، ولا حرج أبداً إذا هي سبقت قليلا .. وتكون ثانيا بايجاد التوازن والتناسق بين طبقات المجتمع فلا يسمح لطبقة أن تتجاوز في قوتها الحدود المرسومة لها ، فتخل ميزان المجتمع ؛ فالفلاحون مظلومون حقاً ، وبائسون حقاً ، وشقاؤهم يباد للعيان ، ووظيفة المصلح الكرومرى ، أن يمد اليهم يد الإخاء والمعونة ، وان يساعدهم ، ويضفي عليهم حقوقا لم تكن مباحة لهم من قبل ، ولكن ليس معنى هذا أن يدفع المصلحون الكرومريون ، بطبقة الفلاحين (من حماة الفقر والجوع) إلى قمة السلم الاجتماعى ، لا ولا يدفعون بهم إلى وسطه ...

وهذا ، التوازن ، خطة ورقية ، ! يحتمل جنهاً أن تجيد الأقلام رسمها ، ويحتمل جدا أن تفتن الألسنة في صياغتها ولكن لا يمكن أن ينفذها الواقع ... وسنرى كيف خرجت طبقات المجتمع في تطورها ، عن الحدود التي رسمها لها

(١) كلام كرومر في تقريره سنة ١٩٠١ وفى سنة ١٩٠٣ عن اضراب العمال

« المصلحون الإلهيون » ، وكيف سارت كل في طريقها الذي رسمته ، وضعيتها ، ودعته مصالحها ، وهي إذ يتقدم بها الطريق خطوة خطوة ، تبرز متناقضاتها مع الطبقات الأخرى تناقضا تناقضا ، فلا تنتهى إلى غايتها في هدوء الفلاسفة « وميزان الأوهام » ...

وهذا التوازن الموهوم يحطمه الإصلاح الكرومرى ذاته ... ويسوى بدلا منه — بطريقة غير مباشرة — تخلخلا واضطرابا ... جاء كبار الملاك في ظل الإصلاح الكرومرى ربح كثير من انتاج القطن ، من ارتفاع سعر المحصولات الزراعية ، من ارتفاع ايجار الاطيان ومن تنظيم دفع الضرائب الخ

ولكن جاء الاصلاح في الجانب المقبل من المجتمع — في الطبقات الشعبية — بفقر وبؤس ، زاد في انقلاب عدد متزايد من صغار الملاك والمستأجرين إلى عمال زراعيين . وتدل إحصائية سنة ١٩٠٧ على أن ٤٠.٣٦٪ من مجموع المشتغلين بالزراعة مستأجرون و ٣٦.٣٪ منهم عمال زراعيون — وليس من شك في أن « ذوبان فئة الملاك الصغار » في العمال الزراعيين والمستأجرين ، لا يبشر الكرومرين بخير — لأنه ضد « التوازن والانسجام في المجتمع » ، ولذا لم يغب عن بالهم أن يتداركوا الخطر بل إن رائدهم اللورد دوفرين — قد أوصى خيرا بطبقة الملاك الصغار ... وحاول كرومر ، ومن بعده غورست وكتشتر ، تحقيق وصاية دوفرين — والتعليل سهل — فالإبقاء على هذه الطبقة وتنشيطها ، فضلا عن أنه يخلق سوقا رحيبة لاستهلاك المصنوعات البريطانية ، يضمن نجاح سياسة التوازن بين طبقات المجتمع ... ذلك بأنه لو ترك المجتمع المصرى يتطور بغير أن يدق الاستعمار في أوصاله نهجا خاصا تنسجم به قوة وكيان كل طبقة ، إذن لذابت طبقة صغار الملاك ، تحت ضغط ارتفاع مستوى المعيشة ، وتحت ضغط الاستغلال العاتى الذى أشعله المليون هيات وأفرادا ، ولكنها ، إذا أبقى عليها ، ودعمت أواصرها ، لكانت قوة جدية تعوق الكفاح في المجتمع. وهذا مفلسف سياسة

الاصلاح الجديدة — لورد كرومر — يقول في صفحة ٥٦٤ من كتابه مصر الحديثة ، إن أحسن طريقة لتأجيل الكفاح ، وبالمثل لبيع تركزه ، إنما هي في تجنب اتخاذ أى قانون يرمى إلى القضاء على الملكيات الصغيرة ، ناهيك بما في تدعيم هذه الطبقة من تقوية لأرباح المستغلين ذلك بأنها الطبقة الضخمة المكونة من صغار الملاك وعائلاتهم ، وهم الجزء القوى المنسجم في كيان الأمة . بل ولعلها أكثر عناصرها إنتاجاً وثباتاً ، (١) وقد يظن أن في تشجيع الملكية الصغيرة أضراراً بالملاك الكبار ، ولا أجد ، أطف ، من رد كرومر في صفحة ٥٦٤ من كتابه مصر الحديثة من أنه ، نظراً لعدم وجود ضغط عظيم في كثافة السكان فإن إيجارات الأفيان لم تصل إلى حد إثارة المستأجرين ضد الملاك ، وأيضاً كلما زادت رقعة الأرض المستصلحة ، وقلت الأرض غير المزروعة كلما كان الخطر أقل ما يمكن ، في أن تقوم عقبات كبيرة بين الملاك والمستأجرين كما حدث في البلاد الأخرى مثل الهند وإيرانده ، لا أجد أطف منه لأنه ، لم يتم بالمغالطات فليس من الحق أن المستأجرين كانوا في وئام مع الملاك . أو قل ليس من الحق أن الملاك كانوا مطمئنين إلى مهادنة المستأجرين لهم — وحسب اللورد كرومر دليلاً على مغالطته أن قال أحد خلفائه لورد كيتشنر في تقريره سنة ١٩١٢ :

« اعترض البعض (ومن المحتمل جداً عندى (٢) أن يكون المقترضون هم كبار الملاك) بأن زيادة عدد المالكين من الفلاحين يخفض إيجارات أرض كبار أصحاب الأفيان الواسعة ولكننا إذا نظرنا إلى عدد الأهالي ومساحة الأرض التي تعتبر صالحة للزراعة بعدما تم أعمال الصرف والرى لعلنا أنه لا بد من مضي سنوات كثيرة قبل أن يتأثر بها الإيجار الحالي وهو من ١٢ إلى ١٨ جنيه للفدان في العام ، ... »

(١) صفحة ١٦٢ من كتاب تطور مصر الاقتصادي لكراوتشلي

(٢) المؤلف

كثشراً أكثر سطحية من كرومر - وأكثر صراحة منه - ولكنها متفقان في أعماق قلوبهما ، على أن الوثام والاتزان ، بين عناصر المجتمع ، ليس حتماً أبدياً ... أنهما يريان ، أو لعلهما يحسان على الأقل ، أن مصالح الفئات المختلفة تتضارب ومع هذا فهما يغالطان ويكبران

وواضح لمن يدرس تقارير اللوردين عن مصر ، أن كرومر أعمق احساساً ووعياً بمهمة المصلح البريطاني في مصر وأضخم فهماً لماجريات الأمور ولذا فهو في الوقت الذي يقول فيه بملء صوته إنه صديق أصحاب الجلايب وفي الوقت الذي يشجع فيه فئة صغار الملاك ، نجده لا ينسى كبار الملاك ... يقول في تقريره سنة ١٩٠٣ - مفصلاً جانباً من العلاقة بين الملاك والمستأجرين : « ولما كان ازدحام السكان آخذاً في الازدياد فليس بعيداً أن يوجه الاهتمام إلى وضع قوانين تضمن حقوق المؤجر والمستأجر لكي تدور على محور قانوني فإذا ينبغي أن تكون سياسة الحكومة على وجه الإجمال في أحوال كهذه وبالنظر إلى المصاعب التي يمكن أن تحول في المستقبل دون إجراء هذه الأمور في ظني أن الجواب الأول عن هذا السؤال واضح كل وضوح فكل ما يمكن القيام به يجب أن يقع لصيانة صغار المالكين وتكثير عددهم من غير أن يعطوا حقوقاً ليست لغيرهم »

ويحق لنا أن نفصل بعض الشيء الصلة بين تنشيط صغار الملاك ، وتنشيط استثمار المال الأجنبي في مصر - « كانت سياسة الحكومة المصرية موجهة إلى تأييد الملاك الصغار وتسهيل السبل على الأوروبيين لاستغلال أموالهم باقتناء الأطنان ولكن من غير أن تعمل عملاً من شأنه إحلال الأوروبيين محل الملاك الوطنيين ، (١) »

هذه السياسة تربط بشكل غير مباشر - وإن كان ظاهراً - بين تأييد الملاك الصغار وتأييد المال الأجنبي وتربط بين تأييد المال الأجنبي وعدم إحلال الأوروبيين محل المصريين المالكين للأرض . وفي كلمة واحدة تربط بين

الالقاء على المصريين مالكيين للأرض ، منتجين فيها ، وبين استغلال المال الأجنبي لها ولهم ... وهذا جانب آخر من السياسة الكرومرية التي تجهد نفسها لتبقى الأمور في حدود التوازن وذلك بإبقاء ملاك الأرض الوطنيين في أرضهم ، وعدم اخراجهم منها لأن ذلك « لن يحدث إلا بان ينزل كارثة على الممولين الأجانب والحكومة والمجتمع المصري » كما يقول دوفرن ، ولكنها في نفس الوقت لا تألو جهداً في مساعدة الشركات والبنوك الأجنبية ، على استغلال الأرض بواسطة مالكيها الأصليين الذين أخذوا ينقلبون إلى اجراء .

فشلت هذه السياسة الإصلاحية الكرومرية ، المبنية على إثراء الأرض في محاولتها حفظ التوازن بين طبقات المجتمع ، ولا أدري كيف فات اللورد الذكي ، أنه ليس صانع المجتمع ، ولو كانه ، فإنه ليس صانع التيارات العالمية الاقتصادية والسياسية .. كيف فاته أن المجتمع في تطوره ، يقلب السياسات الورقية ، رأساً على عقب . وأنه يسير في طريقه إلى نهايته وأن المجتمع المصري لابد متطور رغم أنف المعرقلين .

فشلت السياسة الكرومرية في أن تبقى على ميزان أمراء الأرض ، وأن توجل - في ذات الوقت - التناقض الطبيعي .. وأن تعوق الكفاح الاجتماعي بتنشيط طبقة صغار الملاك . فشلت السياسة الكرومرية ، لأن الملاكيات الكبرى كان يضطرد تركها في أيد أقل فأقل ، وكانت رقعتها تزيد في حين أن الملكية الصغيرة يقل اتساعها في المتوسط ، وكلما كثر عدد الملاك الصغار انخفض مستوى معيشة طبقة الملاك الصغار وسهل ذوبانهم في الطبقة العمالية الزراعية وهذا أخوف ما كان يخاف اللورد .. لأنه فشل في تنشيط سوق الاستهلاك ولأنه معول يحطم التوازن الطبقي .

أورد كراوتشلي في صفحة ١٦٢ من كتابه تطور مصر الاقتصادي الإحصائية التالية : كان الملاك الكبار في سنة ١٩٠٠ - (١١٩٢٩) شخصاً يملكون (٢٣٤٣٥٧٣) فداناً فأصبح عددهم في سنة ١٩١٣ (١٢٥٥٨) شخصاً يملكون (٢٤٢٠٥٥٨) فداناً وكان الملاك الصغار في سنة ١٩٠٠

(٧٦١٣٣٧) شخصا ، يملكون (١١١٣٤١١) فداناً فأصبح عددهم في سنة ١٩١٣ (١١١٣٤١١٥٨) شخصا ، يملكون (١٤١٨٩٥٩) فداناً) والذي يدرس بقية الإحصائية يجد أن فئة متوسطى الملاك ، تدوب في الطبقة العليا غالباً .

وتنطوى أجزاء منها في طبقة صغار الملاك ويلاحظ أن متوسطاً يملكه المالك الصغير انخفض من حوالى ١٥ فدان سنة ١٩٠٠ إلى حوالى فدان سنة ١٩١٣ في حين أن متوسط ما يملكه المالك الكبير زاد من حوالى ١٨٧٥ فدان سنة ١٩٠٠ إلى حوالى ٢٠٠ فدان سنة ١٩١٣ ...

وهكذا يزيد الملاك ثراء .. ، فلا تبقى ميزاتهم كما كانت ، ويتضائل نصيب الملاك الصغير ، فلا تصل ميزاتهم إلى ما (يحلم به) أصدقاؤهم الكروميون .. زد على هذا أن بؤس صغار الملاك ، بل الطبقات الشعبية جميعاً ، يتزايد ارتفاع الأسعار ، وزيادة عدد السكان ، ولضغط الاستغلال الرأس مالى الاجنبى ..

فشلت سياسة اللورد إذن ، أمام التطور الاقتصادى الداخلى متفاعلاً مع تطور المجتمع .. وفشلت بالمثل ازاء تطور الاقتصاد العالمى ، فالأموال الأجنبية تدفق على مصر ، والبنوك تنشأ ، والشركات .. وللورد مطلق الحرية فى أن يحلم بأن يسلم المصريون المالكون من شرها ، ولسكنها برغم تمنيات اللورد المشكورة — تظفر بنصيب الأسد فيقع في يدها ٦٠ ٪ من الأرض المصرية رهناً أو امتلاً كاقتردهم آمال اللورد فى أن تنجو الأرض الطيبة المصرية من حبال المالين . تطورت طبقة كبار الملاك إلى حيث لم يكن مرسوماً لها فى سياسة كرومى الورقية ، وكذلك فعلت طبقات صغار الملاك .. فتأرجح قب المجتمع ولكن تبلور فى كيان المجتمع المصرى ، ولیدان جديدان ، هما أقتل على توازن الورقى الكرومى من سابقتيهما .. تلك هى البورجوازية المصرية ، والطبقة العاملة المصرية . تعاونت سياسة إثراء الأرض ، وزراعة القطن ، والنشاط المالى والتجارى فى مصر على خلق ثمرة جديدة ، هى الطبقة البرجوازية المصرية ، كانت جرائمها الوليدة مبطونة فى النشاط التجارى والمالى فى مصر قبيل الاحتلال ،

ولكنها خلقت عناصرها الأولى ، في ظل الفترة الكروميرية ، الفترة التي نشطت فيها الرأس مالية المالية في مصر . يدلنا على بزوغها نمو عدد التجار الوطنيين والمقاولين الوطنيين ، الذين أخذت مقاولات حفر الترع والرى تنتقل إليهم شيئا فشيئا كما يقول كرومر ... ثم أن ارتفاع سعر المحصولات الزراعية وارتفاع دخل أمراء الأرض ، أوجد فائضا يستثمر في الأعمال المالية والتجارية : قد لاحظ كرومر أن ارتفاع أسعار الأرض هذا الارتفاع العظيم هو الذي جعل الملاك يستثمرون أموالهم في الشركات التي تنشأ على اختلاف أنواعها ، وحرى بنا أن نلاحظ أن البورجوازية المصرية ، متشابكة الكيان منذ البداية الأولى ، بطبقة أمراء الأرض ، وإن جانباً عظيماً منها متداخل المصالح — منذ ولادتها — بالاحتلال .

نرى بوادر الرأس مالية المصرية في محاولات إقامة الغابريقات القطنية أوائل هذا القرن ، وفي نشاط بعض كبار الملاك والتجار في استثمار رؤوس أموالهم في الشركات ، وهذا كرومر يحس الطعنة الموشكة فيحذر الدافعين بها .. يحس خطر الطبقة الجديدة البورجوازية على الاستغلال الاجنبي ، فيحاول خنق عناصرها الوليدة .. ولكنه يفشل بالطبع .. يكتب في تقريره سنة ١٩٠١ قائلا : أما فيما يخص أصحاب الأسهم من المصريين فاني أغتم هذه الفرصة لتكرار التحذير الذي صدرته غير مرة لاسيما في تقريرى سنة ١٨٩٩ (مصر عدد ١ — سنة ١٩٠٠ صفحة ٣٢) حيث قلت إن الذين يضيعون أموالهم في الشركات يحسن بهم أن يتبصروا ويبحثوا بأنفسهم عن نفع كل أمر يعرض عليهم ويستشيروا أولى المعرفة والدراية من أصدقائهم سواء كان الذين يعرضونهم أوروبيين أو وطنيين ،

بدأت البورجوازية المحلية ، بدأت إحدى قوات مقاومة الاستعمار ، الذي حملها في بطنه ، وغداها من كيانها وإليك مثلاً على اضطراب نمو الرأس مالية المحلية .

كانت قيمة الدين المصرى فى سنة ١٨٨٤ . . . (٩٤٧٣٢٢٠٠٠ جنيه)
وقيمة ما كان فى الخارج من سنداته . . . (٩٠٣٩٤٣٠٠٠ د)
أى أن قيمة ما يوجد منه فى مصر كانت . . . (٣٧٨٨٩٠٠٠ د)
فصارت قيمة الدين فى سنة ١٩٠٧ . . . (٩٥٧٨٣٣٠٠٠ د)
قيمة ما يملكه حملة سنداته خارج مصر . . . (٨٦٧٢٥٠٠٠ د)
أى أن قيمة ما يملكه حملة سنداته فى مصر . . . (٩٠٧٧٣٠٠٠ د)

كان ميلاد العناصر الأولى فى ظل الاحتلال ، وقد انتعشت هذه العناصر كثيرا أثناء الحرب العالمية وأبدت من المواقف السياسية والاجتماعية ، عقب الحرب ، قوة جديدة : فى سنة ١٩٢٤ أصبح أكثر من نصف الدين المصرى مملوكا لأناس ساكنين فى مصر ، ثم أقيم اتحاد الصناعات المصرية فى سنة ١٩٢٧ وأصدر قانون الشركات ملزما بأن يكون لكل شركة عضوان مصريان على الأقل فى مجلس إدارتها ، وقدر محدود من رأس مالها فى أيد مصرية . ويظهر وجودها فى إصدار قوانين سنة ١٩٣٥ التى تعنى بعض المصنوعات المصرية من الضرائب وأيضا فى منح امتيازات خاصة للجمعيات التعاونية الخالصة وذلك بمقتضى قوانين سنة ١٩٢٧ .. وقد اخترت بعض ما صدر عنها فى فترة ما بين الحربين ، لأخلص إلى أن عناصرها الأولى قبل الحرب العظمى الأولى ، لم تكن طفلة تافهة ، بل كانت مبتدئة فى قوة ، وسائرة إلى الأمام فى نشاط حتى أن تناقضاتها الداخلية بدأت تظهر فى هذه الفترة المبكرة ، فثلا عندما أقيمت حلقات القطن ، لتنظيم البيع والشراء ، كان هذا مكسبا لكبار التجار ، وكان خسارة لصغارهم ، وأترك ككتشر يقص بقية الحوادث ، صادف هذا المشروع مقاومة شديدة من صغار التجار ومن القباينة واعتصب صغار التجار فى بعض الأماكن على الامتناع عن دخول الحلقات ومشتري القطن الذى مربها ولكن جاءت رسائل من كبار التجار تدل على أن التجارا الأمراء رحبوا بهذا المشروع ولأنه مهد السيل وساعد جماعة من ممثلى أكبر تجار

القطن في البلاد مساعدة فعلية تستحق الذكر (١) بل إنه في الوقت الذي أخذت فيه العناصر الأولى للبورجوازية المصرية تتحرك وتنشط، لتشغيل مالها في الشركات ، وتحاول إقامة مصانع القطن ، وتواجه مقاومة الرأسمالية الأجنبية ؛ في هذا الوقت بدأت الطبقة العمالية ، تعبر عن وجودها في القيام بإضرابات ، وإنشاء النقابات : أضرب لفافو السجاير في سنة ١٩٠١ وفي سنة ١٩٠٣ ، واشترك في تنظيم الاعتصاب عمال يونانيون ، وكانت هذه أول مرة تضرب فيها فئة من المجتمع المصري ، تريد أن تحسن أحوالها المادية - قال كرومر في تقريره سنة ١٩٠٣ ، اعتصب في الشتاء الماضي لفافو السجاير في العاصمة ، اعتصاباً شبيهاً بالاعتصابات التي أشرت إليها في تقريرى عن سنة ١٩٠١ وكان عمل الحكومة مقصوراً على حفظ النظام وحماية غير المعتصبين ،

وفي تقرير سنة ١٩٠١ قال : حدث مؤخراً عدة اعتصابات في القاهرة وقد رفع إلى لفافو السجاير كتاباً في شهر ديسمبر فأجبت عليه جواباً أعربت فيه عن النصيحة التي رأيت من واجبي أن أقدمها للحكومة المصرية فقلت :

أولاً - عندى أن الحكومة تلزم جانب الحياد في المسائل المختصة بأرباب العمل والعمال وتتركهم يتولونها بأنفسهم بشرط عدم إضرارهم بقوانين البلاد. ثانياً - يجب المحافظة على الراحة العمومية بأى وجه كان ولكن لا يجوز الاستعانة بالقوة إلا عند ميسر الحاجة ولست أرتاب في أن الحكومة المصرية إذا اتبعت هذه السياسة في المسائل المتعلقة بحقوق الإبعاد إلى خارج القطر المصرى رأت من جميع قناصل الدول مساعدة تامة على إنفاذ ذلك .

ثالثاً - يجب على الحكومة أن تبذل كل ماتستطيعه لمنع كل عمل غير قانونى يقصده به مس حرية كل عامل أو فريق من العمال وقد حدث مرة ما أوجست منه بعض الخوف على الراحة العمومية ، لكن لحسن الحظ زال في الحال بالوسائط الفعالة التي اتخذتها الحكومة بالاتفاق مع حضرة قنصل اليونان

(١) صفحة ٤٨ من تقرير كثندر سنة ١٩١٢

الجنرال الذى أظهر فى هذا الأمر مساعدة صادقة تستحق الذكر وبعض اليونان الذى أبدوا تشويشا أبعثوا إلى خارج القطر ... ،
حاول اللورد كرومر هذه المرة أيضا أن يوجد الانسجام بين العمال وأصحاب الأعمال ولكنه - مع الأسف بالطبع - قد اضطر إلى التدخل فى مصلحة أصحاب الأعمال .. حقا إنه دعا الحكومة أن تقف على الحياد - ولكن الذى حدث هو أنه قضى على منظمى حركة الاعتصاب، وطرده اليونانيين المشتركين فى الإضراب .. وشرد بعض المصريين الآخرين - وهكذا نفذ الحياد المطلوب بالدقة والامانة المطلوبتين!

كان حتما مقضيا أن لا يقوم السلام والوثام والإخاء إلى آخر هذا المتاع اليونانى الذى حاول كرومر أن يفهمنا إياه فى كتبه وكلامه وتقاريره .. كان حتما أن تظهر المتناقضات بين عناصر المجتمع المصرى ، كلما زاد نضجها وكان حتما مقضيا أيضا أن يتشعب المجتمع إلى أكثر من ملاك كبار وصغار فيسعى بورجوازيين وعمالا .. وأن تتطور القوى الوطنية فى مصر تبعا لذلك ، إلى نطاق آذى اللورد كرومر كثيرا ، بل قضى عليه ، وهدم سياسته ، وأن يوجد التطور الاقتصادى والاجتماعى وعيا سياسيا وطنيا .. أن يفيق المصريون وأن يفتحوا عيونهم على الإصلاح الكرومرى ، فلا يتركونه يمر فى وئام ، لا تقف ألسنتهم منه موقفا هينا كيبسا ، ولا تقف عنده أحلامهم ، ولا ترتبط بحدوده آمالهم .. كان حتما أن يكون من المجتمع المصرى ، واضطراب البؤس والشقاء ، وأن يكون من الآراء والأفكار الجديدة والمتحررة ، مزيجا يطور وجدان الوطنيين فإذا الكلمة الفاصلة فى سياسة الإصلاح الكرومرى ، ليست كلمته المنمقة ولا كلمتى المخلصة وإنما هى فى تطور المجتمع المصرى ، وفى هذه الحركة الوطنية المباركة. وفى تطور التيارات السياسية والاجتماعية العالمية

« إلى الحد الذي تكافح فيه بورجوازية بلد مظلوم البورجوازية الغالمة نحن معها دائما -ومعها في كل حالة ، ومعها بتصميم أكثر من أى أحد سوانا لأتنا أصل أعداء الظلم وأعداء . وإلى الحد الذي تعمل فيه بورجوازية بلد مظلوم لصالح وطنيتها البورجوازية نحن نندمها »

نقيض الاستعمار

وضحت المتناقضات في المجتمع المصري ، وفي العلاقة بين بعض عناصره ، والرأسمالية الاستعمارية ، ووضح أن الرشوة الكبيرة التي أراد أن يلقي بها كرومر في أفواه الناحين والطامعين ، لم تكن الضمان الأبدى لنجاح سياسته . ووضح أن سياسة إثارة الأرض ، تعنى عمليا افقار العقول — لم يكن بد ، أن تستوى الحركة الوطنية في شكل جديد ينمى أن المؤامرة الرأسمالية قد أسرفت في استغلال الفلاح والطبقات الشعبية ، إلى الدرجة التي جعلت مجلس شورى القوانين وهو الخجول المتردد يثبت في مضبطته سنة ١٨٩٤ :

« إن حالة الأمة المصرية سائرة في طريق الفقر وعسر الحال وهذا يزيد على مر الأيام وتوالى الأعوام ويبان هذا أن الديون الخصوصية المسجلة في سجلات المحاكم بلغت في المدة بين ١٨٧٦ — ١٨٨١ حوالي ١٢ مليون جنيه ، فإذا هي تصبح سنة ١٨٩١ حوالي عشرين مليونا ، والاطيان المرهونة مليون فدان وثلاث ولاشك أن هذه الحالة لو دامت لم تمض سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين وتصبح الأراضي المصرية ومعظمها مرهونة ويصبح الأهالي أجراء يعملون لدائنهم فيما كانوا يملكون ،

وينمى أيضا كما يقول الرافعي ، أن الطبقة الكبيرة من الفلاحين والعمال وهم غالبية الشعب قد ساءت حالهم في عهد الاحتلال والاحتلال هو المسئول عن انتشار الجهل والامية بينهم طوال أربعين سنة ونيف ،

ينمى ازدياد البؤس بين الطبقات الشعبية ، وازدياد حجم الطبقة العمالية

بانقلاب عدد من ضغار الملاك الزراعيين ، والمستأجرين الصغار إلى عمال زراعيين ، وبإنجاد بعض الصناعات ، كالسجائر والسكر وصناعات النقل ، أى ينمىها تطور الطبقة المالية حجما واشتداد يؤسها الذى ينعش وعيها كثيرا . وينمىها بشكل قوى التناقض بين مصلحة فريق من كبار الملاك للأرض ، وبين مصلحة الرأسماليين الاجانب ، الذين وقعت فى أيديهم أراض زراعية كثيرة والطامحين فى التسلط على أكبر قدر ممكن منها . ويشعلها فى حدود ضيقة — طبقة البورجوازيين المحليين المصريين منهم والاجانب ، الذين لمسوا كيف يضيق الاحتلال عليهم الخناق ، كيف يحاربهم إذا هموا بإنشاء المصانع وكيف يمهّد للمال البريطانى ويعاونه معاونة تامة ، ويشترك فى إذكائها بعض المثقلين والمثقفين ، وهؤلاء يقول عنهم سيرالدون غورست فى ٢٧ مارس سنة ١٠٩٠ م من بين الطبقات الاكثر تربية طبقة قليلة العدد ولكنها تزداد على مر الايام — وهذه الطبقة تهتم بكل ما يتعلق بحكومة البلاد وإدارتها وهى تأمل بحق أن تعاون فى تقريب ذلك اليوم الذى تستطيع فيه مصر أن تحكم نفسها دون مساعدة خارجية .

على أن طبقات المجتمع المصرى وقناته المختلفة ، تذبذب دورها الكفاحى وتذبذبت علاقاتها بالاحتلال ، بمقدار إيمانها ووعيا القومى ، العميق الترابط بوجودها الاجتماعى — فالجمعية التشريعية ، ومجلس شورى القوانين مثلا ، بطبيعة تكوينهما من الاعيان ، لم يسيرا فى طريق الكفاج قدما — وإن كانا قد أديا دورا غير منكور ، وقاما بحركة جزئية مشكورة .. كانت حركة المجلسين تأتى متأخرة ، أو تجىء مبتسرة ، وكانت دائما تأتى تحت ضغط الاندفاعات الشعبية الاعم مدى والأغنى غورا ، ذلك الضغط المتمثل فى حركة الوطنيين .. وكان موقف اللورد كرومر منهما ، موقف الراغب فى بقاءهما على حالهما ، من حيث التكوين والسلطات ، المطمئن إلى أنهما دميّتان ، إن اجادتا الإلحاح أحيانا ، فلا يجيدان الكفاج الجدى أبدا .. واللورد متأرجح تتجاذبه سياسة إجراء الامور فى

نطاق الوثام والتوازن ، وتدفعه من الناحية الاخرى موجة المقاومة الوطنية فيكتب في تقريره سنة ١٩٠٥ متحدثا عن المجلسين ، وما حولها ، وأما مستقبل المجلسين فيتوقف أكثره على تصرف أعضائهما إذ لا مشاحة في أن أفعل الوسائط التي تضمن توسيع سلطتهم في المستقبل هي إقناع الحكومة والامة على مر الايام بأنهم يستعملون ما لهم من السلطة بالعقل والحكمة ولكن لا حاجة الى الآن إلى اطلاق عنان القلم في هذا الميدان وإنما أقول شيئا عن النظام الذي تساس به مصر اليوم قاصدا بذلك إفادة القراء من الانجليز أكثر من إفادة القراء من المصريين فيني كثيرا ما أسمع الناس يعيبون هذا النظام بأنه استبدادي مقرون بارادة الخير والحسن فين كان المراد من هذا الوصف أنه ليس في مصر مجالس نياية مدنية على مثال ما في بعض البلدان الاوروبية فهو وصف صحيح ، وإن كان المراد بالاستبداد عدم المراقبة على المستبد المزعوم فذلك بعيد عن الصحة بمراحل وان يكن اختصاص وكيل الحكومة البريطانية في مصر غير معين بالتدقيق ومحاولة تعيينه لا تضيع غير الضرر — ولست أنكر أن اختصاصه واسع ودائرة سلطته عظيمة ، . كرومر لا يرغب في تغيير المجلسين إلى هيئة نياية ، لأنه يخاف على مستقبل البلاد منها ويخاف على الوقيها ويخشى الديموقراطية التي لم تنهأ لها مصر بعد. يقول هذا في تقاريره ، بينما اللواء يحمل في ٩ مارس سنة ١٩٠٤ كلة الوطنيين المجلجلة ، يرسلها مصطفى كامل ، ليس للاحتلال مصلحة في إيجاد مجلس نياي لهذه البلاد ، ولكن صوت الامة يعلو على صوته إذا تمسكت به ودعت إليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأي والفكر والثبات التي هي أكبر القوى الفعالة في حياة الامم . فاما هي تخطو بالوصول إليه أكبر خطوة في طريق الاستقلال ،

الوطنيون لا يعجبهم المجلسان القائمان ويدعون إلى برلمان حق ، لا إلى ديمتين ناظقتين ، ذلك بأن المجلس معتدل هادي في لهجته ، خجول حيي في أغلب مواقفه ، والموضوع الذي يهم المجلس خصوصا هو الميزانية السنوية فقد أرسل تقريراً مطولا إلى الحكومة عن ميزانية السنة الجارية أشار فيه إلى إلغاء ضريبة النخيل

وعوائد الملاحه في النيل وبزيادة المصروف وخصوصا مصروف الحفانية والمعارف العمومية وأقام أعضاؤه الأدلة على صحة ما أشاروا به بعبارة معتدلة ، (١)

ومجلس شورى النواب لم يكن فى طوقه ، وهو الممثل جزئيا للأعيان ، والمعين معظمه بواسطة الحكومة ، أن يقف موقفاً صلباً من تصرفاتها — فما يبدى معارضة أو ملاحظة عليه بعض الشيء حتى ينكس على عقبيه ... وزاد فى تردده وانكاشه عقد الاتفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا فقد هيم له — ولكثيرين غيره من المترددين أن الاحتلال سوف تثبت دعائمه إلى الأبد... المجلس يتذبذب ويحجن ومصطفى كامل يناديه « إن أعضاء المجلس لم يسمعوا الأمة والعالم كله ذلك الصوت المحبوب ، صوت المطالبة بأعز ما تريد البلاد ألا وهو الاستقلال ... إنكم يا حضرات الأعضاء طلبتم هذا الطلب الغالى مرتين . وحسبتم أن الإشارة تكفى وكأنكم نسيتم أن الإلحاح فى الحق ليس بعييب . . . وإذا وقعت حادثة دنشواى ، التهمت الأقلام بالاحتجاج ، وقاضت بالألم ، ومجلس شورى القوانين لم يحتج ولم يتحرك — وكأنه يعيش فى كوكب غير الدنيا التى توجد عليها مصر .

وأما الطبقة العليا ، فنقسمة فى موقفها حيال الاحتلال إلى أقسام — فبعضها ما وصفه كرومر بقوله « إن شيخ البلد ، مثله مثل الباشا والعالم يحس غيرة الدفاع عن النفس تثار بنشاط المصلح الانجليزى ، يحس أن مكانه الممتاز سيتأثر ، (٢) ويقول أيضاً « باستثناء القليل ، كانت هذه الطبقة معادية للانجليز فى بداية الاحتلال ولقد رأينا أمراء الأرض يقاومون السيطرة الأجنبية أواخر عهد اسماعيل ، وكثير منهم يؤيدون الحركة العرايية ، ثم يبدون امتعاضاً من الاحتلال البريطانى ولكنهم ما يلبثون أن يجدوا أن مصالحهم فى ازدهار فى ظل الاحتلال . وإن مشروعات الانشاء والتعمير قد أفادتهم بالدرجة

(١) صفحة ١٧ من تقرير كرومر سنة ١٩٠٣ (ترجمة المقطم)

(٢) صفحة ١٢١ من كتاب مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية — لعبد الرحمن الرامى

الأولى. ولقد مثلهم مجلس شورى النواب في فترة ما قبل طغيان الحركة تمثيلاً صادقاً، وفريق منهم مخلص للحركة الوطنية يؤيدها، وفريق آخر معتدل، يمالئ الاحتلال ويداهنه، وكأني بلسان هذا الفريق الأخير لا يقول شيئاً أكثر تمثيلاً لماهيته كلمة رئيس نظار مصر التي دمجها عن يمثل الاحتلال وألقاها — في غير حياء — في حضرة الخديو السابق :

« جناب المحتشم اللورد كرومر اعتذر اليوم عن الحضور في هذا الحفل لتغيبه عن مصر؟ كل يعلم ما له من المقام الأرفع والنفوذ الشامل في هذه البلاد، وبالأخص ما له من اليد الطولى في كل ما به مساس بالمصالح والمنافع العمومية فهذه اليد الفعالة قد شملتنا وهي التي كانت لنا معواناً. أثر الاتفاق الودى تأثيراً كبيراً في هذه الفئة من الطبقة العليا، ولكنهم كانوا سائرون بالفعل في طريق الممالة والتهاون — سائرون إلى تكوين حزب المعتدلين الذي سمي فيما بعد حزب اليمين .

هم يقفون هذا الموقف، ومصطفى كامل يكتب إلى أخيه على بك كامل عقب حادثة فاشودة التي فضحت تخاذل فرنسا أمام الإنجليز والتي أعقبها أن جنح معظم رجالات مصر إلى الولاء للاحتلال :

« إن الأحوال السياسية سيئة للغاية بعد مسألة فاشودة وقد أظهر بعض الكبراء الجبن وكادوا يخونون بلاداً أحسنت اليهم بما لا يحلم به غيرهم؛ ولكنني ثابت على خطي حتى المات لأن اعتقادي أن ثمر الدفاع وإن لم يجنّه المدافع الأول أو الثاني فلسوف يجنيه مصرى على الدوام ،

وأما موقف الخديو عباس الثاني فكان أول الأمر في الجانب غير الاحتلال — ثم عاد فأصبح مع النينيين — يقول كرومر في كتابه عباس الثاني صفحة ٢٨-٢٩ « كنت أتلو تقارير السر آرثر هاردينج وتلغرافاته التي أرسلها في غيابه. وقد كتب في ١٣ أكتوبر يقول « إن ميل السراي هو الآن ما يسميه الخديوى « مصرياً ،... » وكتب سير آلدن أن

رياض باشا قال في سياق الحديث إن سلوك الخديو قد رفعه في أعين الشعب وأكسبه احتراماً عاماً وإن جميع المصريين الآن في جانبه، (١) وكان عباس الثاني جديراً لموقعه إذ ذاك، بتأييد الشعب، ولكن تغير موقف عباس بعد حادثة فاشودة والاتفاق الودي، بالشكل الذي تغير به موقف جزء غير قليل من الطبقة العليا، كتب مصطفى كامل في رسالة إلى مدام جوليت آدم يصف هذا التغير: «أدبث اليك مع هذا بمقالة تفصح عن شعوري والشعور القومي نحو سياسة الخديو في لندن — تلك السياسة التي آلمتنا كثيراً وما ذلك إلا نتيجة فاشودة» ... يقول الراجعي بك في صفحة ٣٣٣ من كتابه (مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية): «ولما استقال اللورد كرومر في أبريل سنة ١٩٠٧ وخلفه سير الدون غورست اشتد انحياز الخديو إلى السياسة البريطانية وظهر هذا التحول في حديث مع المستر ديسي الذي نشرته جريدة ديلي تلغراف في مايو سنة ١٩٠٧ إذ نرى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال وذكر اللورد كرومر بالخير وصرح بأن المعتمد البريطاني لا يستطيع حكم مصر وحده، وأنه مستعد للتعاون معه، وأنه لا فائدة البصريين من استبدال احتلال باحتلال وإن الاحتلال البريطاني أفضل من أى احتلال آخر ... II»

رد مصطفى كامل على موقف الخديو بقوله «مما يجب علينا إعلانه والجمهور به أمام الملأ كله أن تصريحات الجناب العالي لا تفيدنا بأى حال من الأحوال — لأن مركز سموه غير مركزنا؛ على أن كل مصرى صادق الوطنية لا يقبل إطلاقاً أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديو بمفرده أو بيد المعتمد البريطاني، أو بيد الاثنين معاً، بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن بيد النابغين والصادقين من أبنائه وأن تكون نظمات الحكومة دستورية نياية. وقد قلنا مراراً إن سمو الأمير بعيد عن الحركة الوطنية وإن المجاهدين ضد الاحتلال مستقلون عن سموه كل الاستقلال»

(١) صفحة ٤٤-٤٥ من كتاب عباس الثاني لكرومر

ينست رجالا مصر الكبار أو كادت . وبقى الشعب تزيد قوته ،
ويضطرم وعيه ، ووضح له ان العلاقات القائمة بين الاحتلال من جانب
وبعض المصريين من جانب تمنع هؤلاء البعض من أن يقفوا في صفه ، ووضح له
أيضاً أن فرنسا وهي التي رجوا مساعداتها قد خانتهم ، لحاجة نظامها
الاقتصادى والسياسى ، إلى ضحايا جديدة مستعمرات جديدة ، وهي لهذا
تنقض وعودها ، وتطمس مواقفها الحرة . يئس اليمينيون ولكن بقي الشعب
صافداً مثابراً — يقول لسانه « إننا لم نياس . ولن نياس من مستقبل الوطن
العزیز ... ولسكننا إذا كنا غير يائسين من مستقبل بلادنا فاننا يائسون كل
اليأس من أى تعضيد يأتينا من أوروبا ، » (١)

هكذا ظهر التناقض جلياً في موقف فئات وطبقات المجتمع المصرى من
الاحتلال فرياض باشا يقول رسماً ، ولا يخجل ، ان كرومر صاحب اليد الطولى
علينا ... وله الفضل الأول على الإصلاح . فبينما يقول مصطفى كامل في اللواء
سنة ١٩٠٧ « ماذا نذكر من سياسة اللورد كرومر وخطته في مصر ؟ نذكر
أنه الضارب للخديوية بيد من حديد ، نذكر أنه هو الذى فتح السودان برجالنا
وأموالنا ثم جردنا من كل حق وسلطة فيه — نذكر أنه الذى سلب الحكومة
المصرية والوزارة الأهلية كل وجود ونفوذ وحياة — نذكر أنه الذى حرم
الفقراء من التعليم في مدارس الحكومة وحارب اللغة العربية — نذكر أنه
الذى قرب الذين يضحون بأشرف العواطف لخدمة المطامع الذاتية — نذكر
أنه الذى سعى لقتل العواطف الوطنية بالمال وظن أن الثروة وحدها كافية
لإرضاء أمة وشراء ضمائر الشعب . » قويت الحركة الوطنية واشتد ساعدها ،
واشتد في نفس الوقت انحراف اليمينيين إلى حزب المعتدلين — ولكن لمن
الغلبة ؟ للراضين المغالطين — أم للتحسينين المتهمين بأنهم متهورون
متعصبون — المتهمين بأنهم متطرفون أشد التطرف — والمدافعون عن

أنفسهم بأنهم ليسوا متطرفين لأنهم لا يطلبون استعمار غيرهم ، أو امتلاك بلد غير بلدهم . لمن الغلبة وعلى من تدور الدائرة ؟ المجتمع يتطور ، وقوى المقاومة فيه تضغط إلى الأمام فتلزم اليمينيين والمعتدلين الحائط حتى مجلس شورى النواب يخرج عن رذائته وفلسفته الاعتدالية الانتهازية فيقرر كتشتر سنة ١٩١٠ هـ أن لا وزارة بطرس باشا ولا وزارة محمد سعيد باشا استطاعتا أن يتوليا قيادة المجلس حتى الآن وأن تنشئ فيه حزبا للحكومة مع أن رجالها مشهود لهم عند الجمهور بأنهم أعقل المصريين وأقدرهم ، ويقرر أسفا أنه لا ينكر مع ذلك بأن التجربة الحديثة التي جربت لم تنجح بل خابت فيما يخص مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

المسألة أعمق من ملاحظات اللورد أو السير .. ومن تذبذب رجالات مصر الكبار ... المسألة أن كل عام جديد خطوة إلى الامام ، في طريق الحركة الوطنية المتبلورة من بعض عناصر الطبقة الطينية ، ومن كثير من عناصر الطبقة المتوسطة والطبقات الشعبية ، وكل عام ينقضى يبرهن على أن سياسة اليمينيين انتهازية ليست في صالح الشعب الذي انعكس بعض موقفه من اليمينيين في آيات حافظ ابراهيم التالية :

ويا حزب اليمين إليك عنا لقد طاشت نبالك والسهام

ويا حزب الشمال عليك منا ومن أبناء نجدتك السلام

توجست القلوب ، واشتد الإدراك وأثمرت صيحة الوطنيين ، دائما المجلس الثياني مقرونا بطلب الاستقلال ، فإذا مصر مقبلة على دور هائل في تاريخها ، لا ينكر أبنائها فيه أن مصر قد ربحت المشروعات العمرانية ، ولا ينكرون أن الأرض الزراعية قد اتسعت رقعتها ، وأن بعض أبنائها قد تفرغ في الثراء ، وأن البورجوازية والطبقة العالية قد ولدتا ... أن الفلاح قد أخرج من حياته الإقطاعية إلى محيط التبادل والاستغلال الرأسمالي ، وأنه بهذا كله أدخلت اعتبارات هامة في كيان المجتمع المصري بل وأن هذه الاعتبارات ذاتها كانت من القوى التي بدأت تعمل على تحرير مصر ...

ولكن صوتاً مخلصاً يرفعه مصطفى كامل هاتفاً ، فمائدة الأموال التي تجمع والخزينة التي تملأ بالذهب الوهاج إذا كانت الأسوار قائمة بين الفقراء والعلم ، والأحوال الصحية على أسوأ حال والعدل مزعزع الأركان ، والمصري لا يملك في بلاده نفوذاً ولا يسمع له صوت والأمن محتل أى اختلال ،
تطور منطق الوطنيين ، وتطور في مقابله منطق أعدائهم والمجتمع المصري سائر في نضجه قدماً ، ومصر ممعنة في ارتباطاتها العالمية امعانا — والحركة الشعبية في بريطانيا وغيرها متجهة إلى دور حاسم والرأسمالية مقبلة على حربها الأولى .
والأحوال جميعاً مهيأة لتغيير هائل ضخم ، تكون السياسة بعده مخالفة لما كانت عليه قبله . العالم يسير إلى الأمام والشعوب متحفزة إلى حريتها ...
ومصر منتبهة إلى مرحلة جديدة في جهادها التحريري
بقيت مصر ، وبقى شعبها ساعياً إلى حريته وديموقراطيته وانطوى «بارنج»
وذهبت معه سياسته الاصلاحية والصوت الوطني يعصف دائماً البرلمان والاستقلال ،

انتهى

كلمة يجب ان نقال

أهذه نهاية المطاف ؟

إذن فقد كتبت هذه الصفحات فى ظل الاحكام العرفية ، وشبح الرقيب مائل أمامى ، وتعليماته أن لا أهاجم الاستعمار البريطانى قائمة حولى ...
لشد ما كنت أكتب سخطى وأنا اسجل الحقائق عن استغلال الرأسماليين للشعب المصرى . كنت أكبح جماح قلبى مرات ومرات ، حتى جاء البحث أقرب إلى تقرير الحقائق الجافة منها إلى تجربة تاريخية عاشت فى دى واعصابى سنوات عدة ، وكان آبائى واجدادى وقومى مادة هذه التجربة .

إن المتأمل لتاريخنا الحديث يجد لا يختلف فى جوهره عن تاريخ أى شعب آخر ، نكب بالاستغلال الرأسمالى واستبد به الاستعمار . لقد تركنا الاستعمار بعد نصف وستين عاماً من وجوده الرسمى بيننا أمة ما تزال أغليبتها جاهلة ، وما يزال فلاحها متأخراً فقيراً مريضاً ، وما تزال صناعتها طفلة ناشئة ، والمتعلمون فيها ولم يعطوا شيئاً من الثقافة القومية ، ولا من المعلومات العامة الصحيحة ... على أن نقائض الاستعمار ، من طبقات شعبية ورأسمالية محلية ، وإن كانت قد لعبت دورها فى تفويض الاستعمار كما أوضحت فى البحث ، وإن كانت الطبقات الشعبية أبعد مستقبلاً فى هذا الميدان ، وأعمق تأثيراً على تقرير مصيرنا .. لقد مرت النهضة الوطنية المصرية فى أدوارها المختلفة بسرعة وعمق فجزنا المرحلة التى تزعمنا فيها أمراء الأرض ، وجزنا مرحلة أخرى قادنا فيها خليط من أمراء الأرض وأمراء المال ، ونحن الآن نمر فى مرحلة أسمى من السابقتين ، حيث يكون الضغط الشعبى القوة الأولى فى توجيه القيادة .. ويخالف المرحلة الراهنة طوراً أكثر سموً من المراحل السابقة ، تميزه لنا هذه الظواهر الديمقراطية ، والاتجاهات الشعبية ، الهادفة إلى تحرير الشعب من الجهل والفقر ... ولن يستوى لنا استقلال صحيح إلا إذا

استندنا في كفاحنا الاستعماري الاجنبي ، على قاعدة شعبية واسعة ، وبالطبع ليس هذا ممكنا إلا إذا جعلنا تحرير الشعب هدفنا دائما .

ومالي استغفار في الحديث عن حركتنا الوطنية وقد عازمت وأنا أهم بالكتابة أن لا أحدثك عن شيء حدثك عنه في الكتاب ...

إنه لأجدر بي الآن ، أن أذكر الزملاء الذين اعتمدت على مشورتهم وخاصة من سهر منهم بعض الليالي إلى جانبي ، نراجع نقطا لم أكن قد توفرت على دراستها بما يكفي ...

واشكر من نقد رسالتي الأولى « قناة السويس » .. وخاصة الذين وجهوني في منهج بحثي ، أو أضافوا جديدا إلى معرفتي بتحليل التاريخ ...

راحتي زوجتي .. لقد قرأت عليها فصولا من الكتاب لم تكن قد اكتملت بعد فلم يفزعها تشويه العرض ، ولا أضجرها تكراراً لفصل واحد أو أكثر ..

كانت تمد لي سمعاً رقيقاً مشجعاً وتنصت إلى كأني أقول شيئاً جديداً لا تنتهي لذته ... طالما قرأت لنفسى منفردا ، فضقت ذرعاً بالقراءة .. ولم أكن

أطبق التكرار .. ولكني اليوم ألقى عليها ما أكتب فتستعيدني في صبر جميل .. واعتذر للقارئ الكريم عن الأخطاء المطبعية .. لقد حاولت جهدي أن

أتلافى الأخطاء دون أن أستعين بمراجع فنجحت في أجزاء وخاتمي التوفيق في آخر ، ورجائي أن تكون الطبعة الثانية خلوا من الأخطاء .. وستكون حتماً.

وبقيت كلمة كنت أحب أن أبدأ بها . كنت اعترفت وأنا أكتب البحث أن أهديه لأمي ... فهي قد أوحى إلي بكثير منه عن غير قصد .. كانت

تجلس إلى كل مساء تقريبا ، وأنا صبي صغير ، تحدثني عن « هيضة عراقية » وكيف اشترك فيها أبوها وعمها ... ثم تحدثني عن ثورة ١٩٠٩ ، وكيف وقفت قربتنا كما

وقفت القرى المجاورة لتقاوم الانجليز .. وهي بعد اشد من رأيت كرها للمستعمر وبغضاً في بقاءه .. وسقم لاشك عندما يقال لها أني أكتب ضد المستعمرين ..

وسيتخلج منها قلب كل مصري مخلص يقرأ هذا الكتاب ؟

١. رشي صالح

مراجع البحث

اشكر جميع الرعلاء الذين عاونوني في جمع مادة هذا الكتاب والذين وجهوني لتقديم مرارا .
واشكر لقراء رسالتي السابقة عن « قناة السويس » الذين فضلوا فبدوا ملاحظاتهم وتقديم

- | | | |
|----|---|---|
| ١ | — | مصر الحديثة (الجزء الأول) تأليف لورد كرومر |
| ٢ | — | " " " (الجزء الثاني) " " |
| ٣ | — | عصر اسماعيل (الجزء الثاني) عبد الرحمن الرافعي بك |
| ٤ | — | مصطفى كامل " " " " " |
| ٥ | — | المسألة المصرية (دمار مصر) روزستين تعريب محمد بدران
وعبد الحميد العبادي حسين على الرافعي |
| ٦ | — | الصناعة في مصر |
| ٧ | — | عباس الثاني لورد كرومر |
| ٨ | — | مشكاة الفلاح محاضرة ألقاها جلال فهم باشا |
| ٩ | — | مصر للمصريين (الجزء الخامس والسادس) بقلم الفريق نقاش |
| ١٠ | — | مضبطة الجمعية التشريعية (لسنوات ١٩٠٣ — ١٩٠٤ — ١٩٠٥) |
| ١١ | — | بعض أعداد اللواء والجريدة والطائف والاھرام . |
| ١٢ | — | مقتطفات من التاريخ السري للاحتلال البريطاني تأليف
وليفردي سكوت بلنت |
| ١٣ | — | مقتطفات من جريدة التايمز من سنة ١٨٨٥ إلى ١٩١٠ |
| ١٤ | — | تقرير لورد كرومر عن مالية وإدارة مصر والسودان في ستة ١٧٩١ |
| ١٥ | — | ١٩٠١ " " " " " " " " " " " |
| ١٦ | — | ١٩٠٣ " " " " " " " " " " " |
| ١٧ | — | ١٩٠٤ " " " " " " " " " " " |

فهرس

مقدمة	٥
أيام الجوع	١٤
الامبراطورية مسألة بطون	٣٠
طريق العاصفة في مصر	٣٦
الجلاليل الزرقاء في مهب الاصلاح	٤٠
من ونكران	٥٠
المال الاجنبى في مصر	٦١
فجر يولد في الطبقات الشعبية ولكن	٦٩
الادارة والتعليم	٧٧
المجتمع المصرى بين اثرات الارض وأفقار العقول	٨٣
نقيض الاستعمار	٩٤
كلية يجب أن تقال	١٠٣
مراجع البحث	١٠٥

